جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تبعات الصراع الديمغرافي والجيوسياسي المتوقعة في الضفة الغربية في ظل احتمالات الضم الفعلي للأغوار والمستعمرات الإسرائيلية

إعداد
هيثم تيسير محمود عوده

إشراف
د. أحمد رأفت غضية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2023

تبعات الصراع الديمغرافي والجيوسياسي المتوقعة في الضفة الغربية في ظل احتمالات الضم الفعلي للأغوار والمستعمرات الإسرائيلية

إعداد

هيثم تيسير محمود عوده

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/05/24م، وأجيزت:

د. أحمد رأفت غضية	التوقيع
المشرف الرئيسي	
د. حسين الريماوي	التوقيع
الممتحن الخارجي	
د. صفاء حمادة	التوقيع
الممتحن الداخلي	

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} سورة العلق

صدق الله العظيم

إلى أبي وأمي.. نبع الحب والحنان

إلى أخوتي.. سندي وقوتي

إلى أختي.. الغالية

إلى زوجتي.. رفيقة دربي

إلى ابنتي... قرة عيني

إلى أقربائي وأصدقائي.. الأوفياء الأنقياء

إلى كل من علمني وأرشدني.. الملهمين الصادقين

إلى كل مسلم غيور على دينه ووطنه.. المرابطين الموحدين

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع، وأسال الله القبول.

والله ولي التوفيق

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

قال تعالى { **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ}** سورة النمل، فإن الشكر أولا وأخيرا لله سبحانه وتعالى على نعمه وفضله بأن أتممت هذه الدراسة، وانطلاقا من قول رسولنا الكريم: " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** "، فإنني أتقدم بجزيل الشكر إلى: **الدكتور أحمد رأفت غضية**، الذي لم يبخل بأي جهد في سبيل إتمام هذا البحث، فكان بأفكاره ملهما ومعلما وناصحا ودليلا ومرشدا بعد الله، فله الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين يكسبون بحثي هذا قيمة علمية إضافية لما يقدمونه من آراء سديدة.

هيثم تيسير عوده

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

تبعات الصراع الديمغرافي والجيوسياسي المتوقعة في الضفة الغربية في ظل احتمالات الضم الفعلي للأغوار والمستعمرات الإسرائيلية

أقر أن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص بإستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية، أو بحث علمي لدى أي مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: **هيثم تيسير محمود عوده**

التوقيع:

التاريخ: **2023/05/24**

فهرس المحتويات

الإهداء ..... ج

شكر وتقدير ..... د

الإقرار.. ..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

فهرس الجداول ..... ط

فهرس الخرائط ..... ي

فهرس الأشكال ..... ل

فهرس الملاحق ..... م

الملخص ..... ن

الفصل الأول: خطة الدراسة ومنهجيتها 1

1.1 مقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة 3

1.3 أسئلة الدراسة 4

1.4 أهمية الدراسة 4

1.5 مبررات الدراسة 5

1.6 فرضيات الدراسة 5

1.7 حدود الدراسة 6

1.8 منهجية الدراسة، وأسلوبها 8

1.9 مصطلحات الدراسة 8

1.10 الدراسات سابقة 15

الفصل الثاني: محددات الصراع الجيوسياسي في الضفة الغربية 24

2.1 المحددات الطبيعية للصراع 24

2.1.1 الموقع الجغرافي 24

2.1.1.1 خصائص الموقع والتضاريس 25
2.1.2 الموارد الطبيعية 29
2.1.2.1 المياه 29
2.2.1.2 التربة 32
2.2 المحددات البشرية للصراع 35
2.2.1 الأيديولوجيا الصهيونية، والعقيدة الدينية اليهودية 35
2.2.2 المحدد الديمغرافي البشري 39
الفصل الثالث: دوافع السياسة الجيوبولتيكية الإسرائيلية في الضفة الغربية وأدواتها 41
3.1 دوافع الاستراتيجية الإسرائيلية في الضفة الغربية من وجهة نظر جيوبولتيكية 41
3.1.1 الدافع القومي والديني 41
3.1.2 الدافع الأمني والعسكري 43
3.1.3 الدافع السياسي 49
3.1.4 الدافع الاقتصادي 50
3.2 أدوات الجيوبولتيكا الإسرائيلية في الضفة الغربية 52
3.2.1 الاستيطان وبناء المستعمرات 53
3.2.2 جدار الضم العنصري 60
3.2.3 ضم القدس 64
3.2.4 ضم الأغوار الفلسطينية 67
3.2.5 حملات التهجير العربي (الترانسفير) 73
3.2.6 سياسة التوطين الإحلالي 78
الفصل الرابع: تبعات السياسة الجيوبولتيكية الإسرائيلية في الضفة الغربية ودورها في إلغاء مقومات الدولة الفلسطينية 84
4.1 انعكاسات سياسية – هدم معايير مقترح الدولة الفلسطينية 84
4.2 المعيار الجغرافي (الأرض) 85
4.2.1 نطاق التمدد العمراني الفلسطيني في ظل الاستيطان 89

4.2.2 التمدد العمراني الفلسطيني في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS) 92
4.2.3 معايير تحديد الأراضي المتاحة والملائمة للتوسع العمراني الفلسطيني 95
4.2.4 مدى ملاءمة الأرض وإتاحتها للتوسع العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية 100
4.2.5 تآكل الأراضي المتاحة للتوسع العمراني – حالة مدينتي طولكرم وقلقيلية 102
4.3 المعيار الديمغرافي (السكان) 103
4.3.1 الكثافة السكانية لتجمعات الضفة الغربية في ظل الاستيطان 110
4.3.2 البعد الديمغرافي والسياسي لمخيمات الضفة الغربية 111
الفصل الخامس: السيناريوهات الجيوسياسية المطروحة والمحتملة في ظل الوضع الراهن وإحتمالات ضم أجزاء من الضفة الغربية 114
5.1 حل الدولتين على حدود عام 1967 114
5.2 حل الدولة الواحدة الديمقراطية ثنائية القومية 119
5.3 خيار الحكم الذاتي الفلسطيني – نظام كنتونات وأبارتهيد 123
5.4 خيار التمدد الجيوبولتيكي الزاحف – الإبقاء على الوضع الراهن 126
5.5 مستقبل المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 129
5.5.1 التحديات الداخلية 129
5.5.2 التحديات الخارجية 137
الفصل السادس: النتائج والتوصيات 140
6.1 نتائج الدراسة 140
6.2 توصيات الدراسة 142
قائمة المصادر والمراجع 144
الملاحق. 158
Abstract ..... b

فهرس الجداول

جدول (1): مصادر المياه الرئيسية في الضفة الغربية، ونصيب الفلسطينيين منها 31

جدول (2): تصنيف الأراضي في الضفة الغربية حسب القيمة الزراعية، وحسب السيطرة الإدارية عليها، 2020م 33

جدول (3): التقسيمات السياسية والأمنية الإسرائيلية لمنطقة الأغوار 71

جدول (4): موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل عام 1948 80

جدول (5): عدد المستوطنين في الضفة الغربية 1990–2020 81

جدول (6): المعايير المتبعة لتحديد الأراضي المتاحة والملائمة للتوسع العمراني الفلسطيني 98

جدول (7): درجة ملاءمة الأرض للتوسع العمراني الفلسطيني حسب المعايير المتبعة 102

جدول (8): تطور أعداد الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية 1967–2020 105

جدول (9): توزيع أعداد الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين حسب المحافظة 107

فهرس الخرائط

خريطة (1): الضفة الغربية على حدود عام 1967م 7

خريطة (2): فلسطين والجولان السوري 160

خريطة (3): العمق الاستراتيجي للضفة الغربية والكيان الصهيوني 48

خريطة (4): التوزيع الجغرافي للمستعمرات والمرافق الاستيطانية في الضفة الغربية 59

خريطة (5): الأراضي التي صادرها الجدار العازل في الضفة الغربية 62

خريطة (6): حدود بلدية القدس بعد ضم القدس الشرقية عام 1967م 161

خريطة (7): المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية 162

خريطة (8): الأغوار الفلسطينية في الترسيم الإسرائيلي – حدود وتضاريس 68

خريطة (9): التقسيمات السياسية والأمنية الإسرائيلية للإغوار 72

خريطة (10): القدس الشرقية التي أعلن الإحتلال ضمها عام 1967 163

خريطة (11): المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية 164

خريطة (12): التصنيف الأمني للأراضي في الضفة الغربية تبعا لإتفاق أوسلو والجدار العازل .....
.....88

خريطة (13): تآكل مقترح حل الدولتين .....
.....91

خريطة (14): أراضي فلسطينية غير متاحة للتوسع العمراني بفعل الإحتلال العسكري المباشر 165

خريطة (15): ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لقيمتها الزراعية 166

خريطة (16): ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لنمط إستعمالات الأرض
.....167

خريطة (17): ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا للتنوع الحيوي للأرض 168

خريطة (18): ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لنمطها العمراني القائم 169

خريطة (19): ملاءمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لشبكات الطرق القائمة 170

خريطة (20): درجة ملاءمة الأرض للتمدد العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية 100

خريطة (21): أثر الاستيطان على النمو العمراني لمدينتي طولكرم وقلقيلية 171

خريطة (22): الكثافة السكانية للفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية ..... 172 خريطة (23): نسبة المستوطنين من اجمالي الكتلة الديمغرافية في محافظات الضفة الغربية، 2020 ....108 خريطة (24): الدولة الفلسطينية المقترحة وفق صفقة القرن الأمريكية،2020 173

فهرس الأشكال

شكل (1): التجمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية 67

شكل (2): نموذج model المستخدم في عملية المفاضلة المكانية في برنامج Arc map.....99

شكل (3): موقف الجمهور الإسرائيلي من تأييد حل الدولتين على حدود عام 1967 118

شكل (4): عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2021–2030 133

فهرس الملاحق

ملحق (أ): النسبة المئوية لتوسع المستوطنات الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين (1996–2000) 158

ملحق (ب): الغطاء الأرضي للمناطق المعزولة غرب الجدار العازل 159

ملحق (ج): الخرائط 160

تبعات الصراع الديمغرافي والجيوسياسي المتوقعة في الضفة الغربية في ظل احتمالات الضم الفعلي للأغوار والمستعمرات الإسرائيلية

إعداد

هيثم تيسير محمود عوده

إشراف

د. أحمد رأفت غضية

الملخص

تناقش هذه الدراسة أهم السياسات الإسرائيلية الاستيطانية في الضفة الغربية، وتبعاتها الجيوسياسية على الشعب الفلسطيني، ومستقبله السياسي، وتبرز دور هذه السياسات في تحييد المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة دولة مستقلة، وموحدة جغرافيا تكون عاصمتها القدس.

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات مدى حرص إسرائيل على استباحة أراضي الضفة الغربية، كسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1948، وتحاول صياغة السيناريوهات المحتملة، والمقترحة، ومدى واقعيتها في ظل الاستيطان التوسعي الزاحف، وخاصة فيما يتعلق بواقعية حل الدولتين على حدود عام 1967، ومدى جدية إسرائيل في ايجاد تسوية سياسية دائمة وشاملة.

اعتمدت الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الوصفي والتاريخي، والتحليلي الجيوبولتيكي في فهم مجريات الأحداث وتطورها؛ لاستشراف تبعات الأحداث القريبة والبعيدة المدى، وللتحقق من صدق الإجابة عن السؤال الأهم: هل تبشر طموحات إسرائيل الاستيطانية بدولة فلسطينية موحدة جغرافيا، وذات سيادة؟

خلصت الدراسة إلى أن الضفة الغربية باتت بعيدة كل البعد عن الترابط الجغرافي، والديمغرافي الفلسطيني، وأن السنوات القادمة ستعكس العديد من التبعات السلبية على الفلسطينيين، وخاصة فيما يتعلق بالنمو العمراني للتجمعات الفلسطينية التي أصبحت جزرا بشرية مكتظة وسط محيط استيطاني ممتد الأمر الذي برهن أن حقيقة السلام (اتفاق أوسلو) ما زال يمثل وسيلة وليس غاية لإسرائيل.

وخلصـــت الدراســـة إلى نتيجة مفادها انتهاء حل الدولتين، وأن الصـــورة الأخرى لهذا الحل تتمثل بدولة كانتوتات (معازل) فلسـطينية، بالإضـافة إلى سـعي إسـرائيل للإبقاء على الوضـع الراهن، واسـتثمار عامل الوقت في الزحف الجيوبولتيكي التوسـعي، والممنهج، وبينت الدراسـة معارضـة إسـرائيل للخيارات المطروحة كافة، بما فيها حل الدولة الواحدة الديمقراطية ثنائية القومية؛ التي تمثل في مضـــمونها إعادة توحيد الفلسطينيين في أراضـي عام 1948، وفلسطينيي الضفة، وغزة في كيان سياسـي واحد، واحتمالية سيطرتهم السـياسـية على هذا الكيان في ظل أغلبية فلسـطينية متوقعة بين النهر والبحر في السـنوات القادمة، كما بينتها الدراســة، ما ينذر بخطر ديمغرافي للدولة القومية اليهودية، التي تعاني أســاســا من انعدام التجانس البنيوي لسكانها.

وأوصـت الدراسـة بضـرورة الرفض الفلسـطيني لأي كيان سياسـي مشوه جغرافيا لا تكون عاصـمته القدس، وممارسـة الحق الفلسـطيني في النضـال بالوسـائل المتاحة كافة، وبناء روابط بين الفلسـطينيين في الداخل المحتل، والضفة، وغزة، والشتات، واستثمار الإعلام لحشد المواقف العربية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الضفة الغربية؛ الاستيطان؛ الديمغرافيا؛ حل الدولتين.

الفصل الأول

خطة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة

تعتبر التغيرات الجيوسياسية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وما يرافقها من انتهاكات يمارسها الاحتلال الاسرائيلي مؤشرا واضحا على مدى صعوبة إيجاد تسوية نهائية، وشاملة للقضية الفلسطينية، إنطلاقا من مبدأ حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران لعام 1967م، ولعل أهم هذه التحديات هو تسارع وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، والقدس الشرقية بشكل كبير، ومتسارع، الأمر الذي خلق واقعا منافيا لإمكانية إنشاء دولة مستقلة على هذه الحدود سالفة الذكر، وتبدأ هذه الإجراءات الإسرائيلية قبل كل شيء من عدم الاعتراف أساسا بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، سواء على حدود عام 1967م، أو ما دون ذلك من أراض فلسطينية في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بل إن الفكر السياسي الاسرائيلي يؤمن بالمشروع القومي اليهودي على أرض فلسطين كاملة، تمهيدا لإقامة ما يسمى بإسرائيل الكبرى بين النيل والفرات(وهو ما تطالب به العديد من المشروعات الصهيونية)، فيما يسمى بصهيونية الحد الأقصى بين النيل والفرات[1]؛ حيث تنظر إسرائيل الى أرض فلسطين، ومحيطها العربي بأنها مجالها الحيوي الذي يمكن أن ينمو، ويتطور ليمتد الى الجنوب في شبه جزيرة سيناء، والى الشمال ليشمل دول بلاد الشام، وهو ما يشكل الضمان الاستراتيجي لهذا الكيان على المدى البعيد، ومفتاح بقائه في الأرض العربية، الأمر الذي يشكل في الوقت نفسه تهديدا للأمن القومي الفلسطيني، والعربي.

يرتبط مفهوم الجيوبولتيكا بالطموحات التوسعية للدول بشكل رئيسي؛ لذلك دائما ما كان هناك ربط بين الجيوبولتيك كعلم والاستعمار الاستيطاني للدول التي تحاول بسط نفوذها الجيوسياسي على أراضي الأخرين المجاورة لها، في محاولة لتوسيع رقعتها الجغرافية، والسيطرة على المزيد من الموارد، والمقومات الطبيعية،

1) المسيري، عبد الوهاب (1999). *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية–المجلد السابع*، ط1، دار الشروق، القاهرة، ص206.

والاستراتيجية، وهذا من الأسباب التي دفعت ألمانيا بزعامة هتلر لخوض الحرب العالمية الثانية، ومحاولة السيطرة على كامل القارة الأوروبية، حيث كانت أفكار راتزل التوسعية مازالت تصدح في عقول الساسة الألمان[1].

تعتبر الضفة الغربية _كغيرها من الأراضي العربية من المنظور الجيوبولتيكي الإسرائيلي_ مجالا حيويا لتنفيذ الطموحات الاستيطانية، والتوسعية لهذا الكيان الناشئ في المنطقة العربية، ورغم المحاولات الفلسطينية والعربية، وحتى الدولية لاحتواء هذا الزحف الاستيطاني، إلا أن ذلك لم يجد نفعا؛ فالاستيطان الإسرائيلي أصبح ينمو دون توقف داخل الجسد الفلسطيني، حتى أصبح تحقيق إقامة دولة فلسطينية بمقومات جغرافية، واقتصادية، وسياسية مستقلة أمرا صعبا، ومن غير الممكن تحقيقه في ظل هذه المقومات التي فرضها الطموح الجيوبولتيكي الإسرائيلي، ورافق عملية مصادرة الأراضي من الضفة الغربية منذ عام 1967، حملات توطين مستمرة لمئات الآلاف من المهاجرين الصهاينة، الأمر الذي يهدد جميع مقترحات التسوية المستقبلية للقضية الفلسطينية من جهة، ويهدد أمن الإنسان الفلسطيني، وموارده الطبيعية من جهة أخرى، وهذا الواقع الديمغرافي الجديد في الضفة الغربية سيترتب عليه المزيد من النمو الاستيطاني في السنوات القادمة؛ ما يترك أثرا اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا على المواطن الفلسطيني.

يعتمد أي حل سياسي للقضية الفلسطينية على حل جغرافي أولا؛ فجميع السيناريوهات التي يمكن العمل عليها بعد إعلان ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، بما فيها المستوطنات وفقا لصفقة القرن الأمريكية لن تكون ذات أهمية حقيقية لتسوية الصراع الجيوسياسي على الأرض؛ فالمحور الأساسي لقيام أي دولة يرتبط بالأرض، والسكان، والإقتصاد الحر، وهذه العناصر التي يعمل الكيان الإسرائيلي على استهدافها، وتغييرها على أرض الواقع في الضفة الغربية، وبناء على ذلك يمكن القول إن الاستراتيجية المثلى لمواجهة

[1] سلطان، جاسم (2013). *الجغرافيا والحلم العربي القادم – جيوبولتيكيا عندما تتحدث الجغرافيا*، تمكين للأبحاث والنشر، بيروت، ص60.

الطموح الجيوبولتيكي الإســـرائيلي هي إيجاد طموح جيوبولتيكي مضـــاد له مبني على أهداف شـــرعية، وواضحة وفق أجندة مكانية وزمانية محددة.

ترتكز هذه الدراســة بشــكل أســاســي على فهم التوجهات الاســتعمارية الإســرائيلية في الضــفة الغربية، وانعكاساتها الجيوسياسية على الشعب الفسطيني، دون التحقيق الصارم في مجمل الأرقام والاحصائيات، التي بات من الصعب على أي باحث مجاراتها؛ نظرا للهجمة الاستيطانية الشرسة والمتسارعة، التي تعمل على تهويد فلسطين أرضا وشعبا، وباتت تشكل تهديدا وجوديا لشعب عاش على هذه الأرض منذ الآف السنين، وترك فيها إرثا ثقافيا متجذرا في تراب الأرض.

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في ثلاثة محاور رئيسية، هي:

المحور الأول: تســارع وتيرة الاســتيطان الإســرائيلي في الضــفة الغربية وصــولا إلى ضــم الأغوار، والمســتوطنات للســيطرة الإســرائيلية الكاملة، والدائمة، ما يعيق تنفيذ أي مشــروع تســوية قائم، أو مقترح، ويعرقل إقامة دولة فلسطينية موحدة جغرافيا، وذات سيادة.

المحور الثاني: استمرار حملات التوطين الاستيطاني في الضفة الغربية، الأمر الذي يخلق واقعا ديمغرافيا جديدا يهدد كيان الشعب الفلسطيني، وموارده الطبيعية.

المحور الثالث: غياب أي مقترح جيوســياســي قابل للتطبيق يمكن أن يحقق دولة فلســطينية ذات وحدة جغرافية مترابطة بحدود واضحة.

1.3 أسئلة الدراسة

1. ما الأهداف الجيوسياسية للكيان الإسرائيلي من ضم الأغوار والمستوطنات؟
2. كيف يترجم الكيان الإسرائيلي عقيدته الجيوبولتيكية في أراضي الضفة الغربية؟
3. فيما يتعلق بالطرف الفلسطيني: ما النتائج السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المترتبة على ضم الأغوار، والمستوطنات؟
4. كيف يؤثر الواقع الديمغرافي الذي تفرضه حملات التوطين الإسرائيلي في الضفة الغربية على مستقبل الحل السياسي للقضية الفلسطينية؟
5. كيف تؤثر السيناريوهات الجيوسياسية المرتقبة بعد إعلان ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية على طبيعة الحل السياسي للقضية الفلسطينية؟
6. هل تنذر مجمل التحديات الداخلية، والخارجية التي تعصف بالمشروع الصهيوني بقرب زواله؟

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تحلل المزيد من المستجدات، والوقائع المتعلقة بالاستيطان بشقيه الديمغرافي، والجيوبولتيكي، كما تحاول تبيان أهم النتائج المترتبة على ذلك، وخاصة فيما يتعلق بمدى تأثير ضم أجزاء من أراضي الضفة على تحقيق إقامة دولة فلسطينية تتوفر فيها مقومات الحياة، والسيادة، وتبرز أهمية هذه الدراسة أيضا من كونها تحاول وضع تصور لما ستؤول إليه الأحداث في المستقبل المنظور، في ظل تسارع خطط الاستيطان، والضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية، والقدس.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تظهر العقيدة الجيوبولتيكية الإسرائيلية المنتهجة في هدم مقومات الدولة الفلسطينية المقترحة على حدود عام 1967م، وآليات تنفيذها، وما يترتب عليها من نتائج جيوسياسة، وديمغرافية، وإقتصادية.

1.5 مبررات الدراسة

يعتبر إعلان صـــفقة القرن الأمريكية – الإســـرائيلية في عام 2020م، من قبل الرئيس الأمريكي ترمب، والرامية الى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، والقدس، والمستوطنات، والأغوار الفلسطينية مبررا كافيا للخوض في تفاصيل هذه الصفقة، ودراسة الواقع الجيوبولتيكي الجديد الذي تفرضه هذه الخطة، وأثر هذا الواقع على مبدأ حل الدولتين على حدود عام 1967م، وعلى المستقبل السياسي، والاقتصادي للشعب الفلسطيني.

1.6 فرضيات الدراسة

1. إن العقيدة الجيوبولتكية الإســرائيلية تعتبر الضــفة الغربية وغيرها من الأراضـــي العربية مجالا حيويا قابلا للضم الاستيطاني؛ وذلك لتحقيق أهداف جيوسياسية عدة.
2. إن خطط التسوية السياسية المقترحة بعد ضم أجزاء من الضفة الغربية ستكون غير منسجمة مع إقامة دولة فلسطينية موحدة جغرافيا، ومستقلة سياسيا، وإقتصاديا.
3. إن النمو التوسعي للبؤر الاستيطانية سيخلق المزيد من التهديدات السياسية، والاقتصادية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.
4. إن الحل السياسي للقضية الفلسطينية يعتمد على الحل الجغرافي، والديمغرافي أولا.
5. إن المقاومة الفلسطينية، والعربية تمتلك ما يهدد مستقبل الكيان الصهيوني الهجين.

1.7 حدود الدراسة

أولا: الحد المكاني

تتمثل منطقة الدراســة بنطاق الضــفة الغربية على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، التي تعد جزءا لا يتجزأ من أرض فلسطين التاريخية، وتبلغ مساحتها نحو 5655 كم^2، أي حوالي 21% من مساحة فلسطين الانتدابية[1]، وتعتبر ذات أهمية استراتيجية وطبيعية، فهي تمثل القلب الجيوسياسي للأراضي العربية شرق نهر الأردن وغربه، وهي تمثل معبرا بريا متصلا بالأردن من الشرق، ولا تبعد عن البحر المتوسط أكثر من 14 كم في بعض أجزائها، وبذلك تضــم الكثير من المقومات الطبيعية، والتضــاريســية الفاعلة، والخريطة الآتية توضح الموقع الجغرافي والفلكي لمنطقة الدراسة، ننظر الخريطة (1) التي تظهر حدود الضفة الغربية ضمن الحدود العامة لفلسطين الانتدابية.

ثانيا: الحد الزماني

تتناول الدراســة الفترة الزمنية التي تمتد من حملات التهويد الصــهيونية لأراضــي الضــفة الغربية منذ عام 1967 وحتى إعلان خطط ضــم أجزاء من الضــفة الغربية لمصــلحة الكيان الإسـرائيلي في يناير من عام 2020 بما يسمى إعلاميا بصفقة القرن، وما بعدها، وتستشرف مستقبل هذا الإعلان وأثره، أو الضم خلال السـنوات القادمة، وخاصــة في ظل تصــاعد وتيرة الاسـتيطان، وتزامن ذلك مع خطط الحكومة الإسـرائيلية لضم الأغوار، والمستعمرات.

[1] إبراهيم، بلال.(2010). *الإستيطان الإسرائيلي وأثره على التنمية السياسية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص17.

خريطة (1)

الضفة الغربية على حدود عام 1967م

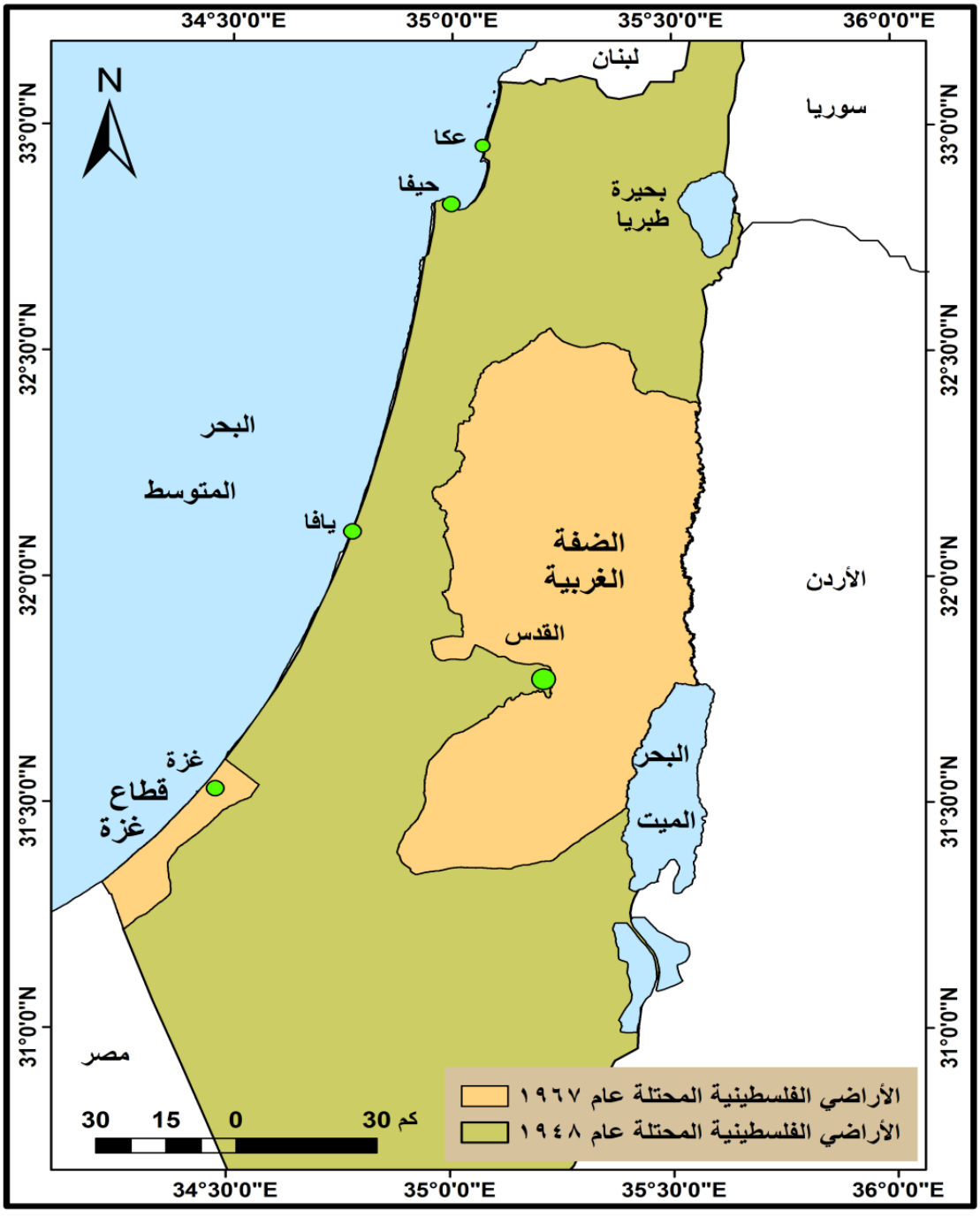

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي الفلسطينية (Geomolog, 2022).

1.8 منهجية الدراسة، وأسلوبها

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مناهج عدة، وأساليب بحثية؛ نظرا لشمول موضوع الدراسة للعديد من الجوانب السياسية، والاقتصادية، والسكانية، والجغرافية، وهي:

1. المنهج التاريخي: يتناول سرد لبعض جوانب الصراع منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967م، وكذلك أهم الأحداث السياسية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1993م ولغاية طرح صفقة القرن الأمريكية عام 2020م، وأثر هذه الأحداث في رسم الشكل الحالي للكيان الجيوسياسي في الضفة الغربية.
2. المنهج الإقليمي: يبحث في الظواهر الطبيعية، والبشرية للإقليم موضوع الدراسة، وتأثير هذه الظواهر على تطور الأحداث السياسية للإقليم.
3. المنهج التحليلي الجيوبولتيكي: يتضمن تحليل مجمل المعطيات الطبيعية، والبشرية، للإقليم موضوع الدراسة، وأثر هذه المعطيات على الوضع الراهن، والمستقبلي للإقليم.
4. المنهج المورفولوجي: يبحث في الشكل العام لإقليم الدراسة ونظامه السياسي، وأثر ذلك على واقعه ومستقبله.

1.9 مصطلحات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة الكثير من المصطلحات، والمفاهيم المتعلقة بالجغرافيا السياسية، وعلم الجيوبولتيكا، وأيضا المصطلحات السياسية المتعلقة بمنطقة الدراسة، وظروفها، ومنها:

1 – الجغرافيا السياسية

هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية، التي تهتم بدراسة العلاقات بين السلوك السياسي للإنسان، والبيئة الجغرافية، وإلى أي حد تتأثر الظروف السياسية للمجتمع بالبيئة الجغرافية التي يعيش فيها الإنسان، وإلى

أي مدى أثرت في هذه البيئة، وهي أيضا دراسة الاختلافات، والتشابه بين الأقاليم السياسية التي تترتب على طبيعة الحكم في هذه الأقاليم[1].

2 – الضفة الغربية

هي الأرض الفلسطينية التي خضعت للحكم الأردني، بعد احتلال العصابات الصهيونية الجزء الأكبر من فلسطين عام 1948، وبعد حرب علم 1967 قامت "إسرائيل" باحتلال هذه الأرض ليكتمل الاحتلال للأراضي الفلسطينية الانتدابية كافة، وتبلغ مساحة أراضي الضفة الغربية حوالي 5655كم^2، بما يعادل 21% من مساحة أراضي فلسطين الانتدابية تقريبا[2].

3 – الأغوار الفلسطينية

كلمة الغور تعني المنخفض، وجمعها أغوار، وغور الأردن: هو الانخفاض العظيم الذي يقع بين فلسطين والأردن وسوريا، أما وادي الأردن: فهو القسم الواقع بين بحيرة طبريا في الشمال، والبحر الميت في الجنوب، أما منطقة الغور فهي تقع شرقي أرض فلسطين، ويخترقها نهر الأردن مع بحيراته، الحولة(قبل التجفيف) وطبريا، والبحر الميت، ليشمل المنطقة الممتدة من جنوب الليطاني شمالا، حتى خليج العقبة جنوبا، أما منطقة الأغوار الفلسطينية التي تشملها الدراسة، فهي المنطقة التي وقعت منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967م، تحت السيطرة الإسرائيلية، والممتدة من البحر الميت جنوبا وحتى خطوط الهدنة للعام 1948م شمالا، ويطلق عليها عدة تسميات مثل: وادي الأردن، وغور الأردن، الأغوار[3].

---

[1] هارون، علي (1998). *أسس الجغرافيا السياسية*، دار الفكر العربي، القاهرة، ص30.

[2] إبراهيم، بلال (2010). مرجع سابق، ص17.

[3] كرم، أياد (2015). *الأغوار في مفاوضات التسوية الإسرائيلية الفلسطينية 1993–2014 دراسة جيوبولتيكية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص8.

4 – علم الجيوبولتيك

هو العلم الذي يمثل ضـــمير الدولة، وطموحها، واحتياجاتها، ومصـــالحها في المســـتقبل، وكيفية حمايتها والمحافظة عليها، وهو بذلك يمثل مفتاح السياسة القومية للدولة الذي يرسم رؤيتها، وآمالها، التي يمكن أن تتخطى حدودها الجغرافية، وهو بذلك لا يصـف عوامل قوة الدولة، أو ضـعفها في الحاضـر، إنما يرسـم طموحها المستقبلي، ولو على حساب الدول المجاورة[1].

5 – الجيوبولتيك الإسرائيلي

عبارة عن رؤى إســـرائيلية تجاه المجال الجغرافي الحيوي الملائم للدولة، وما يشـــمله من موارد طبيعية، وبشرية[2].

6 – المجال الحيوي

ظهر هذا المصـــطلح مع ظهور علم الجغرافيا الســـياســـية، والجيوبولتيك، على يد المفكر الألماني راتزل، ويرتبط برؤية الدولة للحيز المكاني الملائم لتوسـعها ككائن حي ينمو بإسـتمرار، بحيث يضـمن هذا الحيز بقاء الدولة واستمرارها، وقوتها، ويحقق لها مصالحها السياسية، والاقتصادية على المدى البعيد[3].

7 – الاستعمار الاستيطاني

عبارة عن عملية اجتماعية اقتصادية، تهجر فيها جماعة بشرية أرضها، وتسيطر على أرض أخرى؛ لإقامة مجتمعات بشرية مستحدثة، وعادة ما يشكل محو السكان الأصليين إما بالابادة او بالتهجير، واستبدالهم عاملا ناظما لهذا النوع من الاستعمار[4].

---

[1] سلطان، جاسم (2013). مرجع سابق، ص16.

[2] المملوك، محمد (2012). *الضفة الغربية: دراسة جيوبولتيكية*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، ص13

[3] رياض، محمد (1974). *الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا*، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014، القاهرة، ص73.

[4] منصور، جوني (2014). *إسرائيل والإستيطان*، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله، ص10.

8 – اتفاق أوسلو

اتفاق تم التوصل إليه، بعد مفاوضات مباشرة وسرية، جمعت وفد منظمة التحرير الفلسطينية، ووفد من الحكومة الإسرائيلية، واحتضنتها العاصمة النرويجية أوسلو، وتشمل الرسائل المتبادلة بين ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وأفرزت هذه المحادثات السرية في أوسلو اتفاق إعلان المبادئ الذي وقع في البيت الأبيض الأمريكي في واشنطن يوم 1993/9/13م، ووقعه عن الوفد الفلسطيني محمود عباس، وعن حكومة إسرائيل شمعون بيرس، وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، والرئيس ياسر عرفات، واسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، وافترض هذا الاتفاق أن يتم الوصول إلى حل نهائي، وتسوية شاملة للقضية الفلسطينية من خلال مرحلتين: الأولى تشمل إقامة سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية خلال خمس سنوات، وبعد انقضاء المرحلة الأولى يتم تنفيذ المرحلة الثانية التي تشمل الاتفاق على قضايا الحل النهائي، وانقضت هذه المراحل دون أن تلتزم إسرائيل بالاستحقاقات المتوجبة عليها وفقا للاتفاقيات وجدولها الزمني، ويضم اتفاق أوسلو بمفهومه العام أيضا إتفاقية واشنطن (أوسلو الثانية) التي وقعت بتاريخ 1995/9/28م، وفيها تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما يسمى مناطق (أ، ب،ج)[1].

9 – السلطة الفلسطينية

مسمى يطلق على سلطة الحكم الذاتي التي أنشئت بموجب اتفاقية أوسلو عام 1993م، وما تلاها من اتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وتحدد جغرافيا بالمناطق السكانية الفلسطينية(المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية، وقطاع غزة، دون القدس)، وتعود فكرتها فلسطينيا إلى إقرار منظمة التحرير للبرنامج المرحلي عام 1974م، والذي تبنى إقامة سلطة وطنية فلسطينية على

[1] اشتيه، محمد، وآخرون (2011). *موسوعة المفاهيم والمصطلحات الفلسطينية*، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ص17-18.

أي جزء يحرر من فلسطين، في حين ترجع فكرتها إسرائيليا إلى اقتراح الحكم الذاتي للضفة الغربية، وقطاع غزة، الذي تضمنته اتفاقية كامب ديفيد بين الحكومة المصرية، وحكومة الاحتلال الإسرائيلي عام 1978م، وأقر اتفاق أوسلو إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، ومجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة، والقطاع، لمرحلة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات، على أن تشمل الولاية الجغرافية للمجلس أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إرجاء قضايا الحدود، والقدس، والمياه، واللاجئين، والمستوطنات، في حين تنقل الصلاحيات إلى الفلسطينيين في المجالات الآتية: الضرائب المباشرة، الصحة، السياحة، التربية والتعليم، الثقافة، الرفاه الاجتماعي، الشؤون الاجتماعية[1].

10 – الصراع الديمغرافي

شكل من أشكال التنافس بين الدول، والجماعات البشرية التي تسعى إلى خلق واقع سكاني جديد على أراضيها، أو الأراضي المجاورة لها، التي تخضع لسيطرتها، أو ضمن نفوذها، حيث تسعى كل دولة، أو جماعة للتفوق عدديا، وسكانيا، وعسكريا على الدولة، أو الجماعة الأخرى، والفائض البشري غالبا ما يمثل القوة الرئيسية الضاغطة باتجاه وقوع الحروب، وبالعودة إلى نظرية الدورات الديموغرافية يتبين أن الدول تمر أثناء تطورها بثلاث مراحلة متميزة، هي: مرحلة النمو البطيء، ثم مرحلة الانفجار، وهي مرحلة انتقالية، ثم مرحلة الاستقرار والتوزان، وإن كانت تبقى معدلات النمو السكاني عالية نوعا ما في هذه المرحلة، وفي المرحلتين الأولى، والثانية يتجه الضغط السكاني بهذه الدول لخوض حروب عدوانية؛ لضمان مجال حيوي كاف، وموارد طبيعية لهذا الكم النامي من السكان، وهو ما يطلق عليه ديناميكيات العملية الديموغرافية، التي تصور الدولة بالكائن البيولوجي[2].

---

[1] فارس، عوني وعرابي، فارس (2016). *مفاهيم ومصطلحات القضية الفلسطينية*، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، ص60–61.

[2] قاسم، عايش (2012). *الصراع الديمغرافي الفلسطيني– الإسرائيلي 2000–2030*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ص26–27.

11 – الكانتونات

مصطلح يطلق على التجمعات السكانية، والجغرافية المعزولة مكانيا عما يجاورها؛ نتيجة تقسيم الدولة إلى مناطق، و كتل بشرية متجانسة عرقيا، أو ثقافيا، مثال ذلك الكانتونات في سويسرا التي تتمتع بحكومات مستقلة، وكنتونات فرنسا التي تتبع إداريا إلى المحافظات، وأحيانا يطبق نظام الكانتون على مناطق محتلة بهدف عزلها وتسهيل السيطرة عليها كما في تعامل الاحتلال الإسرائيلي مع الضفة الغربية، وعزله لمدنها، وقراها عن بعضها بالمستوطنات، والحواجز، والجدار العازل، والطرق الالتفافية، ما حول الضفة الغربية إلى مجموعة من الكانتونات المتناثرة دون اتصال جغرافي بينها[1].

12– المستعمرات الإسرائيلية

مصطلح يطلق على أي تجمع يهودي استيطاني على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقيمه دولة الاحتلال الاسرائيلي لأهداف متعددة، منها أمنية، واقتصادية، وديمغرافية، وسياسية، ولهذه المستعمرات أشكال متعددة، منها الزراعية، والصناعية، والعسكرية، والمدنية، وقد تغير مدلول هذا المصطلح بعد قيام إسرائيل كدولة عام 1948، ليشير بعد ذلك بشكل أساسي إلى المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت في الأراضي المحتلة عام 1967[2].

13– الجدار العازل (جدار الضم والفصل العنصري)

منظومة متكاملة من المكونات الاسمنتية والتقنية، والتجهيزات المعدنية، والإلكترونية والاستنادية الترابية، وقامت إسرائيل بإنشائه على أراضي الضفة الغربية، لتشكل حاجزا اصطناعيا ما بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة، والمناطق الإسرائيلية؛ لأهداف متعددة، منها: السيطرة على مناطق تجميع المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية، وتقسيم عشرات القرى، والمدن الفلسطينية، ومصادرة الأراضي، وإحداث

[1] فارس، عوني وعرابي، فارس (2016). مرجع سابق، ص134.

[2] المرجع نفسه، ص137.

خلل في الميزان الديموغرافي، وعزل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني، وقطع الطريق أمام قيام الدولة الفلسطينية المتواصلة جغرافيا، ليحولها إلى كانتونات، إضافة إلى الهدف الأمني المعلن، كمبرر استراتيجي بالنسبة لإسرائيل[1].

14- صفقة القرن الأمريكية – الإسرائيلية 2020

هي رؤية أمريكية _ إسرائيلية تحاول بشكل منفرد وضع تصور لإنهاء الصراع الفلسطيني _ الإسرائيلي، من منطلق حل الدولتين مع تعديلات جوهرية، و ظهرت كمصطلح لأول مرة في عام 2017م، وطرحت بشكل رسمي خلال مؤتمر صحفي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في التاسع والعشرين من يناير عام 2020، وسرعان ما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع إسرائيل في وضع بنود هذه الصفقة، التي تقوم أساسا على فكرة ضم أراض فلسطينية لصالح الكيان الإسرائيلي، تتمثل هذه الأراضي بمنطقة الأغوار، والمستعمرات الإسرائيلية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، ورغم تعارض هذه الصفقة مع القرارات الدولية المتعلقة بحل الدولتين، وشرعية المستوطنات، إلا أن تنفيذ بنودها يجري على قدم وساق، وصولا إلى احتمال إعلان رسمي يقضي بتطبيق هذه الصفقة، وضم أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية، وتعد وثيقة غير قانونية، كونها ترتكز على مبدأ القوة، وسياسة الأمر الواقع، وعدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وتحتوي على مخالفات جسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي[2].

1) المملوك، محمد.(2012). **مرجع سابق**، ص13-14.

2) الحجوج، قصي.(2021). **الصراع العربي-الصهيوني بين سياسات التسوية ومشاريع التصفية/أنموذج صفقة القرن**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص63-64.

1.10 الدراسات سابقة

1- دراسة المملوك، (2012) بعنوان: "الضفة الغربية: دراسة جيوبولتيكية"

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في الوضع الجيبولتيكي للضفة الغربية، وركزت على سياسة إسرائيل الجيوبولتيكية في الضفة الغربية، ومنها جدار الفصل العنصري، وتأثيره على جوانب الحياة المختلفة للسكان الفلسطينيين، كما ركزت على سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ودوافعها، وأظهرت البعد الجيوبولتيكي للمياه في الضفة الغربية، وأثر ذلك على نصيب الشعب الفلسطيني من مياهه، كما تناولت الدراسة سياسة إسرائيل الاستيطانية في القدس ومحيطها، والوضع الديمغرافي فيها، وخلصت الدراسة إلى إظهار الرؤى الجيبولتيكية المختلفة لمستقبل الضفة الغربية، والمواقف الفلسطينية من هذه السياسة[1].

تتفق الدراسة مع ما توصلت له دراسة المملوك؛ في كون الجيوبولتيكا الإسرائيلية تعتبر عاملا حاسما في هدم مقترح حل الدولتين على حدود عام 1967، وأن الاستيطان التوسعي في الضفة الغربية أحد أركان المشروع الصهيوني، وأن إسرائيل تستغل عامل الوقت في حسم مسار الصراع.

2- دراسة الحلايبة، (2018) بعنوان: "محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس"

تناولت الدراسة أهم العوامل التي دفعت القيادتين السياسية، والعسكرية الإسرائيلية لبناء جدار الفصل العنصري حول الضفة الغربية، والقدس، التي رافقها عملية قضم واسعة للأراضي الفلسطينية على طول الشريط المحاذي لخط الهدنة لعام 1949م، حيث ركزت على الأبعاد الأمنية لوضع مسار هذا الجدار العنصري، ودوره في ضم أكبر عدد من المستعمرات الإسرائيلية، وسكانها للأراضي المحتلة عام 1948م، وخلصت إلى أن هناك عشر عوامل ساهمت في تحديد خريطة الجدار الفاصل، كضمان السيطرة على

[1] المملوك، محمد.(2012). مرجع سابق، ص1-15.

الموراد، والتربة الخصـــبة، والمياه، والمواقع الدينية، والأثرية، وعزل القدس عن محيطها، والســـيطرة على المرتفعات الجبلية[1].

وتتفق هذه الدراســـة على ما جاء به الحلايبة، وتؤكد على أن الدوافع الحقيقية لبناء الجدار العازل تتخطى تحقيق توسـع جزئي في بعض المناطق، وتتعدى خطط ضـم المسـتعمرات على حدود عام 1967، بل أن الهدف الحقيقي تقطيع أوصـال الضـفة الغربية، وعزل القدس، وصـولا لخلق كيان فلسطيني غير قادر على الاستقلال السياسي، والاقتصادي.

3– دراسة النحاس، (2012) بعنوان: "إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم"

تناولت الدراســـة مفهوم الأغوار، وأهميتها في العقيدة الإســـرائيلية من النواحي الأمنية، والســـياســـية، والاقتصـادية، وبينت سـياسـات الحكومات الإسـرائيلية المتعاقبة تجاه هذه المنطقة، وأظهرت الدراسـة طرق تعزيز الوجود الاسـتيطاني على طول إقليم الغور، وركزت على الأهمية الأمنية للإقليم لضـمان أمن الكيان الإســرائيلي، ومســتقبله، كما أظهرت الدراســة العديد من المواقف الاســرائيلية تجاه الأغوار كمجال حيوي للكيان الإسرائيلي على طول الجبهة الشرقية[2].

تتفق الدراسة مع ما جاء به النحاس؛ بخاصـة فيما يتعلق بنظرية إسرائيل الأمنية بالأغوار، وسعيها لتكريس وجودها العكسري على امتداد الغور، ورغم ضـعف حجة العمق الإستراتيجي الذي تسعى إسرائيل لخلقه من خلال السـيطرة على الأغوار، بخاصـة في ظل تفوق سـلاح الجو الإسـرائيلي؛ إلا أن هذه الدراسـة تضـيف على ذلك، أن الهدف الرئيسي من ضم الأغوار هو عزل الفلسطينيين في كيان سياسي دون حدود خارجية تربطه بالدول المحيطة، ما يجعله تابعا، وغير قادر على تحقيق أي تفوق سياسي أو عسكري في المستقبل.

---

[1] الحلايبة، حمزة (2017). *محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس*، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، ص3.

[2] النحاس، فادي (2012). *إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم*، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، رام الله، فلسطين، ص11–12.

4– دراسة قاسم، (2012) بعنوان: "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000–2030"

تناولت الدراسة مفهوم الصراع بشقيه الديمغرافي والجيوسياسي، وبينت أهم مظاهره في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، حيث تناولت العديد من الموضوعات المهمة كالتمييز العنصري، وقانون الجنسية، ويهودية الدولة، وأثر ذلك على قضية اللاجئين وحق العودة، كما ركزت الدراسة على الاستيطان في الضفة الغربية وأثره على البعدين: المكاني، والديمغرافي، وتناولت دوافع هذا الإستيطان وأساليبه، وخرجت الدراسة بالعديد من الحلول المقترحة، والسيناريوهات المتوقعة، التي قد تتمخض عن حل الدولة الواحدة، أو حل الدولتين على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوقعت أن السيناريو الأقرب هو تراجع فرص التسوية السلمية في السنوات القادمة[1].

وتؤكد هذه الدراسة على ما جاء به قاسم، حيث ترى أن إسرائيل نسفت مقترح حل الدولتين، وترفض بصورة علنية مبدأ التشارك في دولة ديمقراطية واحدة، وتؤكد على أن فرص التسوية السملية باتت ضعيفة؛ في ظل السياسة الاستيطانية التوسعية في الضفة الغربية.

5– دراسة إبراهيم، (2010) بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"

تناولت الدراسة مفهوم الاستيطان الإسرائيلي، وأدواته في الضفة الغربية؛ التي أهمها جدار الفصل العنصري، والمستوطنات، وذكرت الدراسة أهم دوافع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، ومراحله، والمواقف الدولية والأممية منه، وركزت الدراسة بشكل خاص على النشاط الاستيطاني منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م، وانعكاس هذه المرحلة الاستيطانية على مشروع الدولة الفلسطينية، وتقطيع أوصال

1 قاسم، عايش.(2012). مرجع سابق، ص2–19.

الضـــفة الغربية جغرافيا، وديمغرافيا، كما تناولت الدراســـة تأثير الاســـتيطان على التنمية الســـياســـية، والاقتصادية، والاجتماعية في الضفة الغربية[1].

تتفق هذه الدراســة الى حد كبير مع ما جاء به ابراهيم؛ بخاصــة ســياســات إســرائيل في تمزيق الأرض الفلسطينية جغرافيا، وديمغرافيا، وأثر ذلك على تحقيق دولة فلسطينية مستقلة، الأ ان هذه الدراسة تؤكد على ضـرورة التوجه لحلول أكثر نجاعة في مواجهة الطمع التوسـعي الصـهيوني، تتمثل هذه الحلول في المطالبة بحل الدولة الواحدة الديمقراطية على حدود فلســطين الإنتدابية، والتخلي عن حل الدولتين المشــروط بكيان سياسي فلسطيني مشوه جغرافيا.

6– دراسة ابحيص، وعايد، (2010) بعنوان: "الجدار العازل في الضفة الغربية"

تناولت الدراسة مفهوم الجدار العازل من الناحية المادية، والمعنوية، والقانونية، وبينت دور الجدار في قضم الأراضـي الفلسطينية، وتوسـيع رقعة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضـي المحتلة عام 1967م، كما ركزت الدراســة على أهم الأضــرار التي لحقت بالفلســطينيين من وراء الجدار العازل، واســتشــهدت بالعديد من الاحصـائيات والأرقام، وأخذت العديد من النماذج المتضـررة على أرض الواقع من وراء تشـييد هذا الجدار، في قرى طولكرم، وجنين، وقلقيلية، وســلفيت، ورام الله، وبيت لحم، والخليل، كما تناولت الدراســة مســار الجدار حول مدينة القدس، ودوره في عزل المدينة عن محيطها العربي، ومعاناة المقدسيين بسببه، وأوصت الدراسـة بالعديد من الإجراءات لمحاربة هذا الجدار، وأظهرت نماذج ناجحة في مواجهته، أهمها بلعين التي نجحت في تحويل مسار الجدار[2].

---

[1] إبراهيم، بلال.(2010). مرجع سابق، ص2–14.

[2] عايد، خالد وابحيص، حسن (2010). *الجدار العازل في الضفة الغربية*، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، ص7–8.

تتفق هذه الدراسة ايضا مع ما جاءت به دراسة ابحيص، وعايد؛ وترى أن الجدار العازل يمثل تهديدا كبيرا لمشروع الدولة الفلسطينية، وأن مسار هذه الجدار يتناسب إلى حد كبير مع الأطماع الصهيونية في الضفة الغربية، وتزيد على ذلك، أن الجدار بات في بعض المراحل الزمنية، وبعض المناطق، يمثل عائقا امام الحملة الإستيطانية الشرسة، وبذلك أصبحت أطماع إسرائيل في الضفة الغربية تتخطى مسار الجدار، نحو أراضي جديدة إلى الشرق منه.

7– دراسة العمري، (2018) بعنوان: "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة – دراسة في أحكام القانون الدولي".

تتناول الدراسة الإستيطان الإسرائيلي في لوائح القوانين الدولية، وأثبتت بطلان الحجج الإسرائيلية الداعية لمواصلة حملات الاستيطان في الضفة الغربية، كما ركزت الدراسة على مضمون القرارات الأممية التي تجرم الاستيطان، وتناولت تداعيات الاستيطان على حقوق الشعب الفسطيني، خاصة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومترابطة، وذات سيادة وعاصمتها القدس، وكذلك مستقبل حدود الدولة الفلسطينية في ظل انتشار الكتل الاستيطانية في أنحاء الضفة الغربية، وتناولت تأثير الاستيطان على حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشتات، كما وضحت الدراسة ماهية قانون تسوية التوطين الإسرائيلي لعام 2017، والموقف الفلسطيني، والعربي، والدولي من هذا القانون، وفي النهاية بينت الدراسة مسؤولية إسرائيل عن الاستيطان، وجرائمه أمام المجتمع الدولي[1].

وعلاوة على ما جاء به العمري في دراسته؛ يتضح أيضا سعي إسرائيل لبلورة فلسفة دولة قائمة على النهج التوسعي، وفق رؤية المجال الحيوي اللازم لبقاء هذا المشروع الإستعماري، وأن هذه الفلسفة تراها إسرائيل وجهة نظر قانونية، وشرعية؛ كونها تمثل تحقيق الأمن للكيان الصهيوني.

[1] العمري، حكيم (2018). *الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة–دراسة في احكام القانون الدولي*، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، ص7–10.

8- دراسة كرم، (2015) بعنوان: "الأغوار في مفاوضات التسوية الإسرائيلية الفلسطينية (1993 – 2014) – دراسة جيوبولتيكية"

تناولت الدراسة الأغوار الفلسطينية، كإحدى القضايا الشائكة في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للوضع النهائي للتسوية السياسية، واستعرضت الدراسة الشخصية الجغرافية للأغوار الفلسطينية، وبينت أهميتها الجيوستراتيجية، والأطماع الجيوبولتيكية الإسرائيلية فيها، والأدوات التي استخدمتها إسرائيل لإعادة رسم الخريطة الجيوديمغرافية للأغوار، وفرض وقائع على الأرض تتناسب ومخططاتها المستقبلية للمنطقة، أهم ما جاء في هذه الدراسة: التطور السكاني في الإغوار، سواء في أعداد الفلسطينيين أو المستعمرين، وأهمية الأغوار الأمنية، والاقتصادية والسياسية في المنظور الإسرائيلي، وركزت على أسس الجيوبولتيكا الإسرائيلية في الأغوار، وأثر ذلك على مفاوضات الوضع النهائي، وانتهت الدراسة باستشراف الرؤى المختلفة لمستقبل الأغوار الفلسطينية[1].

تتفق الدراسة بشكل كبير مع ما جاءت به دراسة كرم؛ حيث للأغوار مكانة جيواسترتيجية كبيرة، وتمتلك من المقومات الطبيعية ما يجعلها سلة غذاء مستقبلية، وكذلك أهميتها في مشروع الدولة الفلسطينية المقترحة على حدود 1967، وحرص إسرائيل من خلال ضم الأغوار على فك الأرتباط، والتواصل بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن، وما لذلك من تبعات على مستقبل الدولة الفلسطينية، التي ترتبط بالعالم الخارجي عبر الحدود الشرقية فقط، وترى هذه الدراسة أن التمدد العمراني الفلسطيني في الأغوار حق شرعي، وضرورة ملحة، بشتى الوسائل المتاحة.

[1] كرم، أياد (2015). مرجع سابق، ص2-12.

9– دراسة إسماعيل، (2012) بعنوان: "الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة"

تناولت الدراسة نموذج بناء المؤسسات في الكيان الإسرائيلي؛ بهدف إجراء مقارنة مع النموذج الفلسطيني في بناء المؤسسات تمهيدا لقيام الدولة، وركزت على إنجازات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة برئاسة سلام فياض، وذلك منذ إعلانها ولغاية 2012م، كما بينت الدراسة أهم المعوقات المرتبطة بالواقع الجيوسياسي، التي تعيق إقامة دولة فلسطينية، حيث تناولت الواقع الديمغرافي والجيوسياسي الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتناولت قدرة نموذج بناء المؤسسات الحالي على إقامة الدولة الفلسطينية في ظل المتغيرات، والمعطيات المتوافرة على الساحة الفلسطينية، والإسرائيلية، والإقليمية، والدولية، وفي النهاية وضعت الدراسة تصورات للنموذج المقترح للحالة الفلسطينية تمهيدا لإقامة الدولة[1].

إلى جانب ما جاءت به دراسة إسماعيل، فإن نموذج المؤسسات الحالي لمقترح الدولة الفلسطينية التي محورها الأساسي الضفة الغربية، لا يمثل إلا ترسيخا لنظام الأبارتهايد العنصري؛ حيث تشترط إسرئيل سيطرت الدولة الفلسطينية التي أنجبها اتفاق أوسلو على أجزاء معينة من الضفة الغربية دون غيرها، تتمثل بالمناطق " أ " بشكل رئيسي، وبالتالي أصبح هذا النموذج صورة شكلية لضمان المد الجيوبولتيكي الناعم، حيث تفقده إسرائيل عبر أنشطتها الاستيطانية الكثير من مظاهر السيادة والاستقلال.

10– دراسة مفرج، (2019) بعنوان: "الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها"

تناولت الدراسة مفهوم الدولة، وعناصرها البنيوية اللازمة لضمان نشأتها وتطورها، وربطت هذه المقومات بالمعايير الموضوعية اللازمة لإقامة الدولة الفلسطينية، وركزت على الصورة الذهنية لشكل الدولة الفلسطينية المرتقبة في الفكر السياسي الفلسطيني، والإسرائيلي، وتطرقت أيضا إلى مواقف الحكومات،

[1] اسماعيل، هنادي (2012). *الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص1–7.

والتيارات الإسـرائيلية من إقامة دولة فلسـطينية مسـتقلة، ثم تناولت مجموعة من الفرص التي كانت فيها الدولة الفلسـطينية قريبة من التكوين والظهور، سـواء قبل قيام الكيان الصـهيوني عام 1948م، أو بعده، وخصـوصـا منذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسـلو) عام 1993م، ثم أظهرت الدراسـة أهم المعيقات، والعراقيل التي منعت قيام دولة فلسطينية منذ عدة عقود، حتى يومنا هذا[1].

بالرغم من توفر العديد من مقومات وأركان الدولة الفلسطينية، كما جاءت به دراسة مفرج، إلا أن الاستيطان التوسـعي الإحلالي يلغي هذه المقومات، وبالتالي في ظل هذا الاسـتيطان المتنامي لن تكون هناك فرص أخرى لإقامة دولة فلسطينية موحدة جغرافيا، وعاصمتها القدس.

11– دراسة الأطرش، (2014) بعنوان: "جغرافيا الاستيطان"

تناولت الدراسـة الأبعاد الفيزيائية المكانية للاسـتيطان الإسـرائيلي في الضـفة الغربية، وأثره على الأوضـاع الديمغرافية فيها، وبينت التقسيمات الجيوسياسية التي ظهرت منذ توقيع اتفاق أوسلو، ودور هذه التقسيمات في تشـجيع النمو الاسـتيطاني المكاني، وارتباطها بشـق الطرق الالتفافية، وبناء الجدار العازل، خاصـة في المناطق المصـنفة (ج)، وأظهرت الدراسـة أهم الاثار السـلبية للاسـتيطان الإسـرائيلي على الأوضـاع الإقتصـادية، والاجتماعية، والبيئية في الضـفة الغربية، ودوره في تدمير مقومات البنية التحتية الفلسـطينية، وانتهت الدراسة بتحليل ملاءمة الأراضـي في الضفة الغربية للتوسع المكاني، والديمغرافي حسب المعطيات التي فرضها الاستيطان الإسرائيلي[2].

---

[1] مفرج، أيمن (2019). *الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص1–20.

[2] الأطرش، أحمد (2014). *جغرافيا الإستيطان.. كيف يتم تحويل الضفة الغربية إلى كنتونات*، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله، فلسطين، ص9–18.

تتسـق هذه الدراسـة مع ما جاءت به دراسـة الأطرش، في اظهار الخطر الاسـتيطاني الذي يهدم مقومات الدولة الفلسـطينية؛ وأن التمدد العمراني، والديمغرافي الفلسـطيني بات يرتبط بواقع الاسـتيطان في الضـفة الغربية، وتؤكد هذه الدراسـة، علاوة على ما سـبق، أن الدولة الفلسـطينية المرتقبة يجب أن تكون وسـيلة لتحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للمواطن الفلسطيني، وبالتالي لن تكون غاية الشعب الفلسطيني اقامة كيان سياسي مشوه جغرافيا، أو تابع سياسيا، ولا يحقق معاني التحرر من ظلم الأحتلال، وتبعات الاستيطان.

الفصل الثاني

محددات الصراع الجيوسياسي في الضفة الغربية

في هذا الفصل سيتم تناول أهم العوامل التي تتحكم في مسار الصراع الجيوسياسي في الضفة الغربية، وتشمل جملة من المحددات الطبيعية، والبشرية، كالموقع الجغرافي المهم للضفة الغربية، ودوره في تطور الصراع واستمراره، وكذلك العوامل البشرية كالصبغة الأيديولوجية الصهيونية للمستعمر، ودورها في بلورة الصراع وتفاقمه.

2.1 المحددات الطبيعية للصراع

2.1.1 الموقع الجغرافي

تتميز الضفة الغربية بموقع جغرافي استراتيجي، ومهم قادر على تحديد الشخصية الجغرافية للإقليم؛ فهي تتموضع في نطاق متوسط يربط أجزاء هذا الإقليم، فهذه المرتفعات الجبلية التي تمتد من شمال الضفة الغربية الى جنوبها تشرف على إقليم السهل الساحلي من الغرب، وتجعله في نطاقها، وفي صورة جيوسياسية هشة أمام ارتفاعها، وتضم الضفة الغربية من الشرق إقليم الغور، الذي لا يعتبر فقط مصدر ثروة اقتصادية بما يضمه من موارد طبيعية، بل إنه يشكل بانخفاضه الكبير (نحو 428م دون سطح البحر) حدا طبيعيا صلبا لكامل الإقليم من الشرق، وهذه الشخصية الجغرافية للضفة الغربية جعلتها في صلب عناصر الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، الذي ما ينفك يحاول السيطرة على مقدارتها وأراضيها.

وهذا الموقع المميز للضفة الغربية جعل منها حلقة وصل، واتصال منذ القدم، فهي بوابة العبور للضفة الشرقية من نهر الأردن، وتمثل خط الدفاع الأول تاريخيا من جهة الشرق، حيث الميزة الطبوغرافية للأغوار[1].

[1] كرم، أياد.(2015). مرجع سابق، ص47.

2.1.1.1 خصائص الموقع والتضاريس

يمتلك الموقع الجغرافي للضفة الغربية العديد من العناصر التي تجعله في صلب السياسة الجيوبولتيكية الإسرائيلية، وأهمها:

1. المركزية المكانية:

بغض النظر عن الأراضي التي تقع تحت السيادة الإسرائيلية في الوقت الراهن، إلا أن سياسات إسرائيل لا تخلو من طموحات توسعية في المنطقة العربية بشكل عام، وأرض فلسطين التاريخية بشكل خاص، وهو ما جعل الضفة الغربية المجال الحيوي المركزي للمشروع الصهيوني التوسعي؛ فلا يمكن تحقيق هذا المشروع دون السيطرة على الضفة الغربية التي تعد حلقة الوصل بين الأقاليم المحتلة، حيث يحدها الكيان الصهيوني من ثلاث جهات، وبدونها سيكون كيان الاحتلال الإسرائيلي دون عمق استراتيجي، وحسب قادة الاحتلال فإن غياب العمق الاستراتيجي لكيانهم، بخاصة في منطقة القلب الحيوي، المتاخمة للشريط للساحلي، ما بين حيفا شمالا وعسقلان جنوبا، الذي يقطنه غالبية اليهود، ويشمل مركز الثقل الاقتصادي، يدفع إلى تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، بخاصة في نطاق الخاصرة الضيقة لإسرائيل، التي لا يزيد عرضها عن 14كم، بين مدينة قلقيلية وساحل البحر المتوسط، ويدعي الجنرال في جيش الاحتلال عوزي ديان أن السيطرة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية القريبة من القلب الحيوي لكيان الاحتلال هي من مقتضيات تحقيق الأمن القومي الصهيوني[1].

2. سمة الطبوغرافيا:

رغم تقدم الوسائل العسكرية في الآونة الأخيرة، إلا أن مظاهر سطح الأرض بجبالها ومنخفضاتها ما تزال تؤدي دورا كبيرا في تحقيق النصر العسكري؛ كونها عنصر دفاع وعامل هجوم في الوقت نفسه، ويعد التباين الكبير في مناسيب سطح الأرض في الضفة الغربية (ما بين 428م تحت مستوى سطح البحر الى

[1] عابد، ماهر (2020). *المشاريع الإستيطانية الصهيونية في محافظة طولكرم*، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، ص10.

1021 فوق سطح البحر[1])، كافيا لخلق نظام دفاعي طبيعي للإقليم، ما يجعل السيطرة على مرتفعات الضفة الغربية ضمن الأهداف الاستراتيجية لجيش الاحتلال الإسرائيلي، من منطلق دفاعي وهجومي في الوقت نفسه، وتعطي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أهمية كبيرة لمنطقة الأغوار التي تشكل أكثر من 30% من مساحة الضفة الغربية، فهي تبدو كخندق طبيعي بإمكانه إعاقة أي تحركات عسكرية قادمة من الشرق، بل والقضاء عليها انطلاقا من السفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية المواجهة لغور الأردن، وهو ما يعتبر عاملا دفاعيا يحمي خاصرة الكيان المحتل[2].

إن تطبيق السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان منذ عام 1967م، لم يكن أيضا على سبيل المصادفة؛ بل جاء لتحقيق هذه الغاية الأمنية في المقام الأول، وحماية الحدود الشمالية، والشمالية الشرقية؛ فالجولان عدا عن أنه كان ومازال يشكل جسرا طبيعيا استراتيجيا، ومعبرا مهما بين مصر وفلسطين من جهة، وسوريا وهضبة الاناضول وبلاد الرافدين من جهة أخرى، إلا أنه أيضا يمتلك أهمية استراتيجية، وعسكرية لا يمكن تجاوزها رغم التقدم في مجال الطيران والتكنولوجيا الحديثة، فهو يعتبر قلعة حصينة بطبيعة عسكرية مزدوجة دفاعية وهجومية[3].

تظهر الخريطة (2) انظر ملحق (ج) سمة الموقع الجغرافي للضفة الغربية بمركزيته وتضرسه، ما يجعله محددا أساسيا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث إن استغلال القمم الجبلية له أهمية كبيرة في توسيع أفق الرصد الميداني، وتنظيم الشبكات الاستطلاعية، والدفاعية بشكل محكم؛ لتنظيم أمن القوات العسكرية وحمايتها، وإحداث عنصر المفاجئة، وكذلك فإن التكامل بين وسائل الدفاع الطبيعية– حالة إقليم الغور الفلسطيني بطبيعته المنخفضة على امتداد الحد السياسي مع الاردن– ووسائل التحصين الحديثة يعتبرا

---

[1] من معالجة الباحث لنموذج الإرتفاع الرقمي DEM، *هيئة المساحة والجيولوجيا الأمريكية USGS*، أنظر الرابط https://earthexplorer.usgs.gov/.

[2] مركز رؤية للتنمية السياسية.(2017)، مقالة بعنوان: *الجدار الفاصل على الحدود الأردنية وأثره على قيام الدولة الفلسطينية*، تاريخ الزيارة: 2021/9/5، أنظر الرابط: https://vision-pd.org/archives/200529

[4] سبيتان، سمير (2012). *الجغرافيا العسكرية*، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ص190.

عاملا متحكما في الأمن الدفاعي للكيان المحتل[1]، ومن هنا سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي لبسط سيطرتها على معظم القمم الجبلية المرتفعة في الضفة الغربية، حيث أقامت عليها العديد من الأبراج والتحصينات العسكرية، كما هو الحال أيضا مع المستعمرات التي عادة ما تنشأ كبؤر استيطانية صغيرة على التلال، والمرتفعات الجبلية؛ لغاية إحراز نوع من السيطرة المكانية على المناطق المحاذية لها، وهذا ما دعا له شارون جميع اليهود والمستوطنين بالتوجه فورا إلى رؤوس الجبال والتلال الفلسطينية، واحتلالها، وإقامة المستعمرات اليهودية عليها؛ بهدف تحقيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية في غضون عشر سنوات[2]، ولو نظرنا إلى مواقع معظم المستوطنات، والبؤر الإستيطانية نجدها تتمركز على الجبال والتلال الفلسطينية؛ بهدف فرض التفوق العسكري على التجمعات الفلسطينية من جهة، وتقطيع أوصالها من جهة أخرى، كما هو الحال مع مستعمرة أو معسكر موشيه زرعين على قمة جبل عيبال الذي يشكل حصنا منيعا في شمال مدينة نابلس، الذي يضمن تحقيق التفوق العسكري، وأعمال الاستطلاع، والرصد لكامل الجزء الشمالي من الضفة الغربية[3].

وما زالت هذه الأفكار تأخذ دورها الطليعي في الفكر الاستيطاني المعاصر؛ فقيام مجموعات المستوطنين بإنشاء بؤرة استيطانية الى الجنوب من مدينة نابلس– بؤرة تسمى أفيتار– على قمة جبل صبيح الذي يناهز ارتفاعه 600م، ويتوسط قرى بيتا، وقبلان، ويتما، منذ مايو 2021 الماضي[4]، إنما جاء لتعزيز السيطرة على قمم التلال الرئيسية في الضفة الغربية، الأمر الذي أكده مسؤول ملف مقاومة الاستيطان في شمال الضفة غسان دغلس–في حديثه لوكالة معا الاخبارية– أن المستوطنين يسعون من خلال السيطرة على هذا الجبل لتكريس معادلة جديدة في الضفة، بالإضافة للسيطرة على التلال، وآلاف الدونمات التي تجاور جبل

---

[1] سبيتان، سمير (2012). مرجع سابق، ص127 .

[2] حسين، غازي (2003). *الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار الى الإمبريالية*، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص88.

[3] أبوعصيدة، محمد (2012). *المستعمرات الإسرائيلية وتأثيرها على السكان في محافظة نابلس*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص57.

[4] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، *قضية البؤرة الاستيطانية– أفيتار*، تقرير، تاريخ الزيارة 2022/2/24، أنظر الرابط: https://bit.ly/3gi8Ee8

صبيح في البلدة، وبالتالي فرض مستوطنة جديدة لهم في المنطقة، وليس بعيدا عن جبل صبيح هناك جبل العرمة، الذي يرتفع 840مترا عن سطح البحر، ويتوسط قرى بيتا وعورتا وعقربا، ويشرف على الكثير من التلال المطلة على منطقة الغور والبحر الميت، وكذلك على قرى جنوب محافظة نابلس وشرقها، وبالتالي فإن السيطرة على هذه الجبال تعني السيطرة على معظم الأراضي الفلسطينية في تلك المنطقة، ومن المعروف أن من أهم محددات البناء الاستيطاني هي اختيار المناطق المرتفعة؛ ما يفسر بناء البؤر الاستيطانية في جبلي صبيح والعرمة، ما يضمن خلق تواصل جغرافي لمستوطنات جنوب نابلس مع منطقة الأغوار، وفي الوقت نفسه قطع التواصل الجغرافي، والديمغرافي الفلسطيني في تلك المنطقة؛ بفعل الطرق الالتفافية، والأسلاك الشائكة للمستعمرات[1].

3. تنوع الأقاليم الطبيعية:

إن التنوع البيئي الذي تظهر به أقاليم الضفة الغربية إنما هو نتاج تباين تضاريسها، ما بين مرتفعات جبلية تمتد في الوسط كمحور شمالي جنوبي، وسهول ساحلية كما هو الحال في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية التي تعد جزءا من امتداد السهل الساحلي الفلسطيني في مناطق طولكرم وقلقيلية، إضافة إلى المناطق الغورية في الشرق، وكذلك المناطق شبه الصحراوية في جنوب الضفة الغربية، وإن كل هذا التنوع في الأقاليم الطبيعية في رقعة جغرافية صغيرة، إنما يدل على مدى تكامل منظومتها الطبيعية، بما يضمن لها تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الزراعي المستدام، وهذا ما يجعل الضفة الغربية بأقاليمها الطبيعية المتنوعة ضمن سلم الأولويات في مخطط المشروع الاستيطاني، الذي لا تبتعد دوافعه عن تحقيق التفوق الاقتصادي، وفي الوقت نفسه حرمان الشعب الفلسطيني من موارده الطبيعية، والتضييق عليه في بيئته، وأرضه.

[1] القواسمي، فراس والبيتاوي، أحمد (2020). *جبل العرمة بين إعتداءات المستوطنين ومقاومة الفلسطينيين*، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، ص3-6.

2.1.2 الموارد الطبيعية

تؤدي الموارد الطبيعية دورا مهما في إشـــعال الصـــراعات والحروب منذ القدم، وحتى يومنا هذا؛ فهي تعد عاملا رئيسيا في تقدم الدول ونهضتها، واستمرارية وجودها، بخاصة في عصر التقدم العلمي والتقني، فعادة ما تسعى الدول للزحف الاستعماري للمناطق المجاورة لها سعيا منها للسيطرة على المزيد من الموارد، كما فعلت الدول الاســـتعمارية، وما زالت في مقدرات الدول النامية، ومواردها في أفريقيا وآســـيا، فلا يختلف الاستيطان اليهودي في فلسطين كثيرا عن الاستيطان الأوروبي في أمريكا الشمالية، الذي كان سببا في إبادة الشـعب الاصـلاني، وقد اطلقوا عليهم مسـمى عنصـري الهنود الحمر، أو في اسـتراليا التي اقترب سكانها الأصليون من الانقراض، وها هو الآن في فلسطين، التي بات يعيش أكثر من نصف سكانها في الشتات بفعل هذه الحملات الاستيطانية الإحلالية التي تسعى للسيطرة على الأرض الفلسطينية، ونهب مورادها وخيراتها.

2.1.2.1 المياه

تعد المياه أحد أهم العناصر في نشأة الأمم، والحضارات، وتطورها؛ لما تشكله من حالة استقطاب للأفراد والجماعات، ويسـهم في بناء اللبنة الأسـاسـية للحضـارة البشـرية، فمن المسـتحيل لأي دولة بناء نشـاط اقتصـادي –صـناعي أو زراعي– بعيدا عن هذا المورد المهم، الأمر الذي يجعل من المياه عصـب الحياة، وضـرورة لاسـتمرار الدول، وتقدمها، ما جعلها في الوقت نفسـه سـبباً للحروب والصـراعات التي لا تنتهي؛ بفعل الحاجات البشرية المتزايدة للمياه، وباعتبار المياه صراع الوجود لأي أمة أو شعب، فإنها كذلك تعتبر ضـرورة للإنسـان الفلسـطيني الذي يسـعى لبناء دولة مسـتقلة ذات بنية إقتصـادية قوية قادرة على مجابهة الأطماع الاسـتيطانية الإسـرائيلية، التي لا تتوقف عن مصـادرة حقوق الفلسـطينيين من مواردهم الطبيعية، وعلى رأسها المياه.

تحتل المياه مكانا مركزيا بالفكر الإسـرائيلي منذ بدايات الهجرة الصـهيونية إلى فلسـطين، وهذا ما بدا جليا على لسان دافيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، وأحد مؤسسي الكيان الصـهيوني، عندما خطب بالمحتفلين بذكرى إعلان تأســـيس الكيان الإســـرائيلي عام 1955م قائلا: "إننا نخوض مع العرب معركة المياه، وعلى نتيجة هذه المعركة يتوقف مصـير إسـرائيل، فإذا لم نربح هذه المعركة كأننا لم نفعل شـيئاً"[1]، وهذا هو التطبيق الفعلي لجيبولتيك المياه الذي تخوضـــه إســـرائيل في فلســـطين، والمنطقة العربية عامة، والضفة الغربية بشكل خاص في الآونة الأخيرة، وقد أشارت تقارير صندوق استكشاف فلسطين أن فلسطين تفتقر لمصـادر المياه، وبالتالي فإنه من الضـروري السـيطرة على مصـادر المياه من اجل إنجاح المشـروع الصـهيوني.

ومن الناحية الجغرافية تشترك فلسطين مع الاحتلال الإسرائيلي في مصـدرين رئيسيين من مصـادر المياه، وهما[2]:

أولا: المياه الجوفية: تشـمل الحوض السـاحلي في قطاع غزة، والأحواض الجبلية في الضـفة الغربية التي تضم بدورها كلا من الحوض الشرقي، والغربي، والشمالي الشرقي.

ثانيا: المياه السطحية: تتمثل بمياه نهر الأردن، الذي استولت إسرائيل على مياهه منذ عام 1967، وكذلك مياه الأنهار الصغيرة مثل نهر العوجا والفارعة.

وتجدر الإشـارة الى أن من بنود اتفاقية أوسـلو المجحفة تخصـيص ما نسـبته 80% من المياه الجوفية في الضـفة الغربية لصـالح الاحتلال الإسـرائيلي، والنسـبة المتبقية 20% لصـالح الجانب الفلسـطيني، على أن يكون هذا التقسـيم لمدة خمس سـنوات يتبعها تقسـيمات جديدة[3]، وهو ما لم يتغير بطبيعة الحال بعد مرور

---

[1] الزعبي، الأرقم (1992). *الغزو اليهودي للمياه العربية:حلم توراتي قديم*، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص61.

[2] أبوعلي، سعيد والشريف، دعاء (2016). *النهب الإسرائيلي للموارد المائية الفلسطينية بين الماضي والحاضر*، مجلة فلسطين في شهر، العدد الخامس والثلاثون، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص36.

الفترة الانتقالية، والجدول (1) يظهر مصادر المياه الرئيسية في الضفة الغربية، ونصيب الفلسطينيين منها في ظل الإحتلال القائم في الضفة الغربية منذ عام 1967م.

جدول (1)

مصادر المياه الرئيسية في الضفة الغربية، ونصيب الفلسطينيين منها

المصادر الرئيسية للمياه في الضفة الغربية	كمية التغذية السنوية المتاحة من هذه المصادر مليون م^3/السنة	نصيب الفلسطينيين منها لعام 2016م مليون م^3/السنة
المياه السطحية (نهر الأردن)	257 مليون م^3/سنويا (حصة الفلسطينيين من مياه النهر حسب خطة جونسون)	لا شيئ؛ بفعل سيطرة الاحتلال عليها منذ عام 1967م
المياه الجوفية (ضمن الحدود الجغرافية للضفة الغربية) الحوض الشرقي	197 – 125	30.8
الحوض الغربي	420 – 318	35.4
الحوض الشمالي الشرقي	197 – 135	18.2

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات سلطة المياه الفلسطينية، 2020م[1].

يتبين من الجدول السابق، أن الكيان الإسرائيلي المحتل للضفة الغربية يسيطر على معظم مقدراتها من المياه، فهو يستحوذ على النصيب الأكبر من المياه الجوفية، ولا يحصل الفلسطينيون سوى على نحو 12% من المياه الجوفية الواقعة ضمن الحدود الجغرافية للضفة الغربية، فيما يعيق الاحتلال توسع الفلسطينيين في حفر الآبار، والضخ من المياه الجوفية، كما أنه يسيطر على كامل حصة الشعب الفلسطيني من مياه نهر الأردن منذ عام 1967م، التي تقدر بنحو 257 مليون م^3/سنويا، التي كانت قد

[1] سلطة المياه الفلسطينية، *مصادر المياه في الضفة الغربية*، 2018، تاريخ الزيارة 2020/8/31، أنظر الرابط الإلكتروني http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=3ErYdQa2703930273a3ErYdQ.

[2] أبوعلي، سعيد والشريف، دعاء.(2016). مرجع سابق، ص12.

أقرتها خطة جونسون منذ عام 1955م بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، عندما كانت الضفة الغربية تحت السيادة الأردنية.

يترتب على استحواذ الجانب الإسرائيلي على معظم مصادر المياه في الضفة الغربية العديد من الآثار، والتبعات المؤثرة في مستقبل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، التي تجعل من الماء أداة جيبولوتيكية إسرائيلية لتنفيذ مخططاته الاستيطانية في الضفة الغربية، وأهمها:

أولا: تقييد اتجاه النمو العمراني، وتحديده في الضفة الغربية، الذي يرتبط بشكل مباشر بوجود المياه، فهناك العديد من المناطق التي تعاني من نقص المياه، ما يؤثر على سياسة التوسع العمراني فيها، فالمناطق المصنفة (ج) يمنع الاحتلال استغلال ما فيها من مصادر مائية جوفية وينابيع، كما يمنع إمدادها بالمياه، ما يحد من فرص تطويرها، ورفدها بشبكات البنية التحتية، والحضرية.

ثانيا: التأثير على القطاع الزراعي، بخاصة المروي، وهو ما يجعل الأمن الغذائي الفلسطيني في خطر، ويجعل من الضفة الغربية سوقا استهلاكية لمنتجات الاحتلال وغيره، ومن جانب آخر يقلل من فرص التنمية الاقتصادية التي أساسها النشاط الزراعي، ويقلل أيضا من استقلالية القرار السياسي.

2.2.1.2 التربة

تعد التربة الزراعية ركيزة أساسية للعمل الزراعي، وإن مدى انتشارها، وخصوبتها يعد مؤشرا على إمكانية إحداث التنمية المستدامة، والشاملة للدولة، ويتميز قطاع الزراعة في فلسطين بتنوعه من حيث الإنتاج؛ بفعل التنوع المناخي في فلسطين، كما يتميز بالفرص المتاحة لزيادة رقعة الزراعات المروية، والتصديرية، بالإضافة إلى قدرته على مواكبة المستحدثات التقنية في الزراعة؛ نتيجة لملاءمة أنماط الزراعة الموجودة فيه من جهة، ولوجود العديد من المزارعين، والمنتجين الرياديين فيه من جهة أخرى، وهذا ما يعكس قدرة القطاع الزراعي على مواكبة عجلة التطور السريع في قطاع الزراعة، والمساهمة الفعالة في التشغيل، وإحداث التنمية الاقتصادية، بخاصة في حال تراجع وتيرة السياسات الاحتلالية التي تحول دون تطور هذا

القطاع[1]، لكن ما يزال الاستيطان الصهيوني في فلسطين يستهدف هذا القطاع من خلال سيطرته على مزيد من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، ومن خلال سيطرته شبه الكاملة على المنطقة المصنفة(ج)، فإنه يستحوذ بذلك على معظم المساحات الزراعية في الضفة الغربية، وأهمها: الأغوار، والأراضي الزراعية الخصبة في منطقة العزل الغربية، التي قضمها جدار الضم والتوسع العنصري–بشكل خاص في مدينتي طولكرم وقلقيلية– وتتفاوت قيمة الأراضي في الضفة الغربية ما بين الأراضي عالية القيمة الزراعية الى متوسطة القيمة، ومنخفضة القيمة، ويعتمد هذه التصنيف على الوضع القائم لهذه الأراضي، كما في الجدول الآتي:

جدول (2)

تصنيف الأراضي في الضفة الغربية حسب القيمة الزراعية، وحسب السيطرة الإدارية عليها، 2020م.

القيمة الزراعية للأراضي في الضفة الغربية	الإجمالي		السيطرة الفلسطينية مناطق أ ، ب		السيطرة الإسرائيلية مناطق ج وغيرها	
	مساحة/كم^2	%	مساحة/كم^2	%	مساحة/كم^2	%
أراضٍ ذات قيمة زراعية مرتفعة	532.2	9.4	197.7	37.1	334.5	62.9
أراضٍ ذات قيمة زراعية متوسطة	1540.4	27.3	729.1	47.3	811.3	52.7
أراضٍ ذات قيمة زراعية منخفضة	3524.1	62.3	1079.1	30.6	2445.0	69.4
غابات	55.4	1.0	11.3	20.4	44.1	79.6
	5652	100				

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، موقع geomolg، 2020.

[1] إتحاد لجان العمل الزراعي (2019). *دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي*، ص12.

أهم المعطيات المتعلقة بالواقع الزراعي في الضفة الغربية:

أولا: تبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة بالضفة الغربية حوالي 1.08 مليون دونم[1]، أي نحو 19% من المساحة الإجمالية للضفة الغربية، وهي مساحة تعتبر صغيرة نسبيا، إذا ما قورنت بالأراضي المصنفة على أنها عالية، ومتوسطة القيمة الزراعية، التي تشكل نحو 37% من مساحة الضفة الغربية–أي نحو 2مليون دونم–، ويرجع ذلك الى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية، بما فيها سيطرته بشكل كامل على نحو 76.3% من المناطق المصنفة (ج)، ويمنع وصول الفلسطينيين إليها[2]، وهو ما أدى إلى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها، أو العناية بالمساحات المزروعة فيها.

ثانيا: يظهر الجدول (2) أن أقل من 10% فقط من مساحة الضفة الغربية ذات قيمة زراعية مرتفعة وتربة خصبة، وهي تتركز بشكل خاص في أجزاء من شمال الضفة الغربية والأغوار، وأن نحو 63% من هذه الأراضي خاضعة للسيطرة الأدارية والأمنية الإسرائيلية.

ثالثا: إن النمط الزراعي السائد في الضفة الغربية هو نمط الزراعة البعلية، التي تشكل نحو 88%، مقارنة بنحو 12% لنمط الزراعة المروية، وهي مساهمة قليلة بالنظر إلى أن نمط الزراعة المروية يشكل 77% في قطاع غزة، و37% في الأردن، و59% في الكيان الإسرائيلي[3]؛ ويرجع ذلك لعوامل عدة، أهمها: سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على نصيب الفلسطينيين من نهر الأردن بشكل كامل، وسيطرته على نحو 88% من المياه الجوفية في الضفة الغربية، ما يعني فقدان المزارع الفلسطيني لحقوقه المائية اللازمة للعمل الزراعي المروي.

---

[1] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا–الأسكوا–الأمم المتحدة (2019). *تقييم تأثير التغييرات في المياه المتاحة على إنتاجية المحاصيل الزراعية–تقرير دراسة الحالة في فلسطين*، بيروت، ص11.

[2] اتحاد لجان العمل الزراعي. (2019). **مرجع سابق**، ص13.

[3] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا–الأسكوا (2019). مرجع سابق، ص12.

رابعا: تنعكس سياسات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية المتمثلة بمصادرة الأراضي الزراعية، والمياه على تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي؛ فبعد أن كان يسهم القطاع الزراعي بنحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي في سبعينيات القرن الماضي، تراجع إلى 25% في الثمانينيات، وفي بداية التسعينيات كانت النسبة حوالي 13%، ثم استمرت النسبة بالتراجع لتصل لحوالي 8.2% عام 2000، وإلى حوالي 6.1% في العام 2009، وبلغت حوالي 3% في العام 2017، وتنقسم هذه النسبة المنخفضة إلى الإنتاج النباتي 1.5%، والإنتاج الحيواني 1.3%[1]، ويتضح جليا من هذا التراجع المستمر في مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، أثر سياسات الزحف الاستيطاني المنتهجة منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، التي تستهدف بشكل خاص مقومات العمل الزراعي"مصادرة الأرض، والمياه".

2.2 المحددات البشرية للصراع

تتحكم جملة من العوامل البشرية في مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتطوره في الضفة الغربية، وتشمل المحددات الأيديولوجية، والعقائدية المتمثلة بالقومية العربية، والدين الإسلامي من جهة، والعقيدة اليهودية الصهيونية من جهة أخرى، كما تشمل الصراع الديموغرافي المرتبط بهما، وإن لهذه المحددات أثراً كبيراً على مستقبل الصراع، ومصيره، وإن في دراستها أهمية كبيرة في حسم ميزان الصراع الجيوسياسي لطرف على حساب الآخر.

2.2.1 الأيديولوجيا الصهيونية، والعقيدة الدينية اليهودية

تعرف العلاقة التي تجمع اليهودية كدين، والصهيونية كفكر سياسي استعماري، بأنها علاقة تكاملية وتعاونية مستحدثة؛ أوجدت وصهرت في بوتقة واحدة لخدمة جهات متعددة، أهمها خدمة الاستعمار الغربي

[3] اتحاد لجان العمل الزراعي (2019). مرجع سابق، ص7.

الذي يرى فيها أداة يعيد توجيه مضربها لتحقيق مصالحه في الشرق الأوسط الإسلامي، وفي هذه العلاقة تم الإفتراء على الدين، وتوظيفه لخدمة المصـالح الاسـتعمارية، كذلك اعتمدت حروب الفرنجة على المشـرق العربي قبل الف عام على الديانة المسيحية، واعتمدت أمريكا على الإسـلام السـياسـي لمحاربة روسـيا في أفغانستان.

تظهر الصـهيونية في معظم المعاجم الغربية بصـفة "الأمل الصـهيوني"، وليس "الظاهرة الصـهيونية"؛ أي بكونها الحركة الرامية إلى عودة اليهود إلى أرض أجدادهم حسـبما جاء في الوعد الآلهي، فهي في منظور البعض تحقيق الآمال، ولكنها في منظور البعض الآخر مخطط اسـتعماري اسـتيطاني[1]، وتقوم الفكرة الصـهيونية على شكل صـيغة لها معالم عدة، وهي: أن اليهود شـعب عضـوي منبوذ وغير نافع، ويجب نقله خارج أوروبا والدول الغربية ليتحول إلى شـعب نافع، وينقل إلى أي بقعة في العالم، ووقع الاختيار في النهاية على فلسطين لأسباب مختلفة، منها أهميتها الاستراتيجية للحضارة الغربية، بحيث يوطن يهود أوروبا فيها، ويحلون محل سـكانها الأصـليين، الذين لابد من إبادتهم، أو طردهم على الأقل الى البلدان العربية المجاورة، ثم يتم توظيف هذا الشـعب المستحدث لصـالح العالم الغربي الذي سيقوم بدوره بدعمه، وحمايته، وضـمان بقائه، واسـتمراره، ضـمن إطار ما يسـمى بالدولة الوظيفية في فلسـطين[2]، أي الدولة التي تحمي مصالح قوى الاستعمار في المشرق العربي والاسلامي.

ينظر الكثير من الإسـرائيليين إلى اليهودية باعتبارها قومية، ودينـاً في الوقت نفسـه؛ وذلك لمحو حالة عدم التجانس الكبير الذي يتميز به المجتمع الإسرائيلي، الذي يتألف من أعراق، وأصـول متعددة، ضـمن محيط عربي يسـود فيه دين، وقومية موحدة ومتجانسـة، فالصـهيونية كفكرة سـياسـية اسـتعمارية جاءت لاسـتغلال مفاهيم دينية، وتوراتية قديمة، فقامت باستنسـاخ مبادئ الشريعة اليهودية في صـورة قومية علمانية عصـرية

[1] المسيري، عبد الوهاب (1999). *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية–المجلد السادس*، ط1، دار الشروق، القاهرة، ص13.
[2] المرجع السابق، ص44.

ذات طابع يهودي، وهذا من منطلق صعوبة إنشاء بنية قوية لأي دولة دون تحديد روح معنوية تمثل الفكرة لهذه الدولة الوليدة، فكانت هذه العلاقة التكاملية بين الصـــهيونية واليهودية عامل قوة في أغلب الأحيان؛ ساعدت في جذب الملايين من أصحاب الأعراق المختلفة، وصهرهم في بوتقة واحدة، في شكل جديد من أشكال الاستعمار الإحلالي، القائم على سلب الأرض من أصحابها وطردهم منها، ورغم ما حققه هذا التكامل ما بين الفكر السياسي والديني، إلا أنه سرعان ما أظهر الكثير من التناقضات في المجتمع الإسرائيلي، الذي بات ينقسم ما بين علماني يسعى للتحرر من الفكر اليهودي، ومتدين يسعى لإرجاع الكثير من الأساطير التوارتية المزعومة، فأصبح ملايين اليهود الذين يعيشون في الكيان المحتل بلغاتهم وأعراقهم المتعددة، لا يوحدهم سوى الغربة في محيط عربي ذي قومية صلبة، يجمعه دين، ولغة واحدة.

يطغى على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي صبغة دينية واضحة ذات تأثير كبير على مجرياته وأحداثه المتسارعة؛ وبالنظر إلى دوافع هذا الصراع، ومسبباته يتبين أن اختيار فلسطين لإنشاء وطن قومي يهودي كان لإسباب سياسية ودينية في الوقت نفسه، ويظهر جليا هنا، أن الدوافع الدينية المهمة في المعتقد الديني اليهودي، هي وسيلة لتحقيق الغاية السياسية الأكثر أهمية في المعتقد الصهيوني.

يقول ثيودور هرتزل في كتابه "الدولة اليهودية": إن الفكرة الصـــهيونية التي يروج لها، إنما جاءت كفكرة دافعة لحل مشكلة بؤس اليهود في أوروبا والعالم أجمع، ويعتقد أن هذه الفكرة هي الأساس للدولة اليهودية التي هي في نظره مفيدة للعالم أجمع، وهي التي من شأنها توحيد اليهود وصهرهم في بوتقة واحدة، وجمعهم في أرض واحدة، ومن شأنها أيضا تحريك مشاعرهم وعواطفهم، ودفعهم لبناء دولة قومية يهودية موحدة، تخلصهم من الشتات[1]، وهذا يمثل اعترافا صريحا منه بضرورة خلق الفكرة والدافع، واستغلال المشاعر الدينية لملايين اليهود في أوروبا.

[1] هرتزل، ثيودور (1896). *الدولة اليهودية*، ترجمة محمد فاضل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2007، ص39-40.

يظهر جليا مما سبق، أن للصبغة الدينية القومية المستحدثة للكيان الإسرائيلي أهمية كبيرة في الاعتبارات الإسرائيلية، ويسعى لتوظيفها في حسم مسار الصراع لصالحه، وذلك من نواح عدة:

أولا: إنها تمثل الروح والهوية والوحدة للمجتمع الإسرائيلي ذي الأعراق والأصول المختلفة؛ حيث بات هذا الأمر الهاجس الأكبر في إسرائيل، في ظل تباين أصول السكان ومرجعياتهم العرقية، والدينية، وتعمل إسرائيل على استغلال هذه الهوية المستحدثة عبر تأصيل الفكر الصهيوني، والديني في الوعي الإسرائيلي، من خلال تعزيز الخطاب الديني، والقومي في المنظومة التعليمية، والمناهج المدرسية؛ لخلق أجيال جديدة من المستوطنين الذين ولدوا على هذه الأرض، ولا يعرفون غيرها وطنا لهم.

ثانيا: إنها تمثل الدافع لإقامة وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، ومن خلال هذا الدافع يتم تشجيع هجرة المزيد من جماعات اليهود، والمستوطنين، وإحلالهم في مستوطنات الضفة الغربية، بحيث يكون الدافع القومي الديني هو المحرك لهذه الهجرات، كما وصفه ثيودور هرتزل أحد مؤسسي الحركة الصهيونية في كتابه "الدولة اليهودية"، حينما قال: "إنه يستوجب أن تكون هناك قوة محركة تدفع ملايين اليهود من مختلف أنحاء العالم نحو الهجرة إلى فلسطين، وأن هذه القوة الدافعة للمهاجرين نحو فلسطين تمثل القومية الصهيونية القائمة على فكرة تحقيق الأمل اليهودي في الخلاص من التشتت، وإقامة الوطن اليهودي في أرض الميعاد"[1].

ثالثا: إنها تمثل مفتاح البقاء، والإستمرار، والتوسع، فلا يمكن إحلال ملايين اليهود والمستوطنين في الضفة الغربية، دون غرس الفكرة القومية، والدينية في عقولهم؛ وهذا ما يميز الاستيطان الإسرائيلي الإحلالي عما سبقه من حملات استعمارية في الوطن العربي، التي في معظمها، لم تجلب معها جماعات بشرية، بل سعت للسيطرة على الموارد الطبيعة بشكل أساسي، وتحاول إسرائيل جلب المهاجرين ودمجهم في النسيج

[1] هرتزل، ثيودور (1896). مرجع سابق، ص40.

المكاني، على حساب السكان الأصليين، تماما كما حدث في انصهار العرق الأوروبي، والأفريقي في النسيج المكاني لأمريكيا الشمالية، بعد الأبادة المنظمة للمجتمع الاصلاني.

2.2.2 المحدد الديمغرافي البشري

يعد العنصر البشري حجر الأساس في أي صراع على مر التاريخ، فبصفته الكمية والنوعية يكون تأثيره على شكل الصراع ومستقبله، وحملات التوطين الإحلالية دائما ما يصاحبها تنافس ديمغرافي بين المستعمرين الوافدين، وأصحاب الأرض الأصليين، وفيما يتعلق بفلسطين بشكل عام، والضفة الغربية موضوع الدراسة بشكل خاص، فإن التنافس الديمغرافي تتجاوز حدوده دراسة البعد الكمي للسكان فقط، بل يذهب بنا لدراسة الاستيطان من حيث بعده النوعي الكيفي الذي يسعى لتغيير البنية السكانية المتأصلة في هذه الأرض، بما يتيح لنا معرفة أهدافه التي تتساق بعيدا عن حقيقة نهب الموارد، ما يجعل العنصر البشري أخطر أوجه هذا الصراع، ومحدده الرئيسي.

ويكمن الخطر الأكبر في كون الاستيطان الإحلالي للمستوطنين الصهاينة يختلف كثيرا عن نهج الاستعمار التقليدي؛ حيث يتمثل هدف الاستعمار التقليدي القائم على الاستغلال بتحقيق الدمج بين قوة عمل السكان الأصليين الرخيصة، والثروات التي تتوفر في الأرض المستعمرة، في حين أن الاستعمار الاستيطاني الإحلالي يسعى للحصول على الأرض، بحيث لا يكون فيها مجال للسكان الأصليين، الذين يسعى للتخلص منهم، وبالتالي يتضح أن السكان يمثلون حجر الأساس، وعنصر المقارنة بين الاستيطان الإحلالي والتقليدي، فالأول مارسته بريطانيا في أستراليا، والثاني مارسته في الهند، وفي السياق نفسه كانت بريطانيا تسيطر على فلسطين بواقع الاستعمار الاستغلالي، في حين شرعت الصهيونية تمارس الاستيطان الإحلالي لغاية يومنا هذا، في محاولة منها لتغيير الواقع الديمغرافي كما ونوعا[1].

[1] حباس، وليد (2017). مفهوم الإستعمار الإستيطاني نحو إطار نظري جديد، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد 66، ص115.

يتمحور مستقبل الصراع الديمغرافي على أرض فلسطين في مدى قدرة إسرائيل على استمرار جلب الآف المهاجرين اليهود، كما فعلت في الماضي؛ فقد وصل أكثر من 3 ملايين يهودي الى فلسطين منذ عام 1948[1]، وعلى الرغم من أنها تستمر في انتهاج سياسة الاستعمار الاستيطاني الاحلالي في الضفة الغربية، إلا أن التراجع الملحوظ في معدلات الهجرة الوافدة، وارتفاع معدل الهجرة العكسية، يشكل تهديدا لمشروعها الاستيطاني، ويمنح الفلسطينيين الفرصة لترسيخ وجودهم، وحسم صراعهم مع إسرائيل ديمغرافيا، وليس عسكريا.

[1] المغازي، أحمد (2014). *العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي: دراسة احصائية استشرافية*، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد2، العدد7، ص73.

الفصل الثالث

دوافع السياسة الجيوبولتيكية الإسرائيلية في الضفة الغربية وأدواتها

تمارس إسرائيل السياسة الاستعمارية الاستيطانية في الضفة الغربية متذرعة بالعديد من الدوافع، ولكل منها ظروفه التي توظفها لخدمة مصالحها الاستعمارية، حيث بدأت الصهيونية تستعطف قلوب اليهود حول العالم، بالوطن الأم، وأرض الميعاد، ثم ما لبثت أن جعلت الدافع الأمني منطلقا لحماية مشروعها الاستعماري، ووظفت لذلك العديد من الأدوات الجيوبولتيكية، التي مزقت الأرض الفلسطينية، كالمستعمرات، وجدار الفصل العنصري، وغيرها، ويتناول هذا الفصل أهم دوافع الاستيطان، وأدواته.

3.1 دوافع الاستراتيجية الإسرائيلية في الضفة الغربية من وجهة نظر جيوبولتيكية

تتمحور فكرة الكيان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية في بناء كيان سياسي عسكري هادف لهدم مقومات المشروع الفلسطيني في المقام الأول، وكذلك مواجهة القوى السياسية الصاعدة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها إيران، وتركيا، والدول العربية التي تدور في فلكها، وهذه السياسة ليست وليدة اليوم، بل إن المشروع الصهيوني قام عليها وبها، وتندرج هذه الخطة الصهيونية تحت مجموعة من الدوافع ذات الأهمية بمكان، ما يجعلها تسعى جاهدة في تنفيذه خطتها الاستيطانية انطلاقا من هذه الدوافع، ضاربة بعرض الحائط قرارات الإجماع الدولي المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

3.1.1 الدافع القومي والديني

تسيطر حالة كبيرة من انعدام التجانس البنيوي لسكان الكيان الصهيوني، فالأصول المتباينة لسكانه عرقيا تجعله في مهب رياح التغيير، وعدم الاستقرار، وبالرغم من ذلك يعتبر غلاة اليهود الصهاينة أن من أبرز دوافعهم الاستيطانية هو تحقيق الاستقرار المكاني لتلك المجموعات العرقية الدينية المنصهرة، وإعادة إحياء تلك (القومية الدينية) المنقرضة منذ عهد طويل، ما يجعلها دافعا وحافزا لتوسيع رقعة الاستيطان في أرض

فلسطين، ويعترف الكثير من الصهاينة أنه من دون غرز تلك الفكرة في عقول المهاجرين، فإنه لن يتمكنوا من ضمان ولادة دولة إسرائيل وبقائها.

تنامت هذه الفكرة في عقول الصهاينة يوما بعد يوم، وقد استغلت الصهيونية الدينية مقولتين أساسيتين يؤمن بهما عامة اليهود، وجعلتهما دعامة فكرية لمفاهيمها، وهما: الشـــعب المختار، وأرض الميعاد، وعلى ذلك بنى الحاخام اليهودي موشيه بن نحمان (1194–1270م) أفكاره، ففي تفسيره للتوراة أضفى على فلسطين طابع القداسة، واعتبرها مركز العالم، وأن أورشليم هي مركز أرض إسرائيل، وأنها المكان المناسب والوحيد لأداء الوصايا الدينية المنصوص عليها في التوراة، واعتبر كذلك الإستيطان في أرض فلسطين واجبا دينيا، بل زاد على ذلك واعتبر أن استيطان أرض فلسطين يوازي جميع فرائض التوراة ونصوصها[1].

تظهر اليوم العديد من الجماعات الدينية اليمينية في إســـرائيل، التي تؤمن كذلك بفكرة الخلاص اليهودي، وتتخذ من التلمود شعارا ومنهج حياة، وتمارس طقوسا وتعاليم التوراة في أدق تفاصيل الحياة اليومية، والذين يطلق عليهم في الوســط الإســرائيلي مســمى (الحريديم)، فما زالت هذه الجماعات تتخذ من الفكر الديني والقومي اليهودي شعارا لالتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية في عموم الضفة الغربية، والقدس.

ووفقا لبيانات دائرة الإحصــاء المركزية الإسـرائيلية 2018–2019، فقد بلغ عدد اليهود المتدينين (الحريدم) في إسرائيل نحو مليون و250 ألفا، بحيث يشكلون ما نسبته حوالي 13.6% من سكان الكيان الصهيوني، ويتضــاعف عددهم كل عشـرة أعوام؛ لاعتبارات قومية ودينية تؤمن بها تلك الجماعات، حيث يبلغ متوسـط عدد المواليد للأســـرة الحريدية 10 أطفال فما فوق، ويتوقع أن ترتفع نســـبتهم الى نحو 20% من مجمل سكان إسرائيل بحلول عام 2028، وفي عام 2059 ستتخطى نسبتهم 34.6% من مجمل السكان وفق تلك

[1] الشامي، رشاد (1978). *القوى الدينية في إسرائيل*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ص72.

التقديرات[1]، وبناء على تلك الأرقام السابقة فإن هذا التيار المتدين ما يزال دافعا، ومحركا نشطا للاستيطان الصهيوني في فلسطين.

3.1.2 الدافع الأمني والعسكري

تعتبر إسرائيل دولة وظيفية – استعمارية بطابع جيوبولتيكي توسعي؛ وتحاول تجاوز مفاهيم القوة الجيوسياسية لمقومات الدولة الطبيعية، ففي كثير من الدول يكون لشكل الدولة وحجم مواردها الأثر الأكبر في رسم سياسة الدولة، إلا أن العديد من الدول في العالم، ومن بينها دولة الاحتلال الإسرائيلي تجاوزت البقاء في هذا الاتجاه من العلاقة، وانتقلت إلى اتجاه عكسي، وهو تأثير السياسة على الجغرافيا، بحيث يتم العمل على تغيير الملامح الجغرافية للدولة[2]، عبر السيطرة على المزيد من الأراضي، وهو ما يعني توظيف الدافع الأمني كأولوية لاستمرار المشروع الصهيوني التوسعي.

تنتهج إسرائيل سياسة عدوانية هجومية، وهي تمثل محور نظرية الأمن الإسرائيلي التي قامت عليها الفكرة الصهيونية، انطلاقا من مبدأ الهجوم كوسيلة للدفاع، ونقل المعركة خارج حدودها، بالإضافة إلى توسيع مجالها الحيوي الذي تسعى للسيطرة عليه عبر ضم الأراضي المجاورة لها، وهو ما يعزز أهدافها في بناء إسرائيل الكبرى، وينطلق مفهوم الأمن الإسرائيلي خارج الحدود عبر الضربة المضادة الاستباقية، بما لا يستدعي أن تقوم الحرب داخل حدودها، فهي بذلك تبادر بالحرب كوسيلة للدفاع، وهو ما عبر عنه بن غوريون في مقولته:" بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار تعود من جديد"[3]، وتمثل الضفة الغربية

---

[1] الجزيرة نت، اليهود الحريديم كراهية تاريخية لدولة إسرائيل والعلمانيين عززها كورونا،2020، زيارة الموقع بتاريخ 2021/6/20، أنظر الرابط الإلكتروني : https://bit.ly/35Ewo3s

[2] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). *إسرائيل في عقدها الثامن– أبعاد القوة وحدودها* ، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، ص24–25.

[3] الفاعوري، أحمد (2011). *التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسرائيلي في الفترة 2006–2012*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص62–63.

مجالا حيويا مهما تسعى من خلال السيطرة عليه إلى حماية جبهتها الداخلية من جهة، وتأمين حدودها الخارجية مع دول الطوق المجاورة من جهة أخرى.

يمكن تبيان ملامح الطابع الأمني، والعسكري للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية بشكل خاص، وفلسطين، والأرض العربية بشكل عام، من خلال بعدين:

أولا: البعد الإقليمي– الدولة الوظيفية، أوجد هذا الكيان ليكون معول هدم للمنطقة العربية والإسلامية المتاخمة لقارة أوروبا، والتي شكلت على مدار التاريخ مصدر خطر في نظر قوى الاستعمار، ما جعل الاستعمار الاستيطاني لأرض فلسطين هدفا جيواستراتيجيا؛ يمكن من خلاله تنفيذ خطط القوى الغربية في تدمير مقومات المنطقة العربية والإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى خلق مساحة جغرافية بطابع استيطاني موالية للغرب، تضمن كبح المد الجيوبولتيكي من قوى الشرق الإسلامي، وغير الإسلامي[1].

ترسخت هذه العقيدة الجبولوتيكية الغربية في أذهان مفكريها وقادتها منذ القدم؛ ومن شواهد ذلك المؤرخ اليهودي إيلان بابيه الذي يرى أن السياسة البريطانية تجاه فلسطين تشكلت في القرن التاسع عشر من خلال رؤيتين: الدينية للورد شافتسبري*، والاستعمارية للورد هنري بالمرستون**، حيث اجتمع شافتسبري مع بالمرستون عام 1839، لإقناعه بفكرة توطين يهود أوروبا في فلسطين، وقدم إليه في عام 1840 ورقة من ثلاثين صفحة، أهم ما جاء فيها: أن توطين اليهود في فلسطين من شأنه تأمين نفوذ بريطانيا على حساب فرنسا في تلك المنطقة، وخلق ممر آمن نحو الهند، ما يفتح أمامها أسواق تجارية ضخمة في الشرق، وأضاف أن خلق أسفين في تلك المنطقة من شأنه أن يعود بالفائدة على إنكلترا والعالم الغربي بأسره[2].

---

[1] المسيري، عبد الوهاب (1999). المجلد السابع، مرجع سابق، ص28–31.

* **أنطوني شافتسبري:** أحد أهم الشخصيات الأنكليزية في القرن التاسع عشر(1801–1885) ومن رواد فكرة توطين اليهود في فلسطين.

** **هنري بالمرستون:** من أبرز الشخصيات الإنكليزية في القرن التاسع عشر(1784–1865) والذي شغل منصب وزير الحرب لمدة 19 سنة ووزير الخارجية عدة مرات، ورئيس الوزراء لفترتين.

[2] ملحم، أياد (2017). *إسرائيل الأمريكية واستراتيجية الإستيطان الصهيوني*، دار العلوم العربية، بيروت، ص45–46.

وفي عام 1905، انعقد في لندن بدعوة سرية من حزب المحافظين تحت رعاية وزير المستعمرات، مؤتمر حضره كبار السياسيين، والعلماء من مختلف التخصصات؛ بهدف إيجاد آلية لإبقاء النفوذ الاستعماري لبريطانيا لأطول مدة ممكنة، ومن أهم ما انبثق عن هذا المؤتمر ما يعرف بوثيقة كامبل التي أصدرتها لجنة المؤتمر عام 1907، ومما جاء فيها: أن الخطر الحقيقي الذي يهدد الوجود الاستعماري هو حصرا ينطبق على المنطقة العربية الإسلامية التي تملك وحدة التاريخ، واللغة، والثقافة، والهدف، والآمال، وتزايد السكان، وغيرها، ما جعل من أهم التوصيات التي صدرت عن هذا المؤتمر تدعو إلى إبقاء شعوب هذه المنطقة مفككة مع حرمانها من وسائل المعرفة والتقنية، ومحاربة أي توجه وحدوي فيها، بالإضافة إلى إقامة دولة في فلسطين تكون بمثابة حاجز بشري قوي، وغريب، ومعاد، يفصل الجزء الآسيوي عن الأفريقي لهذه المنطقة، بحيث تكون إسرائيل هي الدولة الحاجزة عدوة شعوب المنطقة، وصديقة الدول الأوربية[1].

ثانيا: البعد المحلي– الأمن الإسرائيلي، يعد تمزيق الأرض الفلسطينية، والفصل بين عناصرها الموحدة، دافعا أمنيا استراتيجيا في الفكر الصهيوني المعاصر، ويتمثل ذلك في الوضع الراهن للأرض الفسطينية التي تعاني من التفكك المكاني؛ بفعل الأحزمة الاستيطانية، والطرق الالتفافية، وجدار الفصل العنصري، ومن شواهد ذلك فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وعزل القدس عن باقي أجزاء الضفة، وتتجلى أهمية هذا الدافع في إبقاء عجلة الإستيطان مستمرة على نحو يضمن فشل مشروع الدولة الفلسطينية الموحدة مكانيا، ويحرص الكيان الصهيوني على ضخ الآف من المستوطنين في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية سنويا؛ ليكونوا خط الدفاع الأمني الأول عن المشروع الأستيطاني، ومن هذا المنطلق تحرص دولة الاحتلال على تحقيق عمق استراتيجي يضمن أمنها على المدى البعيد، من خلال السيطرة على مساحات أكبر من الضفة الغربية، وزرع مجموعات سكانية من غلاة المستوطنين فيها، أن هذا الدافع يعتبر أحد أهم

[1] ملحم، أياد (2017)، مرجع سابق، ص47–49.

دوافع سياسة الاستيطان التي تنتهجها إسرائيل في الضفة الغربية منذ احتلالها عام 1967، وبالتالي فأنها تنتهج سياسة الهجوم كوسيلة للدفاع، أي فرض الاستيطان كأمر واقع في الأرض الفلسطينية.

تحاول إسرائيل بسبب افتقارها للعمق الاستراتيجي ضم المزيد من الأراضي، وأهمها الضفة الغربية، وتستعين بذلك بآراء هاوسهوفر التي تنادي باتباع استراتيجية هجومية في التعامل مع الدول المجاورة، علاوة على استخدام سياسة القبضة الحديدية لإدارة المناطق، كما فعل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في منتصف الثمانينيات، وبذلك يمثل ضم الضفة الغربية ضرورة قصوى لدى قادة الاحتلال؛ فهي ليست عمقا استراتيجيا أمام دول الطوق المعادية، وإنما أيضا بمرتفعاتها الجبلية التي تتراوح بين 700-1000 متر عن سطح البحر، تمثل حاجزا طبوغرافيا يحمي السهل الساحلي الذي يعيش فيه 70% من سكان الكيان المحتل، ويتركز فيه 80% من إنتاجه الصناعي، كما يفصل هذا الحاجز الطبوغرافي(الضفة الغربية) بين ملايين العرب شرقا، وبضعة ملايين من اليهود في السهل الغربي الضيق والمكتظ، وفي العقيدة الأمنية الإسرائيلية ثمة معنى واحد لهذا، وهو أن من يسيطر على الجبل يسيطر على مركز حياة الشعب اليهودي[1]، وتظهر الخريطة (3) أن عرض الكيان المحتل في أقرب نقطة من الضفة الغربية في نطاق مدن طولكرم وقلقيلية لا يتجاوز 14 كم، الأمر الذي يجعل أعين قادة الاحتلال ومفكريه تنظر ببالغ الأهمية لنطاق الضفة الغربية، الذي يعطي عمقا استراتيجيا، ويوفر الحماية للكيان المحتل، بخاصة في حال طورت المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية نفسها، كما أن السيطرة على جبال الضفة الغربية وتلالها يعزز الأمن الإقليمي للكيان.

يدعم هذا الاتجاه قادة الكيان الصهيوني منذ القدم؛ فمنذ طرح خطة آلون الاستيطانية في الضفة الغربية عام 1968، مرورا بأطماع شارون التوسعية، وليس انتهاء بالزحف الجيوبولتيكي الاستيطاني الناعم الذي

[1] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص60-62.

تبناه رئيس الوزراء السـابق بنيامين نتنياهو، فإن الضـفة الغربية تفقد المزيد، والمزيد من أراضـيها الملائمة للتوسع العمراني في كل يوم، بحجج أمنية يدعيها الكيان الصهيوني.

وهذا ما اعتمد عليه آلون في خطته حيث أكد على إبقاء السيطرة الإسرائيلية على منطقة الغور التي تفصل بين الضـفتين الشـرقية والغربية لنهر الأردن؛ ما يضـمن حلم سـلامة هذا الكيان من ناحية جيواسـتراتيجية، ويشكل درعا واقيا للقدس من الناحية الشرقية[1].

[1] النحاس، فادي (2012). مرجع سابق، ص21.

خريطة (3)

العمق الاستراتيجي للضفة الغربية والكيان الصهيوني

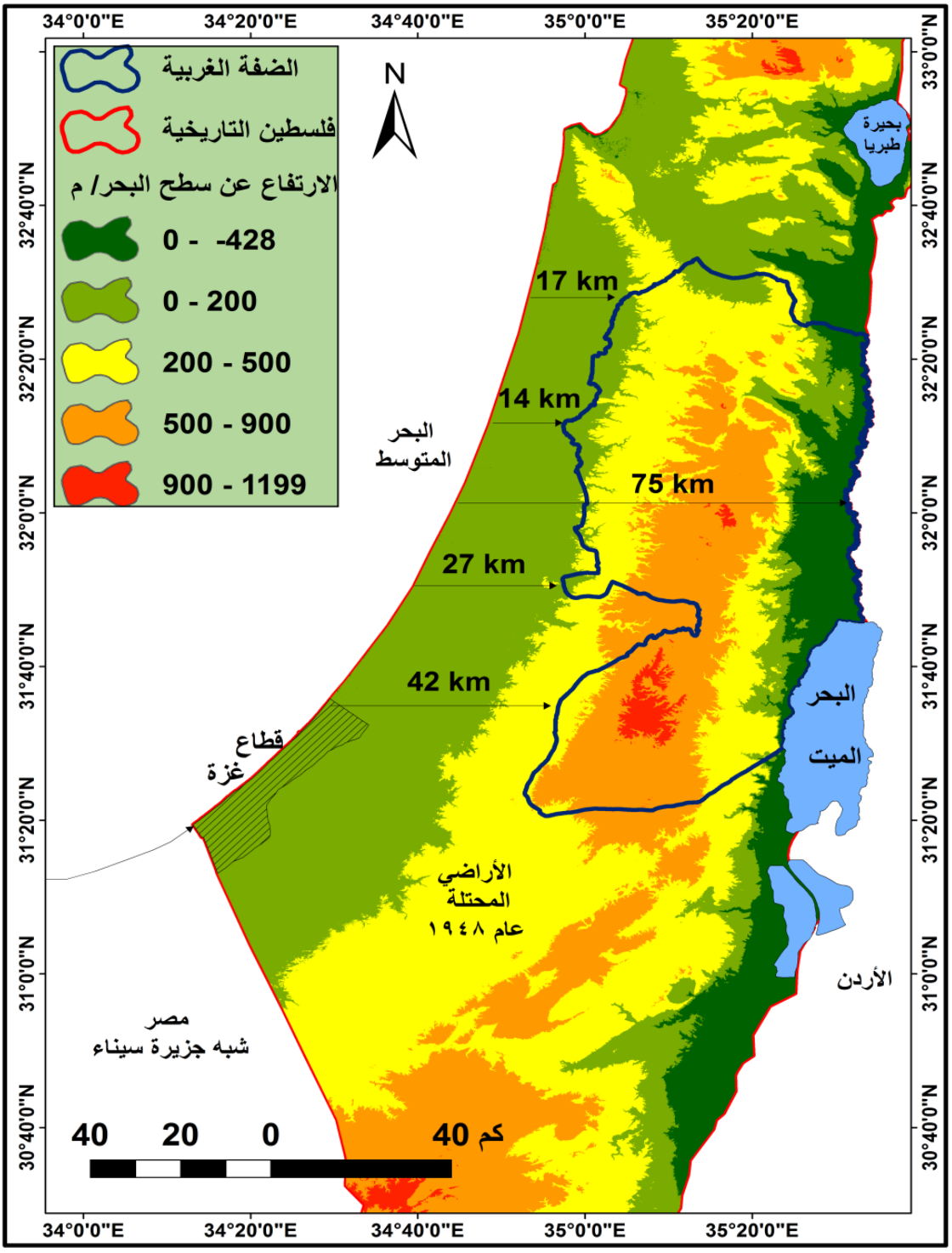

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي (Geomolog, 2022).

3.1.3 الدافع السياسي

بدأت الفكرة السياسية من خلال الطرح الذي جاء به ثيودور هرتزل في مسألة الصهيونية، والذي صاغ نظريته منذ عام 1882، في فيينا، ووضعه بشكل منتظم في عام 1894، في كتابه "الدولة اليهودية"، وبدأ ترجمته إلى أفعال في الواقع الملموس في المؤتمر الصهيوني العالمي الأول في بال عام 1897، وكان همه الأساسي سياسيا وليس دينيا، ولم يكن المكان مهما لدرجة كبيرة في نظر هرتزل، رغم أنه كان يفكر بفلسطين بالدرجة الاولى؛ حرصا على اجتذاب تيار أحباء صهيون، مستغلا الطابع الديني لأرض فلسطين لتنفيذ مشروعه السياسي الاستعماري[1].

تمكن ثيودور هرتزل من إخراج قضية اليهود من البعد العاطفي، والديني لمعاناة اليهود في أوروبا إلى البعد السياسي الدولي، حيث سعى إلى بلورة تصور شامل لمشكلة اليهود، وحاول إثبات أن اليهودية دين وشعب وقومية، وأن فلسطين هي وطن هذه القومية، ومن خلال كتابه (الدولة اليهودية)، أثار به الكثير من الحماس والاهتمام لمشاعر اليهود، ما جعل عقولهم تتبنى تلك الفكرة التي سعى لها، وهي وطن قومي يهودي على أرض فلسطين، التي سماها لهم الأرض الموعودة، واستند للكثير من البراهين التاريخية التي لم تثبت لغاية اليوم إرتباط يهود أوروبا ببني إسرائيل، وهو ما دفع اليهود إلى عقد أول مؤتمر لهم في 1897/8/29، والذي كان له دور كبير في بلورة الفكرة السياسية الأولى للمشروع الصهيوني، فقام هرتزل يفتتح المؤتمر بهذا القول: "إننا هنا لنضع حجر الأساس لبناء المأوى الذي يأوي الشعب اليهودي، إن الصهيونية هي عودة اليهود إلى اليهودية قبل عودتهم إلى الأرض اليهودية، إن الصهيونية هي القومية الجديدة للشعب اليهودي"، فكانت هذه النواة التي بدأت فيها الفكرة السياسية تمهيدا لتنفيذ هذه الفكرة، التي تمثلت خطواتها بقرارات هذا المؤتمر، التي كان أهمها: استعادة أرض ممكلة إسرائيل بحدودها التاريخية،

---

[1] غارودي، روجيه (1990). *إسرائيل بين اليهودية والصهيونية*، ترجمة حسين حيدر، دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص12-14.

وإعادة تكوين الشـــعب اليهودي في وطنه القديم، إيقاظ الوعي القومي بين يهود العالم، ثم وضـــع في هذا المؤتمر شعار العلم اليهودي باللونين الأزرق والأبيض، لون رداء الصلاة (نسبة الى يهوه)، ووضع النشيد القومي اليهودي (الأمل)، ليكون ذلك بمثابة ولادة الفكرة لهذا الكيان السياسي[1].

وفي سبيل تنفيذ قرارات المؤتمر الصهيوني الأول ما زالت أصوات القادة الإسرائيليين ترتفع منذ إعلان قيام إســـرائيل عام 1948م، تطالب بدولة يهودية قومية بطابع ديني، ســـكانها من اليهود فقط، تتجاوز بذلك الحقوق السياسية لسكان هذه الأرض الأصليين من العرب الفلسطينيين، بمعنى أن يتم توظيف الدين من أجل الوصول للغاية السياسية، وهو ما أكده بن غوريون الذي اعتبر أن الجيش الإسرائيلي هو أفضل مفسر للتوراة[2]، لذلك يتضح أن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية هدف في سبيل الوصول للغاية السياسية المتمثلة بإنشـــاء مملكة إســـرائيل الكبرى، التي يتجاوز مجالها الحيوي أرض فلســـطين ضـــمن حدودها الانتدابية، بل إنها تشـمل الأراضـــي العربية المحصـــورة بين نهري النيل والفرات، وهذا ما ورد على لســـان العديد من الصـــهاينة، مســـتندين إلى ما جاء في بعض مؤلفات التوراة المنســـوبة إلى ســـيدنا موســـى عليه الســـلام، كما ورد في ســـفر العدد، الإصـــحاح 34، "هذه هي الأرض التي تقع لكم نصـــيبا*أرض كنعان بتخومها إلى وادي مصر"[3].

3.1.4 الدافع الاقتصادي

تزداد أطماع المستوطنين بالأراضـــي الفلسطينية في الضـفة الغربية يوما بعد يوم، بخاصـة الزراعية منها، التي تزخر بمصـــادر المياه اللازمة للعمل الزراعي؛ فمن أهم عوامل ارتباط الإنســـان بالأرض هو تعميرها وفلاحتها، وهناك الكثير من المستوطنات الزراعية في الضفة الغربية التي استقطبت الآلاف من المهاجرين

---

[1] السقاف، أبكار (1967). *إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة*، مكتبة دبولي، ط2، القاهرة، ص325-326.

[2] المسيري، عبد الوهاب (1999). *المجلد السابع، مرجع سابق*، ص206.

[3] السقاف، أبكار (1967). مرجع سابق، ص255.

اليهود الذين عانوا من ظروف اقتصـــادية صـــعبة في بلدانهم الأصـــلية التي جاءوا منها، حيث كانت لهم الوطن البديل لحل مشكلاتهم الاقتصادية، وتقدم الحكومات الإسرائيلية سبل الدعم كافة لإنشاء مستوطنات بطابع إنتاجي اقتصـــادي في الضـــفة الغربية، ليس فقط لتكون مصـــدر يعتاش منه المســـتوطنون، بل إنها وجدت بالضـرورة لسـرقة أراضـي الفلسـطينيين في سـبيل التضـييق عليهم، وهدم مقومات مشـروعهم الوطني لإقامة دولة فلسطينية.

وفي نهاية الأمر لا يمكن لنا أن نسـلم بأن الاقتصـاد هو هدف للاسـتيطان، بل هو نتيجة حتمية يفرضـها المسـتعمر في الضـفة الغربية؛ من أجل ضـمان اسـتمرار عجلة الاسـتيطان، الذي تتعدى أهدافه السـياسـية جميع الأهداف الإقتصادية، تلك التي يسعى الشعب الفلسطيني لتحسينها.

ومن مؤشرات ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي للمسـتعمرات الإسـرائيلية في الضـفة الغربية والقدس الشـرقية والجولان، بلغ فقط أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي الإســـرائيلي داخل الخط الأخضـــر في العام 2007؛ أي أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المســـتوطنات لا يزيد عن ثلث مســـتواه في داخل الخط الأخضر[1].

تتجه معظم الأرقام والمؤشـرات الاقتصـادية لتعطي انطباعا قويا أن المسـتعمرات الإسـرائيلية في الضـفة الغربية هي بالمقام الأول مشروع أيديولوجي – سياسي، وليست مشروعا اقتصاديا، فهي ليست تكررا لنماذج الاسـتعمار الأوروبي في القرن التاسـع عشـر في أفريقيا وآسـيا، الذي كانت دوافعه اقتصـادية بصـورة جلية، وتقوم على نهب الثروات واسـتنزافها، وتحويلها إلى المتروبول في العواصـم الأوربية الاسـتعمارية، في حين أن الاسـتيطان في الضـفة الغربية ما زال يرتكز على قاعدة اقتصـادية هشـة؛ فهو يعتاش على ما تقدمه له الحكومات الإسرائيلية، حتى نصف سكان المستعمرات يعملون داخل الخط الأخضر؛ أي أن المستعمرات

[1] كنفاني، نعمان و غيث، زياد (2012). *الهيكلية الإقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية–ماس، رام الله، فلسطين، ص74.

هي بمثابة غرف نوم تســـتخدم للمبيت ليلا[1]، ويقول باروخ كيمرلينغ عالم الاجتماع في الجامعة العبرية في كتابه "مهاجرون، مستوطنون، أصـلانيون:الدولة والمجتمع في إسرائيل:" إن الحالة الصـهيونية تختلف عن مجتمعات المستوطنين في أمريكا واستراليا؛ لأن الأرض المستهدفة للاستيطان لم يجر اختيارها بسبب ثرائها الطبيعي، وإنما وفق فكرة إثنو– قومية بشـــأن عودة اليهود إلى أرض إســـرائيل، كي يعيدوا أحياء قوميتهم التوراتية[2].

3.2 أدوات الجيوبولتيكا الإسرائيلية في الضفة الغربية

منذ قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي ببسط نفوذها على الضفة الغربية عام 1967، وهي تستخدم الوسائل كافة لدفع عجلة الاســتيطان قدما، فلم تتدخر جهدا إلا وقامت به لتســهيل حركة الاســتيطان، ومصـــادرة ملايين الدونمات من أراضـــي السـكان الفلسـطينيين، ووضـعت العديد من الخطط الاسـتيطانية في سـبيل تحقيق تلك الغاية، وكان أبرزها خطة آلون التي خرجت للعلن مباشـــرة عقب انتهاء حرب حزيران 1967، التي لاقت رواجا كبيرا في الأوساط السياسية الإسرائيلية؛ حيث طالبت بايجاد حزام استيطاني شرقي يفصل الضـفتين الشـرقية والغربية، ويكون بمثابة درع واقي للكيان الصـهيوني، ويعطيه عمقا اسـتراتيجيا يحميه من الجهة الشـرقية[3]، ولم تنته تلك الخطط الاسـتيطانية بذلك، بل جاء شـارون ووضـع خطته التي يطالب فيها بمحاصـرة التجمعات الفلسطينية بمدن استيطانية، بالإضـافة إلى تشـجيع الاستيطان داخل الأحياء العربية، وتشمل خطة شارون السيطرة على أكبر مساحة من الضفة الغربية، ليطالب مستوطنيه باحتلال المزيد من التلال في الضفة الغربية، بخاصة تلك التلال الغربية المطلة على الساحل الفلسطيني، وفي محيط القدس[4]،

---

[1] كنفاني، نعمان و غيث، زياد (2012). مرجع سابق، ص81–82.

[2] أديب، أودي (2018). مقالة بعنوان: الإحتلال الإسرائيلي: مصلحة إقتصادية أم تطبيق للفكرة الصهيونية، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد 68، ص87–88.

[3] روبنشتاين، داني (2002). مقالة بعنوان: الإستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967، *مجلة قضايا اسرائيلية*، العدد 5، ص37–38.

[4] إبراهيم، بلال (2010). مرجع سابق، ص91–92.

ورغم توقيع معاهدة السلام المزعومة (اتفاقية أوسلو عام 1993)، إلا أن أدوات الزحف الاستيطاني الجيوبولتيكي ما زالت قائمة، وبأشكال وصور جديدة، فهذا جدار الفصل العنصري بدأ في مطلع هذا القرن يلتف حول الضفة الغربية، ويتخلل أراضيها، قاضما ملايين الدونمات من الأرض الفلسطينية، ومقطعا أوصالها، بما يحقق المصالح الاستيطانية الإسرائيلية، رافقه وتبعه حملة استيطانية نشطة في عموم الضفة الغربية، بخاصة في القدس ومحيطها، وتوطين الآف المستعمرين سنويا، وبذلك أخذت عجلة الاستيطان تتسع، ورقعته الجغرافية تزداد، حتى بات هذا الاستيطان الزاحف، يفتك بالأرض الفلسطينية، ويقطع أوصالها، حتى أوصلها اليوم إلى مرحلة اللاعودة؛ أي باتت الكتل الاستيطانية مرضا عضال يقف أمام الحلم الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطينية موحدة جغرافيا.

3.2.1 الاستيطان وبناء المستعمرات

يتضاعف بشكل مستمر تعداد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية منذ عام 1967، بما يحقق للكيان الصهيوني فكره الاستعماري التوسعي في المنطقة العربية، وفي ذلك العام الذي احتل فيه الكيان الصهيوني ما تبقى من فلسطين التاريخية، بدأت مرحلة جديدة من الاستيطان، حيث أقيمت بتاريخ 1967/9/25 أول مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية (مستوطنة كفار عتصيون)، إلى الجنوب من مدينة بيت لحم[1]، ويمكن تناول تاريخ المشروعات الاستيطانية في الضفة الغربية على النحو التالي[2]:

أولا: المرحلة الأولى (1967–1976)، سيطرت حكومة المعراخ (حزب العمل حاليا) على مقاليد الحكم في الكيان المحتل في هذه الفترة، وبعد أشهر قليلة من حرب حزيران لعام 1967، واحتلال الضفة الغربية، طرح وزير العدل الإسرائيلي يغال آلون خطة استيطانية كانت عنوان هذه المرحلة؛ حيث أوصت خطته بتوسيع نشاط الاستيطان على امتداد الغور، وفي محيط القدس، لدواع أمنية استراتيجية تتمثل في إيجاد

[1] ملحم، أياد (2017). مرجع سابق، ص93

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). *المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*، التقرير السنوي، رام الله، فلسطين، ص 22–23.

عمق استراتيجي للكيان، وتوفير حماية لمدينة القدس التي بات الإحتلال يعتبرها مركزا سياسيا وأداريا له، حيث ستبدأ منها حملة الاستيطان في الضفة الغربية.

وتميز الاستيطان في هذه المرحلة بطابعه الأمني؛ حيث كان له دلالات أمنية وسياسية كبيرة، فمن الناحية العسكرية يتم السيطرة على محاور العبور إلى الضفة الغربية، ومن الناحية السياسية فإن الاستيطان في إقليم الغور يعني ضمها إلى إسرائيل، علاوة على أن منطقة الغور تضم مساحات زراعية واسعة بمخزون وفير من المياه الجوفية، بما في ذلك مياه نهر الأردن، كما أن الطابع العام لمستعمرات الغور هو طابع عسكري، فقد أقيمت هذه المستعمرات بشكل متسلسل، وبصورة متراصة، وربطت بشبكة إنذار متطورة، وأقيمت فيها آلاف الملاجئ ونقاط التحصين[1].

وفي ضوء هذا المخطط بني في عهد حزب العمل وحتى عام 1977، 34 مستوطنة(منها 12 مستوطنة في مدينة القدس، كان أولها كفار عتصيون عام 1967، ثم كريات أربع عام 1968، وشمل هذا المخطط بناء العديد من المواقع الاستيطانية التي بناها سلاح الناحل(الشباب الطلائعي المحارب)، وعرفت بإسم (ناحل)، على طول خط الهدنة ومناطق الغور[2].

ثانيا: المرحلة الثانية (1977–1984)، شهدت هذه الفترة توسعا استيطانيا أفقيا على نطاق واسع؛ كان وراء ذلك ظهور مجموعة من الخطط والمشروعات الاستيطانية التي رافقت صعود حزب الليكود إلى الواجهة السياسية، وتزايد نفوذ حركة غوش ايمونيم الاستعمارية المتطرفة التي تنادي بفرض السيادة الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى عقد اتفاقية كامب ديفيد التي تم فيها إخلاء مستوطنات سيناء، ما زاد من تركيز الاستيطان في الضفة الغربية بشكل كبير؛ حيث بدأت العديد من الأحزاب الاستيطانية

[1] ملحم، أياد (2017). مرجع سابق، ص95.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقالة بعنوان: *المشاريع الإستيطانية*، تاريخ الزيارة 2021/7/4، أنظر الرابط الإلكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4113.

المتطرفة موجة من الانتقادات الموجهة لحكومة مناحيم بيغن التي أعلنت الانسحاب من سيناء، لذلك أراد بيغن أن يبرهن لتلك الأحزاب أن الانسحاب من سيناء لا يعد سابقة خطيرة، بل هو بداية مرحلة جديدة لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية[1]، ومن أهم المشروعات الاستيطانية التي اتسمت بها هذه المرحلة:

1. مشروع فوخمان (تبناه وطوره شارون لاحقا): وضعه البروفسيور أبراهام فوخمان عام 1976، وقدمه لحكومة المعراخ، التي رفضته واعتبرته غير قابل للتطبيق، ولكن تبناه أرئيل شارون فيما بعد من خلال حكومة الليكود، التي كان شارون وزيرا للزراعة فيها، ويتضمن هذا المشروع إقامة تكتل استيطاني في الضفة الغربية يقطعها طوليا من الشمال الى الجنوب وتمتد منه قطاعات عرضية واسعة.
2. خطة غوش إيمونيم: تضمنت خطة هذه الحركة الاستعمارية إقامة عدد كبير من المستوطنات في مناطق فلسطينية آهلة، وكذلك إقامة عدد كبير من البؤر والمواقع الاستيطانية على أكبر مساحة ممكنة، وفي مناطق متناثرة، وكان تسعى من خلال هذه الخطة لتوطين نحو مليون مستوطن في مئة موقع في أنحاء الضفة الغربية خلال عشرة أعوام.
3. خطة متتياهو دروبلس: تعتبر من أخطر الخطط الاستيطانية التي وضعت في عهد حزب الليكود عام 1979، وترمي إلى توطين 120–150 ألف مستوطن خلال خمس سنوات، من خلال بناء 12–15 مستوطنة سنويا في الأراضي الاستراتيجية من الضفة الغربية[2].

تضاعف أعداد المستوطنات كما وكيفا خلال هذه المرحلة التي قاد فيها حزب الليكود نشاطا استيطانيا مستعرا في الضفة الغربية، حيث أقيمت خلال هذه السنوات السبع (1977–1984)، 120 مستوطنة،

[1] روبنشتاين، داني (2002). مرجع سابق، ص41.

[2] المرجع نفسه.

مقابل 34 مستوطنة في المرحلة السابقة التي تلت حرب 1967، ومن أهم تلك المستوطنات التي تأسست خلال هذه الفترة كانت معاليه أدوميم وكودميم وعوفره[1].

ثالثا: المرحلة الثالثة (1985–1990)، سيطر ائتلاف حزبي العمل والليكود على أغلب سنوات هذه الفترة، التي رافقها اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فعادت وتيرة الاستيطان من حيث الكم كما كانت عليه في المرحلة الأولى بين عامي (1967–1976)، حيث لم يبنَ في الضفة الغربية في تلك الفترة سوى 17 مستوطنة[2]، ويرجع هذا الانكماش النسبي في النشاط الاستيطاني إلى تضارب الرؤى الاستعمارية لحزبي الائتلاف الحاكم (العمل والليكود)، ومع الأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والقانوني، فإن وتيرة الاستيطان كانت أقل و أكثر هدوءا من الفترة التي سبقتها.

وبعد الانتفاضة الأولى عام 1987، شهد الاستيطان في الضفة الغربية جمودا غير مسبوق، وهناك دراسات تؤكد على إخلاء عدد من المستوطنات الإسرائيلية في تلك الفترة، وترحيل المستوطنين منها نتيجة لأعمال المقاومة الفلسطينية، ما دفع الاحتلال إلى تحويلها معسكرات تخدم الجيش الإسرائيلي[3].

رابعا: المرحلة الرابعة (1991– حتى الآن)، تميزت هذه الفترة بتوقيع معاهدة السلام بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية (اتفاق أوسلو)، التي انبثق عنها تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث عمدت سلطات الاحتلال خلال هذه المرحلة الى اتباع ساسية استيطانية أكثر هدوءا؛ ويعود ذلك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دولية على إسرائيل لتجميد الاستيطان، ففي السنوات التي رافقت مسيرة السلام (1992،1993،1995) لم يبنَ أي مستوطنة جديدة، وللتعويض عن ذلك لجأت إسرائيل لتسمين المستوطنات القائمة، وكذلك إقامة أحياء استيطانية جديدة في تلك المستوطنات.

---

[1] روبنشتاين، داني (2002). مرجع سابق، ص41.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007،2008). *المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية*، التقرير الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين، ص30.

[3] ابراهيم، بلال (2010). مرجع سابق، ص94–95.

وفي هذه المرحلة لم تتوقف عجلة الاستيطان، ولم يتم تجميدها بشكل نهائي، ففي السنوات الخمس التي تلت تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، التي كانت في اتفاق أوسلو تمثل مرحلة انتقالية تنتهي بقيام دولة فلسطينية، فقد زادت مساحة المستوطنات الإسرائيلية ورقعتها في محافظات الضفة الغربية بنسبة 42%، وكان التوسع الأكبر في محافظة بيت لحم التي تضاعفت فيها مساحة المستوطنات من 7007 دونم عام 1996، إلى 14281 دونم في العام 2000، أي بزيادة قدرها 104% خلال خمس سنوات، تلاها محافظات نابلس، وطوباس، والخليل، والقدس التي هي أيضا شهدت توسعا استيطانيا كبيرا خلال تلك الفترة[1]، ينظر الملحق (أ)، وهذا مؤشر على تنامي عجلة الاستيطان رغم معاهدة السلام والضغوط الدولية في تلك المرحلة.

وفي حقيقة الأمر فإنه لا توجد في اتفاقات أوسلو إشارة إلى الصورة، أو الطريقة التي يجب التعامل فيها مع مسألة الاستيطان، وأيضا لم تنص الاتفاقات على وقف الاستيطان، ما نصت عليه هو فقط تأجيل النظر والبت في هذا الموضوع لمرحلة التفاوض النهائي، الأمر الذي دفع عجلة الاستيطان قدما، بخاصة في ظل التقسيم الذي أوجدته اتفاقية أوسلو2 في أيلول عام 1995، التي بموجبها احتفظت إسرائيل بحق السيطرة الأمنية على نحو 72% من الضفة الغربية، ما سهل من بناء البؤر والمستوطنات، والطرق الالتفافية التي تصل بينها، تحت ذرائع أمنية[2].

ورغم اندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000، إلا أن خطط الاستيطان ما زالت قائمة، فبعد اندلاع الانتفاضة مباشرة خرج ايهود باراك بخطة الفصل، التي تهدف لعزل مستوطني الضفة الغربية في ثلاث كتل استيطانية بحجة حمايتهم من أعمال المقاومة، ما ينجم عنه تقطيع أوصال الضفة الغربية، متجاهلا بذلك اتفاقات السلام الموقعة سابقا، وكذلك خطة شارون التي اقترح فيها اقامة دولة

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقالة بعنوان: *التوسع الإستيطاني في الضفة الغربية من 1996–2007*، تاريخ الزيارة 2021/7/6، أنظر الرابط الإلكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4125

[2] منصور، جوني (2014). إسرائيل والإستيطان1967–2013، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، رام الله، ص 75.

فلسطينية على 42% فقط من مساحة الضفة الغربية[1]، وتنفيذا لتلك المساعي الاستيطانية تم بناء جدار الفصل العنصري عام2002، الذي صادر بدوره الآف الدونمات من الأرض الفلسطينية.

وفي واقع الاستيطان اليوم فإنه بات يعتبر تحديا كبيرا أمام قيام وحدة سياسية تجمع على الأقل فلسطيني الضفة الغربية؛ حيث زاد عدد المستوطنات في الضفة الغربية من مستوطنة واحدة عام 1967، إلى 461 موقعا استيطانيا في نهاية عام 2019، منها 151 مستوطنة، تصنف على أنها بلدات، وتعترف بها الحكومة الإسرائيلية رسميا، و26 بؤرة مأهولة تم اعتبارها كأحياء تابعة لمستوطنات قائمة، وكذلك 140 بؤرة إستيطانية تدعمها الحكومة الإسرائيلية بشكل غير رسمي، إضافة الى الكثير من المواقع والنقاط العسكرية[2].

تظهر الخريطة (4) الحيز الجغرافي للبؤر والمستعمرات الإسرائيلية السكنية في الضفة الغربية، ومن خلال تحليل هذه الخريطة (بالاعتماد على برنامج Arc Map)، يتبين أن التكتلات الاستيطانية تسيطر على نحو 127 كم^2 من مساحة الضفة الغربية، ووفقا لمعهد القدس للأبحاث التطبيقية–أريج، فإن المساحة التي تشغلها المستوطنات في الضفة الغربية تبلغ أكثر من 204كم^2،في عام 2020م، أي نحو 3.6% من مجمل مساحة الضفة الغربية[3]، ووفقا لبيان الإحصاء المركزي الفلسطيني في مارس 2020، فإن مساحة مناطق نفوذ المستوطنات، تبلغ نحو 542كم^2، حوالي 10% من مساحة الضفة الغربية[4]، وتنتشر هذه المستوطنات في معظم الجبال والتلال المحيطة بالمدن الفلسطينية، ومدينة القدس على وجه الخصوص،

---

[1] ابراهيم، بلال، مرجع سابق، ص107–108.

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.(2021). *تقرير أحصائي صدر بذكرى يوم الأرض 2021/3/30*، تاريخ الزيارة 2021/7/6، أنظر الرابط الألكتروني: https://bit.ly/3xldvyI

[3] معهد الأبحاث التطبيقية–أريج، مقال بعنوان: *الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة خلال النصف الأول من العام 2020*، تاريخ الزيارة 2021/7/10، أنظر الرابط : https://bit.ly/3wwycqc

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). *بيان بمناسبة الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض*، تاريخ الزيارة 2021/7/10، أنظر الرابط : https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

التي باتت محاطة بطوق من الأحزمة الاســتيطانية؛ بهدف فصــلها عن الضــفة الغربية، وخلق ما يعرف (بالقدس الكبرى اليهودية الموحدة).

خريطة (4)

التوزيع الجغرافي للمستعمرات والمرافق الاستيطانية في الضفة الغربية

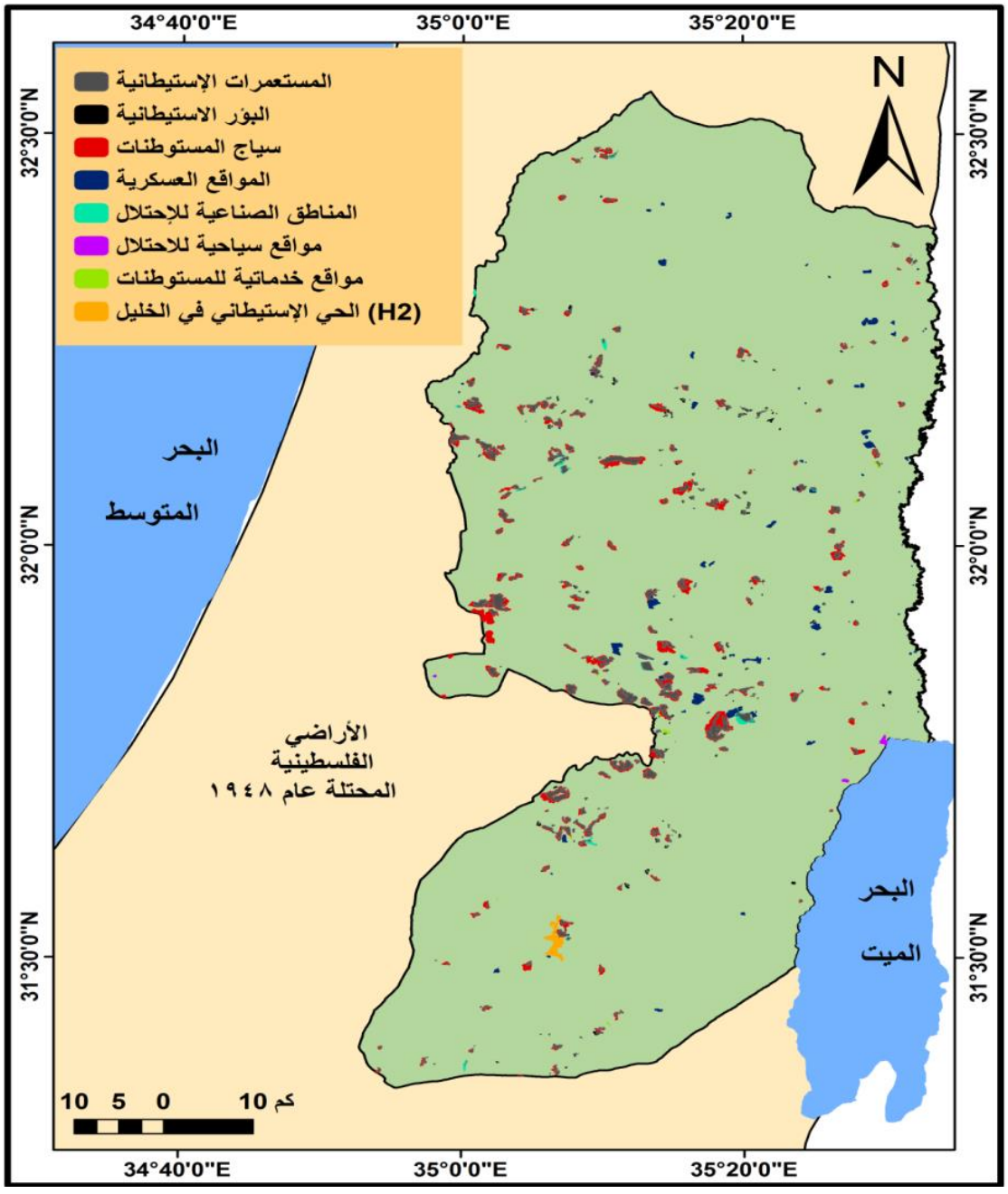

المصدر: إعداد الباحث، بالإعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي، (Geomolog, 2021).

تمتد رقعة المستوطنات ومناطق نفوذها فعليا على مساحات أكبر من ذلك؛ حيث تشير معطيات منظمة بيتسيلم إلى أن عمران المستوطنات اليوم يمتد على مساحة 538127 دونما، وتشكل نحو 10% من مساحة الضفة الغربية، يضاف إليها 1650376 دونما، هي مساحة مناطق نفوذ المجالس الإقليمية للمستوطنات، وتشمل براري شاسعة لا تدخل في منطقة عمران أي من المستوطنات، وبذلك ترتفع مساحة الأراضي الواقعة تحت سيطرة المستوطنات ونفوذها المباشر الى نحو 40% من مساحة الضفة الغربية، وتشكل 63% من مساحة المناطق المصنفة (ج)[1].

3.2.2 جدار الضم العنصري

يعرف الجدار العازل بأنه منظومة من الوسائل والتجهيزات الهادفة إلى أداء وظيفة مزدوجة، وهي منع عمليات التسلل، والإنذار بحدوثها، ويتكون من جدار إسمنتي عازل يبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار، ويشمل أيضا سياج شائك يمنع حركة الأفراد، ومن ثم قناة عمق تعيق اجتياز المركبات، يليها طريق مركبات للمراقبة، وإلى جانبها سياج إلكتروني مزود بأجهزة إنذار، يبلغ عرضه 60متر، وفي بعض المناطق يصل عرضه إلى 100متر[2]، في عام 2002 شرعت سلطات الإحتلال في بناء الجدار العازل، بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، في محاولة منها لوقف عمليات التسلل إلى داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

تبلورت فكرة الجدار فعليا عندما وافق أيهود باراك في نوفمبر 2000، على إقامة حاجز يعيق حركة المركبات الآلية إلى داخل الخط الأخضر، ومع قدوم أرئيل شارون الذي تبنى الفكرة، وكسب الدعم لتفيذها، تم البدء بتنفيذ فصل جديد من فصول الاستيطان عندما صادقت الحكومة الإسرائيلية عليه، وشرع ببناءه بتاريخ 2002/6/16[3].

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: *الأغوار.. الإستيطان مستمر*، تاريخ الزيارة 2022/2/19، أنظر الرابط الإلكتروني: http://wafa.ps/Pages/Details/25475

[2] اشتيه، محمد، وآخرون (2011). مرجع سابق، ص187–188.

[3] عايد، خالد وابحيص، حسن (2010). مرجع سايق، ص11–12.

يعتبر بناء الجدار العازل خطة استيطانية جديدة هدفها التهام المزيد من الأراضي الفلسطينية، وإن أهدافه السياسية هي أكبر بكثير من أهدافه الأمنية التي يتذرع بها قادة الاحتلال، فنجده يلتوي في كل عام حول مناطق جديدة بغرض ضمها، وعزلها عن التجمعات الفلسطينية، فهو يعتبر أداة جيوبولتيكية يسعى الاحتلال من خلالها لرسم حدوده السياسية بما يحقق أهدافه، وذلك من خلال فرض سياسة الأمر الواقع، التي لا يتم تسوية الحل النهائي بمعزل عنها.

يتقدم بناء الجدار العازل في السنوات الأخيرة ببطء ملحوظ؛ وذلك لا يعود لتخلي دولة الاحتلال عن مشروع الجدار، وإنما يعود لاكتمال أجزائه الأساسية التي تفصل المدن الفلسطينية عن حدود الأراضي المحتلة عام 1948، واكتمال عزل مستوطنات الضفة الغربية إلى حد كبير، كما يمكن إرجاع البطء في تقدم العمل في الجدار أيضا إلى تغير رؤية الكيان الصهيوني لحدوده النهائية[1]، ويظهر في الوقت الراهن أن وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية أصبحت أسرع من عملية بناء الجدار نفسه، ما جعل الاحتلال يوقف ويؤجل عمليات بناء الجدار في بعض المناطق؛ بهدف ضم المزيد من الأراضي، وإلحاقها بما سيطر عليه سابقا، فأصبح الجدار اليوم هدفا ثانويا، نظرا لشراهة حملات الاستيطان، حيث بات يعتقد قادة الإحتلال وقطعان المستوطنين أن الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض هو الهدف الأساسي؛ لإن الجدار في حال اكتماله لن يكون عاملا لحماية المستوطنين فقط، بل سيكون عائقا أمام هذا التوسع الإستيطاني.

[1] محسن، صالح، وآخرون (2020). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019*، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت، ص 168-176.

تظهر الخريطة (5) الأراضي الفلسطينية التي صادرها الجدار العازل في الضفة الغربية:

خريطة (5)

الأراضي التي صادرها الجدار العازل في الضفة الغربية

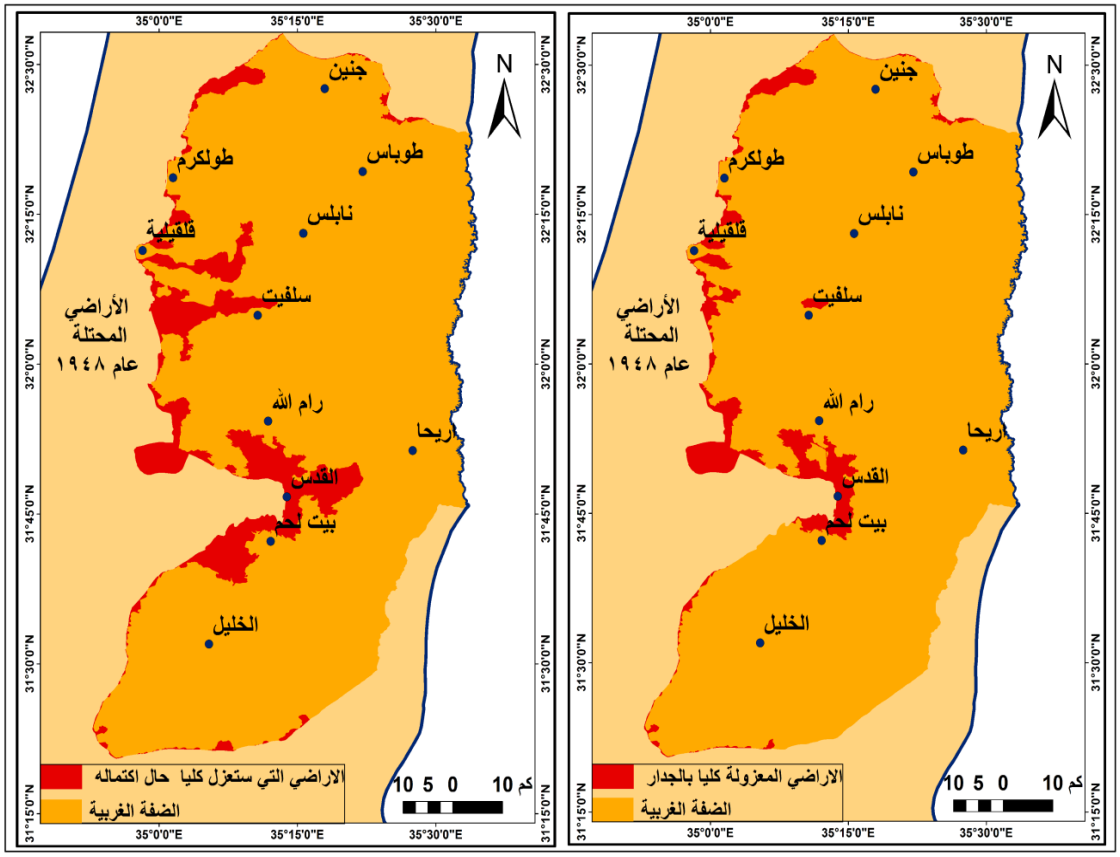

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات وزراة الحكم المحلي، 2021.

يتبين من تحليل الخرائط السابقة أن الجدار العازل لا يتماشى بشكل واضح مع خط الهدنة لعام 1949، وفقط 15% من مساره يتماشى مع خط الهدنة[1]، بل إنه يزحف شرقا ليضم الآف الدونمات من أراضي الضفة الغربية، ومن تحليل الخرائط السابقة تبين أن مساحة الأراضي المعزولة كليا خلف الجدار تبلغ 296 كم^2، ومن المتوقع بعد الانتهاء من تنفيذ المسار الكامل للجدار أن ترتفع المساحة المصادرة بالجدار إلى 560 كم^2، أي نحو 10% من مساحة الضفة الغربية، وتزداد هذه المساحة مع التعديلات المستمرة على

[1] القواسمي، فراس (2020). *المشروع الإستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية والقدس*، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، ص10.

طول الجدار ومساره، وتشير بعض الدراسات إلى أن المساحة التي يقتطعها الجدار تقدر بنحو 13% من مساحة الضفة الغربية[1]، ويلاحظ من الخرائط السابقة، أن المساحة المصادرة تتخذ بعدا استراتيجيا، ويتضح ذلك من خلال:

1. إن مسار الجدار في الأجزاء الغربية من الضفة، يعمل على خلق أكثر من أسفين عرضي يدخل في عمق الضفة الغربية تمتد نحو الشرق، مثل أصبع كدوميم في قلقيلية، وأصبع أرئيل في سلفيت، وبذلك يعمل على تقطيع أوصال الضفة الغربية؛ وعزل مدن الشمال(طولكرم وقلقيلية وجنين) عن مدن الوسط (رام الله وسلفيت)، ويعزل مدن الوسط عن القدس، التي بدورها محاطة بأحزمة استيطانية تفصلها عن جنوب الضفة الغربية (الخليل)، وبهذا تكون الضفة الغربية باتت عبارة عن جزر وكنتونات جغرافية (معازل)، وهذا الزحف الاستيطاني الذي فرضه الجدار شرق خط الهدنة، منذ عام 2002، يضمن تحقيق عمق استراتيجي للكيان الصهيوني، ويجعل من الضفة الغربية مجالا حيويا للأطماع الصهيونية.

2. تضم الأراضي المحتجزة خلف الجدار العديد من الثروات الطبيعية، وعلى رأسها الأراضي عالية القيمة الزراعية، التي تشكل نحو 47.5% من الأرض التي ابتلعها الجدار، ينظر الجدول في الملحق (ب) الذي يبين الغطاء الأرضي للمناطق التي صادرها الجدار العازل، ووفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد صادر الجدار ما لا يقل عن 90 بئرا جوفي للمياه في الضفة الغربية، التي لا تستخدم فقط لخدمة المناطق المصادرة، بل يتم من خلالها إمداد التجمعات الواقعة خلف الجدار في الأراضي المحتلة عام 1948[2].

[1] القواسمي، فراس (2020). مرجع سابق، ص10.

[2] عايد، خالد وابحيص، حسن، مرجع سابق، ص38.

3. يبلغ طول الجدار في محيط مدينة القدس نحو 167كم^2، ويلتوي حولها عازلا العديد من التجمعات العربية مثل أبوديس، والعيزرية، والسواحرة، وبيت سوريك، بما يضمن تحقيق أغلبية يهودية في المدينة المقدسة، للوصول إلى ما يعرف بالقدس الكبرى الموحدة، التي تمتد شرقا لتفصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، بخاصة وأنه إلى الشرق من حدود بلدية القدس الكبرى يوجد هناك أيضا مستوطنات كبرى تمتد شرق القدس أهمها مستوطنة معاليه أدوميم[1].

4. يعتبر عزل المستوطنات عن المدن الفلسطينية، وضمها للأراضي المحتلة عام 1948، أحد أهم أهداف بناء الجدار؛ حيث أسهم مسار الجدار في ضم 48% من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية[2]، وهذا من شأنه تغيير الواقع الجيوسياسي للضفة الغربية.

3.2.3 ضم القدس

تحتل مدينة القدس موقعا جغرافيا متوسطا، يعطيها بعدا استراتيجيا مهما؛ فهي تقع على سلسلة من المرتفعات الجبلية التي تتوسط الضفة الغربية، وتتوسط أرض فلسطين التاريخية، وهي تطل على نطاق السهل الساحلي من الغرب، وعلى نطاق الغور الفلسطيني من الشرق، وتعد مدينة القدس بمكانتها الدينية، والتاريخية مركزا حضاريا، وثقافيا منذ الآف السنين، فتكالبت على عتباتها عشرات، بل مئات الحملات العسكرية قديما وحديثا؛ سعيا لطمس هويتها الدينية والثقافية، والسيطرة على مكوناتها المادية والمعنوية، ولم يدخر الاحتلال الصهيوني جهدا لطمس هوية القدس العربية والإسلامية وتهويدها، بل إن إرهابه بات يتجاوز ما مر بالقدس من أشكال المعاناة والقهر عبر تاريخها الطويل؛ فهو اليوم يكبل هذه المدينة العربية الإسلامية بأشكال الحصار السياسي والاقتصادي كافة، ويسعى لخلق قدس كبرى ذات ملامح يهودية غربية.

---

[1] عايد، خالد وابحيص، حسن، مرجع سابق، ص75.

[2] القواسمي، فراس (2020). مرجع سابق، ص10.

في التاسع من كانون الأول عام 1917، احتلت القوات البريطانية مدينة القدس منهية بذلك أربعمائة سنة من الحكم العثماني للمدينة، فبدأ بذلك عصر تحويل القدس إلى نمط بريطاني دخيل، الذي تعامل مع المدينة من منطلق أسطوري وتوراتي يتجنى على تاريخها العربي والإسلامي، ولا يرى أي وجود للسكان الفلسطينيين أصلا، بل يعتبرهم متخلفين لا يفقهون معنى واجبات المواطنة[1]، وبعد مئة عام من الوعد البريطاني (وعد بلفور) الذي منح أرض فلسطين لمجموعة من الصهاينة المستعمرين، جاء الوعد الأمريكي (وعد ترامب) الذي أكد على يهودية القدس، وبات يعتبرها عاصمة يهودية للكيان المحتل، وخلال قرن من الزمان تصاعدت خلاله موجات الهجرة الصهيونية إلى مدينة القدس؛ بغرض تهويدها وطمس هويتها العربية الإسلامية، وكان لهذا الاحتلال الجديد لمدينة القدس أسلوبا جديدا يقوم على زرع المستوطنين في هذه المدينة ومحيطها؛ تمهيدا لبناء كيان سياسي استعماري يتخذ من الشرق الأوسط مجالا حيويا له.

تتم اليوم بشكل متسارع عملية ضم مدينة القدس، وعزلها عن محيطها العربي، وذلك عبر اتجاهين متوازيين، وهما:

الاتجاه الأول: مصادرة الأرض؛ وذلك عبر توجيه المد الجيوبولتيكي الاستيطاني نحو القدس الشرقية؛ حيث شهدت الفترة بين عامي 1948–1967 سيطرة إسرائيل على ما تطلق عليه القدس الغربية، بعد أن دمرت العديد من القرى العربية مثل دير ياسين، والقسطل، وغيرها في حرب عام 1948، وبلغت مساحة القدس الغربية قبيل عام 1967 نحو 38كم^2، ثم بدأت عمليات التوسع العمراني والزحف الاستيطاني نحو القدس الشرقية منذ ذلك العام، وتحديدا في يوم 28 حزيران 1967م، أصدرت إسرائيل أمرا إداريا يقضي بضم القدس الشرقية، حيث حلت مجلس الأمانة الفلسطيني، وألغت القوانين الأردنية، وقامت بتوزيع الهوية الإسرائيلية على سكان القدس الشرقية، وذلك لإخضاع الأرض والسكان للسلطة الإسرائيلية[2]، وبهذا القرار ضمت إسرائيل نحو 70كم^2 من أراضي محافظة القدس في الضفة الغربية (القدس الشرقية) الواقعة إلى

---

[1] سعيد إدوارد (2006). *الاستشراق: المفاهيم الغربية للشرق*، ترجمة محمد العناني، دار رؤية، القاهرة، ص45.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). *كتاب القدس الإحصائي السنوي*، رام الله، فلسطين، ص20.

الشرق من خط الهدنة، وشملتها ضمن حدود بلدية القدس؛ فبلغت بذلك مساحتها الإجمالية نحو 108كم^2 في عام 1967م[1]، ننظر الخريطة (6) ملحق (ج):

تسعى سلطات الاحتلال لتكريس نفوذها في القدس الشرقية من خلال بناء المزيد من الكتل الاستيطانية بين بلداتها، وفي محيطها، مثل مستوطنة معاليه أدوميم من الجهة الشرقية للمدينة، فأصبحت هذه المستوطنات تفرض واقعا جديدا، يمثل السيطرة على كامل المدينة، كما يتضح في الخريطة (7) انظر ملحق (ج)، وتحويل المستعمرين إلى أكثرية سكانية في نطاق ما يسمى مدينة القدس الكبرى، وفي حدود القدس الشرقية ارتفع عدد المستوطنين من صفر عام 1967 إلى 165 ألف مستوطن عام 1995[2]، فيما ارتفع عدد المستوطنين في القدس الشرقية في عام 2020 إلى نحو 247 ألف مستوطن، مقابل 297 ألف فلسطيني، وذلك وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ننظر الشكل (1).

الاتجاه الثاني: مصادرة الهوية؛ وذلك عبر أسرلة القدس وتهويدها؛ من خلال طمس المعالم العربية والإسلامية، وتغيير الطابع الديني، والثقافي للمدينة، وسكانها، وبدأت دولة الاحتلال بطمس الهوية العربية الإسلامية عندما شرعت بهدم حي المغاربة في حرب الأيام الستة عام 1967، حيث كان موشيه ديان على رأس قوات الغزو، وطلب من الضباط والمهندسين إيجاد واقع جديد في القدس، حيث تم هدم حي المغاربة في أيام معدودة، وطرد حوالي ألف فلسطيني في أقل من ساعة، وبذلك تم بناء الحي اليهودي في المدينة القديمة، وتأمين السيطرة على حائط البراق، الذي عمدت سلطات الإحتلال إلى تغيير اسمه إلى حائط المبكى، ليتم فيه استقبال المتدينين اليهود، وفي الإطار ذاته تعتزم بلدية الاحتلال إجبار تجار القدس على كتابة أسماء محالهم باللغة العبرية، ولم تسلم الممتلكات والمباني من سياسة التهويد، ففي عام 2011 قامت قوات الاحتلال بهدم فندق شيبرد، وهو بيت مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، لمحو ما تبقى من تراث وذاكرة المدينة[3].

---

[1] الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (2004). *قضية القدس بين الأرث التاريخي والجغرافيا السياسية*، القدس، فلسطين، ص6.

[2] المريني، ندى (2011). *الكيان الصهيوني بين يهودية الدولة وأنهيارها*، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت، ص239.

3) **المرجع نفسه**، ص237-241.

شكل (1)

التجمعات الفلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية

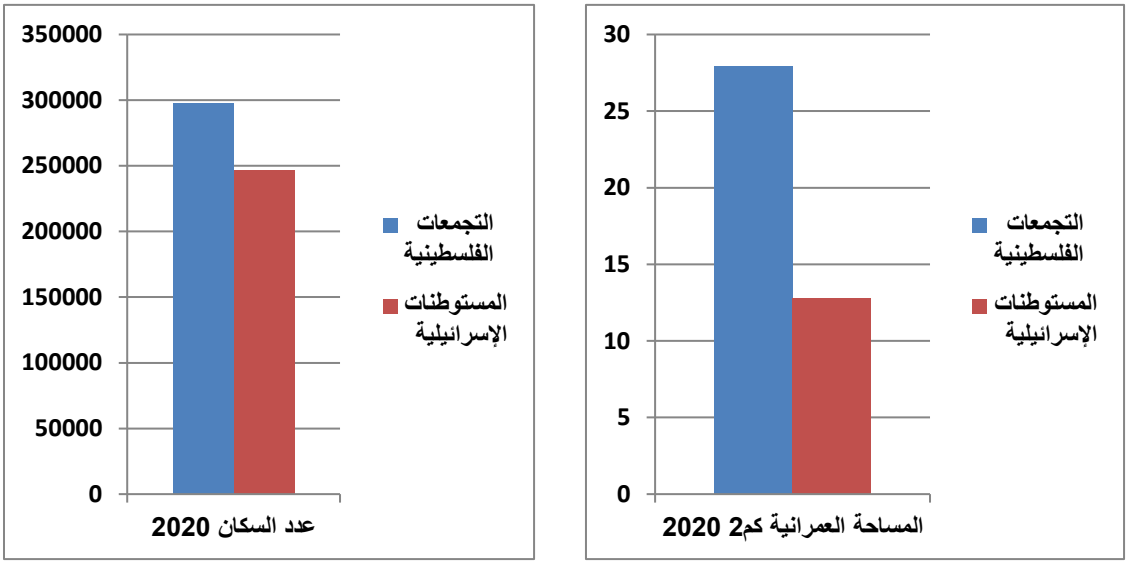

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات Geomolg، وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022.

تظهر الخريطة (7) ننظر ملحق (ج) حرص إسـرائيل على تطويق مدينة القدس بغلاف من الأحزمة الاستيطانية، يمتد شرقا وشمالا وجنوبا، ويلتهم مساحات كبيرة من أراضي التجمعات الفلسطينية؛ حيث بلغت المساحة العمرانية للمستوطنات في القدس الشرقية أكثر من 12كم^2، وهي بذلك تمثل نصف مساحات التجمعات العمرانية الفلسطينية في القدس الشرقية، الأمر الذي يخلق واقعا جديدا شرق مدينة القدس، ويمثل تجسيدا لمشروع القدس الكبرى اليهودية.

3.2.4 ضم الأغوار الفلسطينية

يدل مفهوم الأغوار على تلك الأراضي التي تنخفض عن المناطق المجاورة لها، وتتمثل في الشريط الشرقي من الضفة الغربية بطول 120كم، وعرض ما بين 5 – 25 كم، وتشكل أكثر من 28% من مساحة الضفة الغربية[1]، ورغم أن التقدير الفلسطيني لمنطقة الأغوار بلغ نحو 722كم^2، أي نحو 12.77% من مساحة

[1] النحاس، فادي (2012). مرجع سابق، ص13.

الضـفة الغربية، إلا أن التعريف الإسـرائيلي لها، ينظر الخريطة (8)، يفوق ذلك بكثير (نحو 1550كم^2، أي نحو 28% من مسـاحة الضـفة)[1]؛ بفعل الخطط الاسـتيطانية المتتابعة، كمشـروع آلون الرامي لتوسـيع الاستيطان في المنحدرات الشرقية من الضفة الغربية، وسنعتمد التحديد الإسرائيلي للأغوار في هذه الدراسة؛ في سبيل معرفة الأطماع الجيوبولتيكية الإسرائيلية.

خريطة (8)

الأغوار الفلسطينية في الترسيم الإسرائيلي – حدود وتضاريس

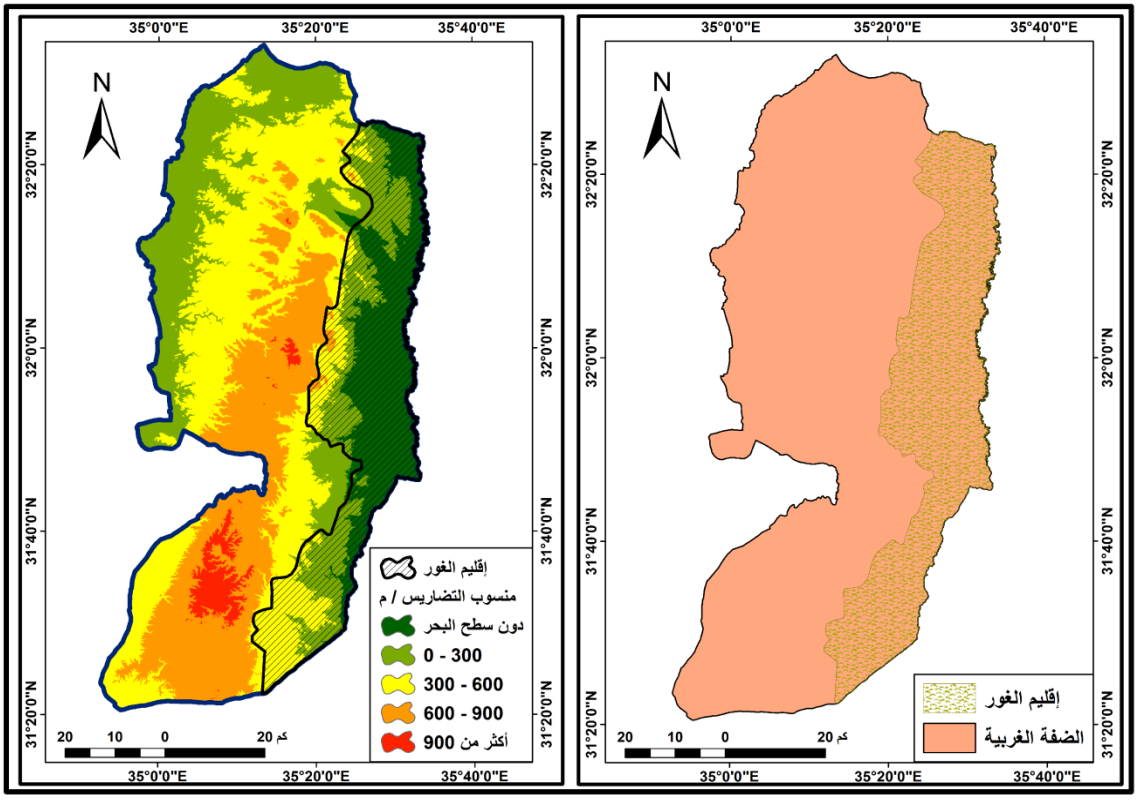

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الحكم المحلي، (Geomolg, 2022)، نقلا عن OCHA.

تسـعى إسرائيل للسيطرة الكاملة على كامل الأراضـي الغورية على طول الإقليم الشرقي للضـفة الغربية منذ عام 1967؛ ويرجع ذلك الى بعدين رئيسين:

[2] كرم، اياد (2015). مرجع سابق، ص17.

أولا: البعد السياسي والأمني؛ فهو يمثل بموقعه الاستراتيجي، وخصائصه الطبوغرافية (انخفاضه الكبير عن مستوى سطح البحر)، عامل حماية للكيان المحتل؛ حيث سهولة المراقبة والدفاع في الجانب العسكري، كما يمثل مجالا حيويا للتوسع الاستيطاني، بما يضمن تفكيك الوحدة العربية، وفصل الأرض الفلسطينية عن محيطها العربي.

ثانيا: البعد الاقتصـــادي؛ يمثل الغور بمكوناته المادية(الأرض، والمياه، والمناخ) مزيجا مهما لنجاح العديد من المحاصيل الزراعية الاقتصادية؛ فهو يعتبر دفيئة طبيعية بفعل انخفاض منسوبه عن مستوى سطح البحر، ويلائم إنتاج العديد من المحاصيل طوال العام، كما يعتبر ممرا لكميات ضخمة من المياه الآتيه من الوديان، وكذلك مستودع هائل من المياه الجوفية، التي تصل باطن الأرض عن طرق المسيلات والروافد النهرية[1]، ويتميز بثروات معدنية وملحية في منطقة البحر الميت، وأرضـــه تلائم بشـــكل كبير توليد الطاقة الكهربائية.

تنظر العين الصهيونية إلى الأغوار من الناحية الجيوبولتيكية من زوايا عدة:

أولا: تمثل الأغوار مجالا حيويا للمشروع الاستيطاني في الضفة الغربية؛ فهي تتميز بانخفاض كبير في الكثافة السكانية، وتلائم المشاريع الاستيطانية على المدى البعيد، ومن جانب آخر، تسعى إسرائيل لمنع قيام أي تكتل ديمغرافي عربي يتصل بالضفة الشرقية لنهر الأردن، حيث تخشى تكرار سيناريو قطاع غزة على الحدود المصرية، وتحاول منع قيام أي أعمال تصفها بالارهابية خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية.

ثانيا: تمثل الأغوار حدودا قابلة للدفاع في العقيدة الأمنية الإســـرائيلية؛ فهي تشـــكل عمقا دفاعيا طبيعيا يصعب اختراقه في الحروب التقليدية، وهي توفر عامل الزمن في أوقات الحرب، وتتيح للجيش الإسرائيلي تهيئة نفسه قبل أي غزو بري محتمل، وإلى جانب ذلك يتسع مجال الرؤية والسيطرة، بما يضمن تحقيق

[1] كرم، اياد (2015). مرجع سابق، ص23.

السيطرة، والتفوق السريع على كامل نطاق الحدود الشرقية، لذلك نجد سعي الاحتلال للسيطرة على التلال، والمرتفعات المطلة على الإغوار[1].

ثالثا: تعد الأغوار أحد أهم أركان الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967؛ فهي بمساحتها (أكثر من 28% من مساحة الضفة)، وبموقعها الجغرافي الذي يربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي، فإن السيطرة عليها تمثل نهاية حلم الدولة الفلسطينية المستقلة سياسيا، وإقتصاديا على حدود عام 1967، لذلك تسعى إسرائيل لتكريس الاستيطان في الأغوار.

تشهد منطقة الأغوار نشاطا استيطانيا مستعرا منذ عام 1967 حتى الآن، وهو ما يمثل تجسيدا للسياسة الإسرائيلية الاستعمارية؛ حيث أقيمت أول مستعمرة في الأغوار عام 1968 (مستعمرة محولا)، فيما ارتفع العدد اليوم إلى 37 مستعمرة وبؤرة استعمارية، يعيش فيها نحو 9500 مستوطن إسرائيلي، وتستحوذ المستوطنات وتكتلاتها العمرانية، ومناطق نفوذها المباشرة على نحو 12% من مساحة الأغوار[2].

يسيطر الكيان المحتل اليوم بشكل مباشر على نحو 1500كم^2، بما نسبته 94% من المساحة الإجمالية للأغوار الفلسطينية، وتعتبر بذلك مناطق غير متاحة للتنمية الفلسطينية، الخريطة (8)، وتعتبر في معظمها مناطق عسكرية مغلقة يحظر على الفلسطينيين ممارسة أي نشاط زراعي، أو عمراني، أو أي نشاط أخر فيها؛ فالشريط الحدودي المحاذي لنهر الأردن على نطاق عرض بين 1–5كم، يخضع لإغلاق عسكري تام، وتبلغ مساحته نحو 160كم^2، وكذلك تعتبر إسرائيل نحو 840كم^2 مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية، يمنع البناء فيها، الجدول (3).

[1] النحاس، فادي (2012). مرجع سابق، ص82.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: *الأغوار الفلسطينية.. حقائق وأرقام*، تاريخ الزيارة 2022/2/20، أنظر الرابط: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=707Gx8a839937250548a707Gx8

يعيش نحو 56000 فلسطيني (مجموع سكان الأغوار) على نحو 6% من المساحة، يتوزعون على 27 تجمعا سكانيا ثابتا، أهمها مدينة أريحا التي تقع في المناطق المصنفة (أ)[1].

جدول (3)

التقسيمات السياسية والأمنية الإسرائيلية لمنطقة الأغوار

التصنيف الأمني للأغوار	المساحة / كم^2	النسبة الإجمالية %
مناطق عسكرية مغلقة (ج)	745.7	46.7
منطقة حدودية عازلة (ج)	160.6	10.1
محميات طبيعية (ج)	94.0	5.9
ما تبقى من أراضٍ (ج)	499.3	31.3
أراضٍ مصنفة (أ)	92.8	5.8
أراضٍ مصنفة (ب)	3.6	0.2
المجموع الكلي	**1596.0**	**100**

المصدر: إعداد الباحث، استخدام برنامج arcmap، بالاعتماد على بيانات (Ocha, Geomolg, 2022).

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: *الأغوار الفلسطينية.. حقائق وأرقام*، تاريخ الزيارة 2022/2/20، أنظر الرابط: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=707Gx8a839937250548a707Gx8

خريطة (9)

التقسيمات السياسية والأمنية الإسرائيلية للإغوار

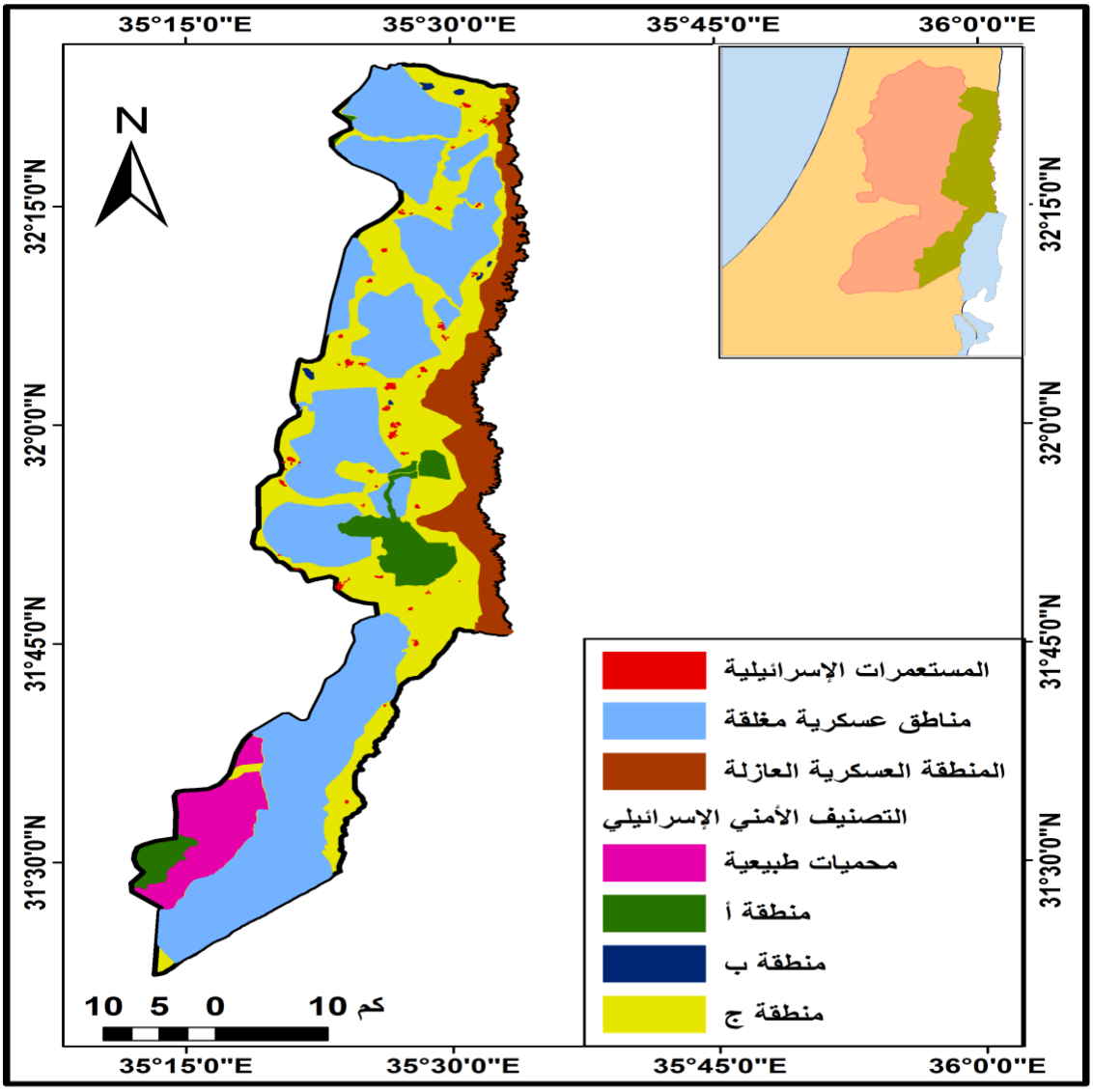

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات (Ocha, Geomolg, 2022).

يتبين من الخريطة (9) أن إسـرائيل تاحة للتنمية الفلسـطينية[1]، وتحدد طموحها الجيوبولتيكي الاسـتعماري التوسعي في المنطقة العربية، وتسعى للسيطرة على الأرض، ومقدراتها بحجج واهية؛ فهي تمنع بشكل شبه تام إصدار تراخيص البناء في المناطق المصنفة(ج)، مهما كان نوع البناء، وإذا ما قام الفلسطينيون بالبناء

[1] القواسمي، فراس (2020). مرجع سابق، ص9.

في هذه المناطق، فإنهم سيشاهدون هدم منازلهم أمام أعينهم، ووفقا لمعطيات منظمة بيتسيلم، فقد تم هدم نحو 698 وحدة سكنية على الأقل في الفترة بين عامي 2006–2017، كما هدمت الإدارة المدنية منذ بداية 2012 وحتى نهاية أيلول 2017 نحو 806 مبان لأغراض غير السكن، من ضمنها مبان زراعية[1].

3.2.5 حملات التهجير العربي (الترانسفير)

يعد الخطر الديمغرافي أحد أهم العقبات التي تزعج قادة إسرائيل، والحركة الصهيونية منذ وقت طويل؛ لما له من دور في حسم نتائج الصراع على المدى البعيد، ويعتبر عامل تهديد لوجود هذا الكيان، ومن هنا تبلورت فكرة ترحيل السكان العرب، وإحلال المستوطنين في أراضيهم، وكانت فكرة ترحيل العرب ملازمة لفكرة توطين اليهود في فلسطين، وهي فكرة قديمة تعود جذورها لمنتصف القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا الاستعمارية تسعى لمد نفوذها في الشرق الإسلامي، وسعت منذ ذلك الوقت لخلق كيان بشري يمثل رأس الحربة لها في الشرق، وكان اللورد شافتسبري الذي روج لفكرة (وطن بلا شعب، لشعب بلا وطن) منذ عام 1840، من أوائل دعاة توطين اليهود في فلسطين، وفي هذه المقولة إنكار للوجود العربي، الذي كان حالة قائمة؛ فإن ذلك يمثل الفكرة والإشارة لطرد الفلسطينيين وترحيلهم[2]، ويمثل مفهوم التهجير(الترانسفير) أحد الأدوات الجيوبولتيكية الاستعمارية التي روج لها مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل، حيث كتب في يومياته بتاريخ 1895/6/12 حول موقف الحركة الصهيونية من الفلسطينيين: "عندما نحتل الأرض سنجلب منافع فورية إلى الدولة التي تستقبلنا، علينا أن نستولي بصورة لطيفة على الملكية الخاصة في الأراضي التي تخطط لنا، سنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال

1) القواسمي، فراس (2020). مرجع سابق، ص9.

2) تمراز، سعيد (2013). *طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1882–1949*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص8–12.

تدبير الوظائف لهم في بلاد الانتقال، لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا، إن الأصحاب سيلتحقون بنا، وعمليتا الاستيلاء على الملكية، وترحيل الفقراء يجب أن تتم بصورة متكتمة وحذرة"[1].

تميزت الفترة التي تلت تأسيس الحركة الصهيونية بظهور العديد من المشروعات، والأفكار التي دعت لتهجير الفلسطينيين، ومن الأمثلة البارزة على أفكار الطرد: اقتراح آرثر روبين مدير دائرة الاستيطان الصهيوني في مذكرة بعثها في أيار عام 1911، إلى الهيئة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، إذ اقترح ترحيل محدود لعدد من الفلاحين الذين تنتزع منهم الأرض، وترحيلهم إلى شمال سوريا، وكذلك الصهيوني البارز ليو موتسكين، الذي اقترح في يوليو عام 1912، حلا للمشكلة الديمغرافية في فلسطين، يتمثل في توطين الفلسطينيين الذين يبيعون أراضيهم في البلدان العربية المجاورة[2].

سعت العصابات الصهيونية لبناء قدراتها العسكرية قبل إعلان قيام إسرائيل عام 1948، ووضعت الخطط اللازمة لتنفيذ التطهير العرقي، وتهجير السكان العرب، كخطة "دالت" التي جاء بها ما يدعو لطرد معظم السكان العرب الذين يعيشون في الدولة اليهودية المقترحة وفق قرار التقسيم (181)، الصادر بتاريخ 1947/11/29، حيث يعتقد بعض الباحثين أن هذه الخطة وضعت عشية صدور قرار التقسيم، ومنهم من يعتقد أنها ظهرت للعلن في مارس 1948، واعتمدت هذه الخطة على شن هجمات على السكان العرب، وارتكاب المجازر التي من شأنها ترك الرعب، والخوف بين العرب، ما يدفعهم للرحيل عن أرضهم، كمجزرة دير ياسين، وغيرها، وهو ما دفع ديفيد بن غوريون للاعتقاد بأن الدولة اليهودية المقترحة وفق قرار التقسيم، لا يمكن أن تضم مواطنين عرب، وأنهم لن يكونوا مخلصين للدولة اليهودية، الأمر الذي يدعو لطردهم بدلا من زجهم في السجون[3].

---

[1] محسن، صالح، وآخرون (2009). *الترانسفير في الفكر والممارسات الإسرائيلية*، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت، ص6.

[2] تمراز، سعيد (2013). مرجع سابق، ص47.

[3] محسن صالح، وآخرون (2009). مرجع سابق، ص13-14.

قامت العصابات الصهيونية عام 1948، بارتكاب العديد من المجازر، أهمها مجزرة دير ياسين، التي تعد أحد أهم الأسباب التي شكلت منعطفا مهما دفع الكثير من سكان فلسطين لترك أراضيهم؛ حيث سعت عصابات الهاغاناه في 9 نيسان 1948، لشن هجوم عنيف، أسفر عن قتل مئات العرب، وفرار من تبقى منهم من سكان القرى المجاورة، الذين نقلوا أحداث هذه المجزرة لغيرهم، في صورة يكسوها الخوف والرعب مما تمارسه العصابات الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى حدوث موجات ترانسفير جماعية للسكان العرب.

ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين كنتيجة مباشرة لحرب عام 1948، حيث تم تشريد ما يربو عن 800 ألف فلسطيني، من أصل 1.4 ملايين فلسطيني، كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام 1948، في نحو 1300 قرية ومدينة، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة لعام 1950، فقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين أثر نكبة عام 1948 حوالي 957 ألف لاجئ[1].

تمسك القادة الصهاينة بأطماعهم التوسعية؛ فسيطروا بمبدأ القوة بعد ذلك على ما تبقى من أرض فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة)، في حرب حزيران 1967، وكنتيجة لذلك تم تشريد حوالي 400 ألف آخرين من فلسطيني الضفة وغزة، استقر معظمهم في الأردن، فيما تبقى 599 ألف في الضفة الغربية، و400 ألف في قطاع غزة، وذلك وفقا لحصر شامل تم إجراؤه في ظل الاحتلال في أيلول 1967م[2].

تظهر في هذا السياق أقوال العديد من الصهاينة الداعيين لترحيل السكان العرب؛ فهذا مئير هار، أحد مشاهير الجيش الإسرائيلي، الذي امتلك مزرعة أغنام كبيرة على أراضي قرية كوكب الهوى المهدمة في عام 1948، قال في كانون الثاني 1979م:" لا أقول بأن علينا تحميل العرب في شاحنات وقتلهم، بل علينا خلق ظروف تجعل حياتهم صعبة هنا، وبذلك يرحلون إلى الدول العربية كالأردن، والعربية، السعودية،

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *تقرير بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 20-6-2019*، تاريخ الزيارة 2022/2/28، أنظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009). *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني*، رام الله، فلسطين، ص22.

وغيرها"، وهو ما أيدته نعومي شيمر، التي تعتبر أكثر مؤلفة لأغاني شعبية وشهرة في إسرائيل، فقالت: " لماذا يكون الرحيل الجماعي لمليون فرنسي من الجزائر حلا تقدميا، ولا يكون رحيل مليون عربي من إسرائيل كذلك"، ويظهر نتيجة لذلك أن مفهوم الترانسفير بات يروج له من الناحية الاقتصادية عبر تقديم المشروعات التوطينية للفلسطينيين في الدول العربية والغربية، فمثلا تحدث الروائي العبري حاييم هزاز في مفهوم الترانسفير كثيرا بعد عام 1967، بخاصة فيما يتعلق بترحيل السكان العرب في الضفة الغربية، وفي مقالة نشرها في صحيفة دافار يوم 10تشرين الأول 1967، شدد فيها على ضرورة إخلاء العرب، وترحليهم إلى الدول العربية المجاورة، إلى بلاد واسعة ليست مكتظة بالسكان، حيث الثقافة، والدين، واللغة واحدة، وأكد أنه ترانسفير يشبه الذي حدث من تبادل للسكان بين تركيا واليونان والهند وباكستان، وأشار أن المسؤولية تقع على عاتقنا في التخطيط، والتمويل لذلك، حيث أكد أن 3 ملايين جنيه تكلفة حرب حزيران، يجب أن نضيف لها 3 ملايين أخرى نعطيها للعرب، ونطلب منهم المغادرة[1].

تمارس إسرائيل أشكالا متعددة تندرج ضمن مفهوم التراتسفير؛ فهي تسعى لخلق واقع اقتصادي، ومعيشي صعب في الأراضي الفلسطينية، يدفع الكثير من فلسطيني الضفة وغزة والداخل للهجرة الطوعية، بحثا عن الاستقرار الاقتصادي، وتسعى لتشجيع الهجرة الفلسطينية العكسية نحو الخارج، عبر تقديم التسهيلات لهم في العديد من الدول الأجنبية، ووفقا لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010، بلغ عدد المهاجرين من الأراضي الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة) للخارج نحو 33 ألف، ما بين عامي 2005-2009، معظمهم من فئة الشباب، علما أن هذا العدد لا يشمل الأسر التي هاجرت بالكامل، إلى جانب ذلك هناك نحو 5.9% من مجمل السكان في الأراضي الفلسطينية يحملون جنسية أخرى، إلى جانب جنسيتهم الفلسطينية الأصلية[2].

---

[1] مصالحة، نور (2003). *إسرائيل وسياسة النفي.. الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون*، ترجمة عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، فلسطين، رام الله، ص181-183.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2011). *مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية-2010*، **التقرير الرئيسي**، رام الله، فلسطين، ص58.

تعمل إسـرائيل اليوم على إعادة هيكلة التركيب السـكاني، وإعادة رسـم التوزيع الجغرافي للسـكان العرب في الضفة الغربية، بما يلائم تغيير الواقع الديمغرافي كما ونوعا؛ فهي تسعى لحصر التمدد العمراني الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج)، وترحيل الفلسطينيين منها، لخلق جزر سكانية عربية صغيرة، تمثل عائقا أمام قيام دولة فلسطينية موحدة، وتشهد منطقة الأغوار في الضفة الغربية نشاطا استيطانيا كبيرا، رافقه تهجير أكثر من 50 ألف من فلسطيني الأغوار منذ عام 1967؛ بحجة إقامتهم في مناطق عسكرية، مثل تهجير أهالي خربة الحديدية في الأغوار الشـمالية، كما تشـهد منطقة الأغوار عمليات هدم متواصـلة، ومتكررة لتجمعات فلسـطينية بشـكل كلي وجزئي، كما حدث في خربتي الرأس الأحمر وعاطوف؛ بهدف تشـريد المواطنين، وتسهيل السيطرة على هذه المناطق[1].

تعد سـياسـة الترانسـفير التي تنتهجها إسـرائيل منذ نشـأتها وحتى اليوم، هي المسـؤول المباشـر عن تشـريد ملايين الفلسـطينيين في الدول العربية والأجنبية، ففي عشـية عام 2022، بلغ عدد الفلسـطينيين نحو 14 مليون فلسطيني، موزعين في جميع أنحاء العالم، نصفهم يعيشون خارج فلسطين التاريخية، بواقع 7 ملايين فلسطيني، ينتشرون في الدول العربية والأجنبية[2]، وهذه الأرقام تعد مؤشرا واضـحا على النهج الاستعماري الاستيطاني في فلسطين، وتدلل على رغبة إسرائيل في إحلال الصهاينة المهاجرين في الأرض العربية، بما يضمن تحقيق التفوق العددي، ويقلل من تبعات الخطر الديمغرافي، ويضمن النمو العضوي المستمر لدولة إسرائيل في الأرض العربية.

وفي نهاية المطاف نجد حرص الاحتلال الصـهيوني على إيجاد بيئة طاردة للفلسـطينيين، سـواء كان ذلك في حصـاره لقطاع غزة من سنوات عدة، أو عبر التضـييق الممنهج على الفلسـطينيين في الضـفة الغربية،

---

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: *الأغوار الفلسطينية*، تاريخ الزيارة 2022/2/28، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2021). مقالة بعنوان: *أوضاع الفلسطينيين عشية عام 2022*، تاريخ الزيارة 2022/2/28، انظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4149

الذين يقبعون في ظل الاستيطان، والاستغلال الاقتصادي، ونتيجة لذلك تشير بعض الإحصائيات إلى مغادرة نحو 415 ألف فلسطيني للضفة والقطاع بين عامي 1967–2003، عدا عن عشرات الآلاف الذين غادروا الضفة الغربية والقطاع في السنوات الماضية، دون أن تتوفر إحصائيات دقيقة عنهم، وبذلك أصبحت الهجرة الطوعية خيارا أمام الشباب الفلسطيني المحبط من ظروف معيشته الصعبة التي يفرضها الاحتلال، وعلى سبيل المثال وفقا لتقرير أعدته دائرة شؤون المغتربين الفلسطينية، فقد أشارت إلى أن نحو 50 ألف فلسطيني في الضفة والقطاع تقدموا بطلبات هجرة عام 2006 إلى القنصليات الأجنبية الأمريكية والأسترالية والأوروبية، حيث تم الموافقة في ذلك العام على نحو 10 الآف طلب منها[1].

3.2.6 سياسة التوطين الإحلالي

تنتهج دولة الاحتلال الإسرائيلي سياسة تقوم على جلب عشرات الآلاف من المهاجرين في كل عام، وتقدم التسهيلات كافة، لزيادة معدلات الهجرة الوافدة إليها؛ ويندرج هذا ضمن السياسة الجيوبولتيكية الاستعمارية التي تمارسها في فلسطين بشكل عام، والضفة الغربية في السنوات الأخيرة بشكل خاص.

تبنى قادة الحركة الصهيونية فكرة التوطين الإحلالي منذ نشأت الحركة الصهيونية؛ حيث دعا مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل إلى تبني نهج الهجرة الفردية والجماعية، كما قال في كتابه "الدولة اليهودية":" سنعطي لأبناء شعبنا وطنا، سنعطيهم ليس عن طريق جرهم بلا رحمة خارج الأرض التي تؤويهم، ولكن على الأحرى استزراعهم بعناية في أرض أفضل... على شعبنا أن يهاجر في جماعات من الأسر والأصدقاء، وكل شخص سيتمكن من الارتحال بالطريقة التي يختارها، حينما تتهيأ ظروفه للرحيل"[2]، ورافق ذلك تقديم أشكال الدعم المادي والمعنوي كافة من أنصار الحركة الصهيونية؛ لتشجيع الهجرة

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات (2022). مقالة بقلم أ.د محسن صالح بعنوان: *قراءة في المؤشرات السكانية الفلسطينية المتوقعة*، تاريخ الزيارة: 2022/5/17، أنظر الرابط: https://bit.ly/3wASels

2 هرتزل، ثيودور (1896). مرجع سابق، ص37.

الهيودية، وجاء وعد بلفور عام 1917 ليعزز فكرة الوطن القومي اليهودي على أرض فلسطين، حيث وصفها كثير من الصهاينة بأنها أرض خالية من السكان (أسطورة الصحراء)؛ فلم يذكر هرتزل في كتابه عن الوجود العربي الفلسطيني، وتمت التعمية التامة فيما يخص ذلك، وقد صرحت غولدامئير في حزيران 1969 لصحيفة الساندي تايمز:" لا وجود للفلسطينيين، وليس الوضع كما لو أنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين، ولا كما لو أننا جئنا نطردهم ونستولي على بلدهم، فهم لا وجود لهم"، ويرد أحد أبرز الصهاينة أينشتين وايزمن في إجابته عما سيحدث للعرب إذا أعطيت فلسطين لليهود، قائلا: "أي عرب، إن عددهم قليل جدا"، رغم أن الواقع كان مغاير لذلك تماما؛ ففي الإحصاء الإنكليزي في 31 كانون الأول عام 1922، كان عدد السكان في فلسطين 757 ألفا، منهم 663914 فلسطينيون، و 83794 من اليهود الوافدين الجدد، و9474 آخرون (88% من العرب، و11% من اليهود)[1].

توالت موجات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى نكبة فلسطين عام1948، ننظر الجدول (4)؛ تحت تأثير سلسلة من الأكاذيب، وأشكال الدعم المختلفة، وكان لتأسيس الوكالة اليهودية عام 1922 بموجب المادة الرابعة من صك الأنتداب دور كبير في تشجيع الهجرة اليهودية وتسهيلها إلى فلسطين، وكانت خلال فترة الأنتداب البريطاني تمثل السلطة السياسية لليهود في فلسطين، ويعتبر تطوير حجم الهجرة اليهودية، وشراء الأراضي، وتشجيع الاستيطان، أهم أهداف هذه الوكالة[2].

تزايدت معدلات الهجرة اليهودية بعد عام 1948 بشكل كبير، حيث بلغت بين عامي 1948–1967، حوالي 1.3 ملايين مهاجر يهودي، شكلوا الأساس الديمغرافي للكيان المحتل؛ ويرجع ذلك إلى عوامل عدة أهمها: تأسيس الكيان الصهيوني، والتخلص من قيود الانتداب على الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى نشاط الوكالة اليهودية في تشجيع الهجرة، وإصدار العديد من القوانين مثل قانون العودة عام

[1] Barron, J. B. (1922). Palestine report and general abstracts of the census. Greek convent press, Jerusalem.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الوكالة اليهودية**، تاريخ الزيارة 2022/2/21، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5011

1950، الذي ينص على حق كل يهودي بالعودة إلى فلسطين بتأشيرة مهاجر، وقانون الجنسية عام 1952، الذي ينص على حق كل يهودي بالحصول على الجنسية الإسرائيلية بمجرد دخوله البلاد[1].

جدول (4)

موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل عام 1948

موجات الهجرة اليهودية قبل 48	الفترة الزمنية	عدد المهاجرين
الموجة الأولى	1903-1880	25000
الموجة الثانية	1914-1904	34000
الموجة الثالثة	1923-1919	35100
الموجة الرابعة	1931-1924	78898
الموجة الخامسة	1939-1932	224784
الموجة السادسة	1948-1940	118300
المجموع الكلي للمهاجرين اليهود	**1948-1880**	**516082**

المصدر: نبيل السهلي (2004). التحولات الديموغرافية للشعب الفلسطيني، عمان، العدد120، ص103.

جدير بالذكر أن اعلى عدد مهاجرين يهود بلغت 224784 يهودي في الموجة الخامسة؛ وذلك نتيجة لاتفاقية هافارا بين هتلر وقادة الحركة الصهيونية التي نصت على ضرورة الضغط على يهود ألمانيا وتهجيرهم الى فلسطين مقابل أن تقوم الحركة الصهيونية بشراء الصناعات الألمانية. كانت هذه أهم موجة لأنها انتجت هجرة مهاجرين يهود متعلمين في كافة المجالات، وهؤلاء شكلوا أساس انشاء إسرائيل عام 1948.

تغير مسار التوطين الإحلالي بعد حرب حزيران 1967، ليشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، فأصبحت فلسطين ما بين نهرها وبحرها، هدفا لحملات الاستعمار الاستيطاني؛ فظهرت العديد من التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية، وبدأت مرحلة جديدة من الاستيطان الإحلالي على ما تبقى من الأرض

[1] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، تاريخ الزيارة 2022/2/21، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4071.

الفلســطينية، وبلغ عدد المهاجرين اليهود إلى فلســطين في الفترة بين عامي 1968–1985 نحو نصــف مليون مهاجر يهودي[1]، جزء منهم قد استقر في مستعمرات الضفة الغربية.

تزايدت أعداد المستوطنين في الضفة الغربية، بخاصة في القدس الشرقية، التي أعلن الاحتلال الإسرائيلي ضمها لحدود بلدية القدس الغربية (الإسرائيلية) منذ عام 1967؛ ومباشرة بعد احتلال الجزء الشرقي للمدينة، نصــح أول رئيس وزراء لإســرائيل (ديفيد بن غوريون)، عددا من أعضــاء مجلس الوزراء الإســرائيلي بأنه: "يجب نقل اليهود إلى القدس الشرقية بكل الأثمان"[2]، ونتيجة لهذه السياسات فقد بلغ عدد المستوطنين في الضــفة الغربية عام 1990، أكثر من 220 ألف مســتوطن، منهم نحو 60% قد اســتوطنوا في القدس الشرقية، ورغم توقيع معاهدات السلام في مطلع التسعينيات، إلا أن أعداد المستوطنين تضاعف في الضفة الغربية، حيث بلغت عام 2020 نحو 712 ألف مستوطن، نحو 35% منهم يعيشون في القدس الشرقية، ننظر الجدول الآتي:

جدول (5)

عدد المستوطنين في الضفة الغربية 1990–2020

	المستوطنون في القدس الشرقية منطقة (J1)*		العدد الإجمالي للمستوطنتين في الضفة الغربية على حدود عام 1967
	العدد	نسبتهم من المجموع الكلي للمستوطنتين	
1990	132460	%59.8	221348
2000	173986	%45.9	379099
2010	200545	%37.9	529319
2020	246909	%34.6	712815

*منطقة J1: تشمل 20 تجمعا فلسطينيا في القدس الشرقية ضمها الاحتلال لحدود القدس الغربية منذ عام 1967.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير السنوي، 2020، ص52.

[1] قاسم، عايش (2012). *مرجع سابق*، ص47.

[2] جبارين، يوسف (2016). *التخطيط الإسرائيلي في القدس إستراتيجيات السيطرة والهيمنة*، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، فلسطين، رام الله، ص41.

تضاعف عدد المستوطنين في الضفة الغربية عام 2020 ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام 1990، وهو ما يؤكد عزم إسرائيل على مد نفوذها الاستيطاني البشري في الأراضي المحتلة عام 1967، الأمر الذي يؤكد تجاهل إسرائيل لكامل الحقوق الفلسطينية في بناء دولة مستقلة على حدود67، وهو ما يتعارض مع القرارات الدولية كافة، التي تجرم الاستيطان في الضفة الغربية، وبات اليوم هناك نحو 23 مستوطنا مقابل كل 100 فلسطيني في الضفة الغربية، ما يشكل عائقا أمام أي حل سياسي مستقبلي، كما يشكل عبئا على المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية.

تعد الهجرة الوافدة إلى الكيان المحتل، وما يرافقها من تسهيل وتشجيع تقدمه الوكالة اليهودية للمستوطنين، أحد أهم العوامل المعززة للاستيطان في الضفة الغربية، وتشير الإحصائيات إلى أن معدل الهجرة السنوي انخفض بشكل كبير عما كان عليه سابقا، إلا أنه ما زال يرفد دولة الاحتلال ومستعمرات الضفة الغربية بآلاف المستوطنين من شتى أنحاء العالم؛ ففي السنوات الثلاث الأولى بعد قيام إسرائيل 1948–1951، وصل إليها نحو 688 ألف مهاجر، وهي أكبر هجرة مقارنة بعدد السكان في ذلك الوقت، وفي تسعينيات القرن الماضي سجلت معدلات الهجرة أرقاما قياسية كأعلى معدل هجرة إلى إسرائيل في عقد واحد، حيث بلغت بين عامي 1990 – 1999، نحو مليون مهاجر، وكانت سنة 1990 أكثر سنة وصل فيها مهاجرين إلى إسرائيل على الإطلاق، حيث بلغت في ذلك العام نحو 200 ألف مهاجر؛ نتيجة لهجرة يهود الاتحاد السوفيتي بعد انهياره، ثم أخذت معدلات الهجرة تقل تدريجيا بعد عام2000، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أعداد اليهود في الدول الفقيرة، وأنه بات أكثر من 90% من اليهود في العالم يعيشون في دول تمتلك مستوى معيشة أفضل من إسرائيل[1]، ورغم أن ميزان الهجرة اليهودية بات بات يتلقص تدريجيا، وبدأت تظهر موجات هجرة عكسية إلى خارج إسرائيل، إلا أن معدل الوافدين اليهود ما زال مرتفعا؛ حيث أعلنت وزارة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية أن حوالي 27 ألف شخص هاجروا إلى إسرائيل خلال عام 2021،

[1] المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، *ميزان الهجرة إلى إسرائيل يتقلص*، تاريخ الزيارة 2022/2/24، أنظر الرابط : https://bit.ly/33Oyroh

الذي يمثل زيادة بنحو 30% عن العام الماضـــي 2020 (نحو 21800 مهاجر)، وتوقعت وزارة الهجرة اليهودية ارتفاع الأعداد في العام المقبل، حيث من المتوقع تخفيف إجراءات الســـفر المتعلقة بجائحة كورونا[1].

1) SPUTNIK NEWS، **زيادة الهجرة إلى إسرائيل نحو 30% عام 2021**، تاريخ الزيارة 2022/2/24، أنظر الرابط : https://bit.ly/34YYSZe

الفصل الرابع

تبعات السياسة الجيوبولتيكية الإسرائيلية في الضفة الغربية ودورها في إلغاء مقومات الدولة الفلسطينية

يتناول هذا الفصل دراسة أهم النتائج المترتبة على ممارسات إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية، وتبيان أثرها على السكان الفلسطينيين في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودورها في إلغاء مقومات الدولة الفلسطينية، على حدود واضحة، ومعترف بها، كما يتناول أثر المستعمرات الإسرائيلية على وحدة أراضي الضفة الغربية، ودورها في تقطيع أوصال الأرض العربية، وأثر ذلك على تقليص المساحات الملائمة للتوسع العمراني للمدن الفلسطينية.

4.1 انعكاسات سياسية – هدم معايير مقترح الدولة الفلسطينية

بدأت إجراءات الضم الفعلي لأراضي الضفة الغربية منذ حرب حزيران 1967، حيث قامت إسرائيل بتشكيل شركة حكومية للاستيطان في الضفة الغربية(همرحيف)، ولجنة وزارية للاستيطان، وبذلك تبنت الاستيطان بصفة رسمية، لإعادة بناء الكيان اليهودي في الأرض الموعودة[1]، وبدأت باكورة الإجراءات الإسرائيلية بالقرار العسكري رقم (2) لسنة 1967، الذي عزل الضفة الغربية فيزيائيا وقانونيا، ونقل الصلاحيات التي كانت تتبع النظام الأردني إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، حيث بدأت بموجب ذلك مصادرة الأراضي بحجج المصلحة العامة، وبذريعة قانون أملاك الغائبين[2].

تعطي الممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية صورة واضحة عن مستقبل الصراع السياسي؛ فهي توضح حرص إسرائيل على بسط سطوتها على أكبر مساحة ممكنة من الضفة الغربية، وإنهاء فرص إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة واستقلال، وتحاول فرض سياسة الأمر الواقع من خلال شرعها ببناء المزيد من البؤر الاستيطانية الجديدة، وتسمين القائم منها.

---

[1] منصور، جوني (2014). مرجع سابق، ص31.

[2] الأطرش، أحمد (2014). مرجع سابق، ص19.

يتفق فقهاء القانون الدستوري والجغرافيا السياسية على ضرورة توفر عدد من المعايير لإقامة الدولة، أهمها الأرض، والسكان، والسلطة السياسية، إضافة إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها كالسيادة على الأرض، والاعتراف الدولي[1]، وبما أن مقترح الدولة الفلسطينية بات يحدد بالأرض ذات الأغلبية السكانية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) على حدود عام 1967، فإنه لا بد من استعراض المعايير الموضوعية التي فرضها الاحتلال على هذه الأراضي المشار لها؛ في سبيل معرفة مدى إمكانية تحقيق إقامة دولة فلسطينية، وسياسات الاحتلال الإسرائيلي في تشويه وهدم هذه المعايير.

4.2 المعيار الجغرافي (الأرض)

تبلغ مساحة الضفة الغربية وفق اتفاق الهدنة (رودس) لعام 1949، نحو 5655كم^2، وتشكل بذلك حوالي 21% من مساحة فلسطين على الحدود الانتدابية[2]، وهي بذلك تشكل المحور الأساسي لمقترح الدولة الفلسطينية على الحدود سالفة الذكر(الضفة الغربية وقطاع غزة).

شرعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في السيطرة على الأرض في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية بطرق متعددة، ما ترك التجمعات السكانية الفلسطينية أشبه بالمعازل، والكنتونات المتجاورة، تتخللها الأسافين الاستيطانية من كل جانب، ما أدى إلى تمزيق أوصالها، وفصلها عن بعضها البعض، ومنذ عام 1967 تمكنت إسرائيل من هدم هذا المقوم المهم من مقومات الدولة (الأرض) عبر مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية كما يأتي:

أولا: ضم القدس الشرقية، جاء ذلك بعد ثلاثة أسابيع فقط من حرب حزيران 1967، حيث أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضم الجزء الشرقي من مدينة القدس الواقع إلى الشرق من خط الهدنة؛ بهدف إقامة ما يسمى القدس الكبرى، وبلغت المساحة التي أضيفت إلى الحدود البلدية للقدس الغربية، التي كان يسري

[1] مفرج، أيمن (2019). مرجع سابق، ص22.

[2] المملوك، محمد (2012). مرجع سابق، ص18.

عليها القانون الإســـرائيلي نحو 70كم^2، شـــملت ليس فقط ذلك الجزء من المدينة الذي كان تحت الحكم الأردني (الذي بلغت مساحته 6كم^2 فقط)، بل شملت على 64كم2 إضافية أخرى كانت تابعة للإردن، لكنها خارج حدود مدينة القدس، وكان الجزء الأكبر من هذه المساحة يتبع لنحو 28 قرية من قرى الضفة الغربية، وبذلك أدت عملية ضم القدس الشرقية إلى مضاعفة مساحة القدس الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية بثلاثة أضعاف، وتحويلها بذلك إلى المدينة الأكبر في إسرائيل[1]، ينظر خريطة (10) ملحق (ج).

يعتبر ضـــم مدينة القدس أحد أهم العوامل التي تحول دون قيام الدولة الفلســـطينية؛ ولا يرجع ذلك فقط لمصـــادرة الاحتلال لنحو 70 كيلومترا مربعا من مســـاحة الضـــفة الغربية، بل للأهمية الدينية، والتاريخية لمدينة القدس في وعي المواطن العربي الفلســـطيني، فهي كانت على مدار التاريخ مركزا حضـــاريا وإداريا ودينيا، فلا يمكن إقامة دولة فلسطينية بمعزل عن مدينة القدس.

ثانيا: السيطرة على الأراضـي المصـنفة (ج) في الضـفة الغربية، حيث باتت سـلطات الاحتلال الاسـرائيلي تتحكم اليوم بشكل كامل تقريبا في معظم مساحة الضفة الغربية، متذرعة بوقوعها في المنطقة (ج) المصنفة أمنيا وإداريا بأنها تتبع للاحتلال(تبعا لاتفاقية أوســـلو الثانية 1995)، وتشـــكل المناطق (ج) الخاضـــعة للإحتلال بذلك نحو 61% من مجمل مساحة الضفة الغربية.

تظهر الخريطة (11) ننظر ملحق (ج) أن السـيطرة على المناطق (ج) سـيترك التجمعات الفلسـطينية في معازل، وجزر متناثرة في أنحاء الضـفة الغربية، وهو ما يجعل من الصـعب إقامة دولة فلسـطينية على ما تبقى من مساحات غير مترابطة جغرافيا.

ثالثا: المستوطنات والمناطق العسكرية المغلقة والجدار العازل، حيث أعلنت إسرائيل مساحات شاسعة من الضـــفة الغربيـة بـأنهـا منـاطق مغلقـة، ووفقـا لمعطيـات مركز المعلومـات الجيومكـانيـة في فلســـطين

[1] جبارين، يوسف (2016). مرجع سابق، ص58-59.

(Geomolg)، ومكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) فإن إسرائيل تستحوذ على مساحات واسعة من الضفة الغربية، ننظر الخريطة (12)، وهي كما يأتي:

- المستعمرات الإسرائيلية ومناطق نفوذها، وتشمل الكتلة العمرانية للمستعمرات الإسرائيلية، والأراضي الواقعة داخل سياج المستوطنات، إلى جانب المرافق الصناعية، والسياحية، والعسكرية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية، ويظهر من التحليل المكاني للخريطة (12)، أن المساحة الإجمالية لهذه المرافق تبلغ أكثر من 155كم^2.
- المناطق العسكرية المغلقة، تبين من تحليل الخريطة (12)، أن مساحتها الإجمالية بلغت حوالي 1025كم^2، معظمها تقع في منطقة الأغوار، وجزء منها تصنفه سلطات الاحتلال بأنه محميات طبيعية، ويحظر على الفلسطينيين الوصول إليها.
- المنطقة العازلة مع الأردن، وتمتد على طول الحدود الأردنية مع الضفة الغربية، بمحاذاة نهر الأردن، وتشهد إغلاقا عسكريا تاما، ويتراوح عرض هذه المنطقة العازلة ما بين 1-5كم، ومساحتها الإجمالية أكثر من 160كم^2.
- الأراضي المعزولة كليا بالجدار، وتبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 295كم^2، تقع معظمها في الأجزاء الغربية من الضفة الغربية المحاذية للإراضي المحتلة عام 1948.
- الحي الاستيطاني الإسرائيلي في مدينة الخليل(H2)، وتشمل المنطقة التي فرضت إسرائيل سيطرتها عليها وفقا لاتفاق الخليل في كانون الثاني 1997، الذي منح إسرائيل السيطرة الأمنية على نحو 20% من مدينة الخليل عرفت بإسم (H2)، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو 5كم^2.

خريطة (12)

التصنيف الأمني للأراضي في الضفة الغربية تبعا لإتفاق أوسلو والجدار العازل

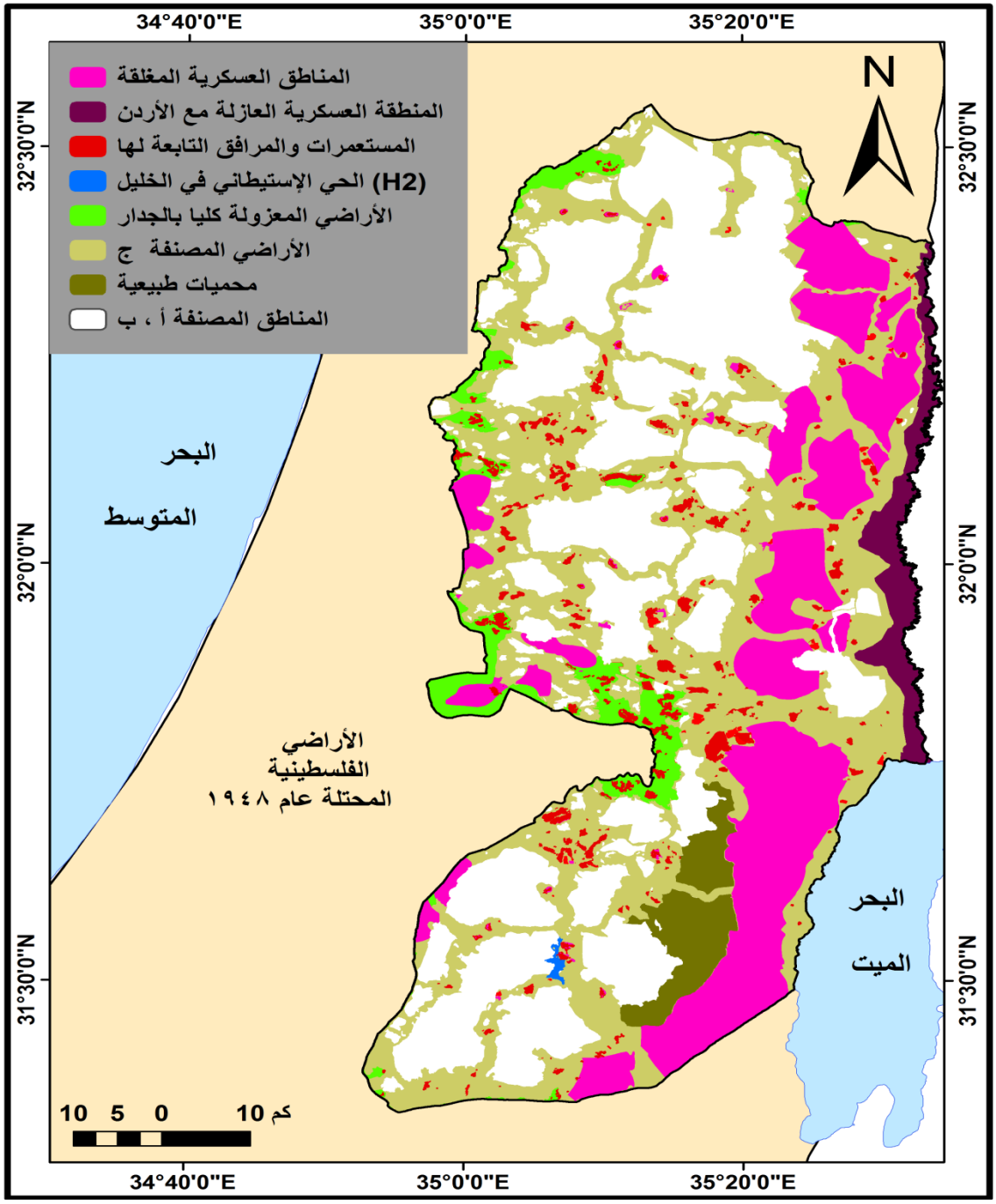

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg و Ocha، 2022.

يظهر من التحليل المكاني للخريطة (12)، أن المساحة الإجمالية التي تسيطر عليها إسرائيل بصورة فعلية، تبلغ أكثر من 3600كم^2، حوالي 64% من مساحة الضفة الغربية، أي أن أدواتها الاستيطانية

تستحوذ بشكل كامل تقريبا على المنطقة المصنفة (ج)، ومناطق مصنفة بأنها محميات طبيعية شرقي بيت لحم، والخليل، فيما تنتشـــر التجمعات الفلســـطينية في المناطق (أ ، ب)، في هيئة تكتلات جزرية، يزيد عددها عن 200 منطقة جغرافية منفصلة، ومحاطة بالأذرع الاستيطانية الإسرائيلية.

يتبين مما ســبق أن إســرائيل اســتهدفت أهم المعايير اللازمة لقيام الدولة الفلســطينية(الأرض)، وأن حل الدولتين بات من الماضــي، في ظل تآكل المســاحة الرئيســية من الضــفة الغربية، وغياب الوحدة الجغرافية بين أجزائها، وأن الصفة الجغرافية للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية باتت تتصف بمظاهر الضعف البنيوي والسياسي الآتيه:

1. صغر مساحتها؛ فهي تمثل 39% مساحة الضفة الغربية، و8% من مساحة فلسطين الإنتدابية.
2. غياب الوحدة الجغرافية؛ فهي تجمعات متناثرة، لا تمتلك مقومات الدولة.
3. تمثل جيوبا صــغيرة؛ محاطة بمناطق الســيطرة الإســرائيلية، ما يجعلها تكتلات تابعة، لا تمتلك حدودا خارجية.
4. تفتقد للموارد الطبيعية الرئيسية؛ وأهمها التربة الزراعية، والماء، كما تم الإشارة إليه في الفصل الثاني من هذه الدراسة.
5. تعتبر ضــمن المجال الحيوي الإســرائيلي؛ فهي ما زالت تتقلص وتتآكل بفعل الأنشــطة الاســتيطانية الإسرائيلية المستمرة.

4.2.1 نطاق التمدد العمراني الفلسطيني في ظل الاستيطان

تمخض عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي العدائية تجاه الفلسطينيين، عدد من الحلول الساعية للوصول إلى حل نهائي لهذا الصــراع، وتم طرح حل الدولتين منذ وقت طويل، بموجبه تقوم دولة فلســطينية على حدود عام 1967، وتضــم الضــفة الغربية وقطاع غزة، وتشــكل 22% من مســاحة فلســطين الإجمالية، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيلية، تستحوذ على 78% من مساحة فلسطين الإجمالية، بحيث يتم الاعتراف المتبادل

بينهما[1]، ومع تزايد الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967، وتحديدا الضفة الغربية، التي تشكل نحو 94% من مقترح الدولة الفلسطينية؛ فإن حل الدولتين بات غير قابل للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع، ويمكن القول إن مساحة مقترح دولة فلسطين ضمن حل الدولتين تقلصت فعليا من نحو 6020كم^2، (22%) من مساحة فلسطين التاريخية، إلى 2400كم^2، حوالي (8.8%) من مساحة فلسطين التاريخية، وتشمل مناطق (أ، ب) في الضفة الغربية ذات السيطرة النسبية الفلسطينية، إلى جانب قطاع غزة، كما يظهر في الخريطة (13).

[1] السلعوس، علاء الدين (2018). *إفرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص19-20.

خريطة (13)

تآكل مقترح حل الدولتين

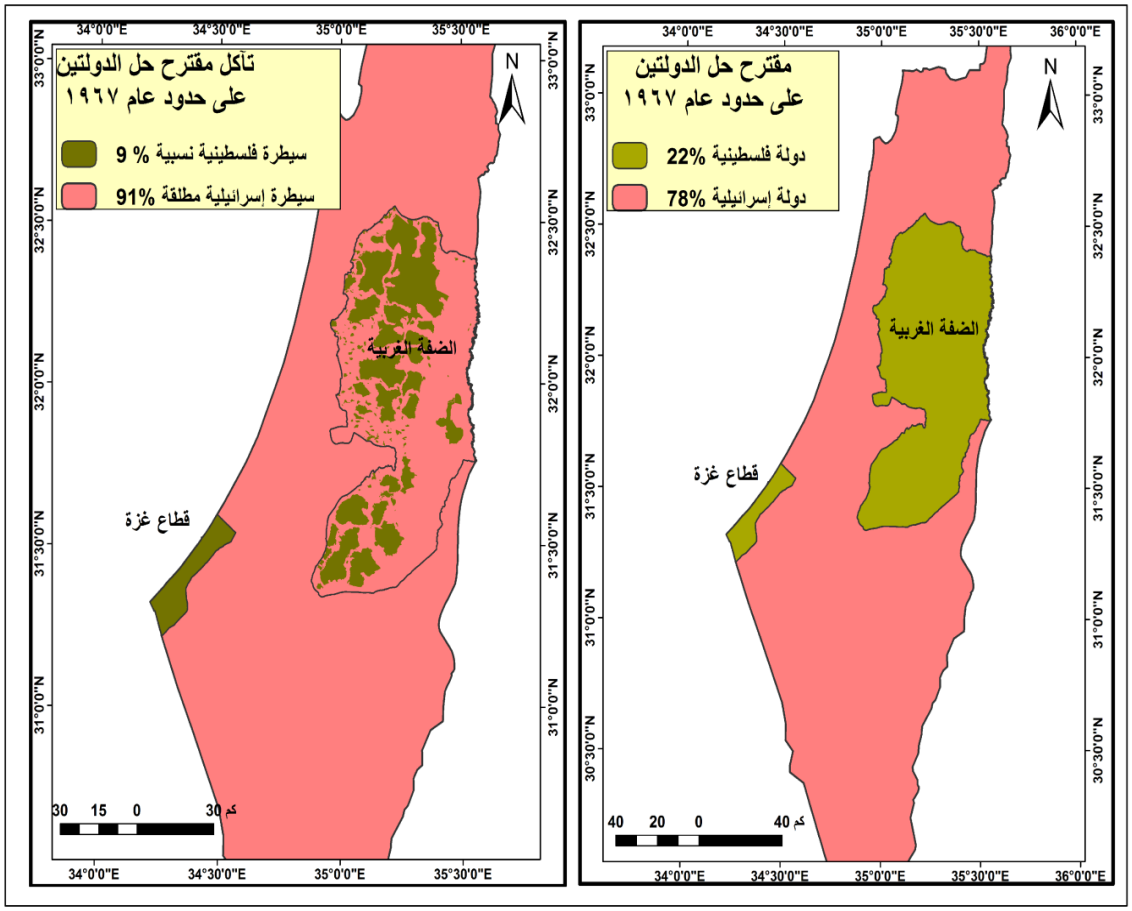

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالإعتماد على بيانات Geomolg.

يرتبط نطاق التوسع العمراني للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل أساسي في المناطق المصنفة (أ، ب)؛ ويعيش في هذه المناطق نحو 90% من فلسطيني الضفة الغربية، رغم أنها تشكل 40% فقط من مجمل مساحة الضفة، وفي المقابل يبلغ عدد الفلسطينيين في المناطق (ج) حوالي 300 ألف فلسطيني فقط[1]، أي نحو 10% فقط من فلسطيني الضفة الغربية، رغم أن المنطقة (ج) تشكل أكثر من 60% من

1 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا. *البناء والهدم في المناطق ج*، تاريخ الزيارة 2022/3/23، أنظر الرابط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178

مساحة الضفة الغربية، ومعظم محاولات اصدار تراخيص البناء في المناطق (ج) تقابل بالرفض، وتتعرض معظمها للهدم بقرار المحكمة الإسرائيلية.

تظهر معطيات الإدارة المدنية الإسـرائيلية، أن عدد طلبات تراخيص البناء التي تقدم بها الفلسـطينيون في المناطق المصـنفة (ج)، بلغ في العقدين الماضـيين 2000–2018، نحو 6532 طلبا، صـودق على 210 طلبا منها، أي ما يعادل 3.2% منها فقط، وأن المساحة التي تصادق عليها الإدارة المدنية للتوسع العمراني الفلسطيني لا تزيد عن 0.5% من المنطقة (ج)، في حين أن المساحات المصادق عليها للبناء الاستيطاني تبلغ نحو 26% من المناطق (ج)، وتبين معطيات الإدارة المدنية أن التضـــييق على البناء في المناطق (ج)، بدأ في أواخر الثمانينيات، وخلال الانتفاضـــة الأولى، وتحديدا بعد توقيع اتفاق أوســلو[1]، وبذلك فإن التمدد العمراني الفلســطيني بات مرتبطا بما تمارســه ســلطات الاحتلال الإســرائيلي على الأرض، حيث أصـبحت معظم الكتلة الديمغرافية الفلسطينية تعيش في كنتونات، ومعازل جزرية، محاطة بمناطق السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وبات التوسع العمراني الفلسطيني يرتبط بشكل أساسي بالمناطق المصنفة (أ، ب).

4.2.2 التمدد العمراني الفلسطيني في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS)

يعتبر تحديد نطاق التمدد العمراني الفلسـطيني المسـتقبلي في الضـفة الغربية أمرا صـعبا، ويحتاج لدراسـة مجموعة من المعايير السـياسـية والطبيعية جنبا إلى جنب، لتحديد أفضـل الأراضـي الملائمة من حيث خصـائصـها الطبيعية للتوسـع العمراني من جهة، وتلك التي يمكن فعليا التوسـع بها دون معيقات من قبل الاحتلال الإسـرائيلي من جهة أخرى، وتم في هذه الدراسـة الاعتماد على نظام (GIS)، وبرنامج (Arc map)، الذي يضـم العديد من الأدوات التحليلية التي يمكن من خلالها الوصـول إلى أنسـب المواقع القابلة، والملائمة للتوســع العمراني، وفي هذه الدراســة ســيتم الاعتماد على أداة التراكب الموزن (weighted

[1] غانم، هنيدة، وآخرون (2020). *تقرير مدار الإستراتيجي 2020 – المشهد الإسرائيلي 2019*، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله، ص32.

overlay)؛ لتحديد أفضل المواقع، وذلك من خلال بناء نموذج (model)، وقبل ذلك سيتم الاعتماد على مجموعة من الأدوات التحليلية اللازمة لعمل التراكب الموزون، مثل أداة إعادة التصـــنيف(Reclassify)، وكذلك أداة تحويل البيانات المكانية من vector الى raster (feature to raster)، وأدوات اخرى مثل (clip الاقتطاع) و أداة (multibuffer) وغيرها ، وسـيتم اتباع نمط معين في تحليل الطبقات(layers)، ضـــمن نموذج (model)، حيث ســـيتم أولا عمل التعديل المطلوب على الطبقة ، ثم ســـيتم تحويلها إلى(raster)، وبعد ذلك سيتم استخدام أداة (Reclassify)؛ لإعادة تصنيف عناصر الطبقة حسب الأهمية أو درجة الملائمة، بحيث يتم إعطاؤها قيما تتراوح من 1 الى 5 ، حيث إن القيمة 1 هي الاقل ملائمة مكانيا ، والقيمة 5 هي الاعلى ملاءمة، والأكثر قابلية للتوسع العمراني الفلسطيني، وبعد ذلك سيتم إنتاج خريطة مصـــنفة وجاهزة لإدخالها لأداة (weighted overlay) وعمل وزن نسـبي لها، لتحديد تأثيرها في عملية المفاضلة المكانية لاختيار الأراضي القابلة للتوسع العمراني.

يعتمد تحديد المعايير في عملية المفاضـلة المكانية لتحديد نطاق التوسـع العمراني في الضـفة الغربية على عوامل عدة، كما يأتي:

أولا: الجوانب السـياسـية والأمنية التي تتعلق بالاحتلال الإسـرائيلي؛ الذي يفرض السـيطرة بالقوة العسـكرية على أكثر من 3600كم^2، أي حوالي 64% من مســـاحة الضـــفة الغربية، كما يظهر من تحليل بنظر الخريطة (14) ملحق (ج)، ما يجعل التوسـع العمراني فيها مسـتحيلا في هذه المرحلة من مراحل الصـراع الإسـرائيلي الفلسـطيني، لذلك تم اسـتبعادها من نطاق الملاءمة المكانية للأراضـي القابلة للتوسـع العمراني، وتشمل معظم المناطق المصنفة (ج)، ومناطق يصنفها الاحتلال محميات طبيعية، وتشمل أيضا المناطق العسكرية المغلقة (مناطق التدريب وإطلاق النار) التي تشكل نحو 18% من مساحة الضفة الغربية، وكانت قد خصـصـتها إسـرائيل منذ عام 1967، لأغراض التدريب العسـكري، ويحظر على الفلسـطينيين الوصـول إليها، أو البناء فيها، وتمتد معظمها في غور الأردن، وعلى طول المنحدرات الشـــرقية التابعة لمحافظتي بيت لحم والخليل، كما تشمل المستوطنات ومناطق نفوذ مجالسها الإقليمية، والأراضي التي صادرها الجدار

قرب خط الهدنة، وغيرها من الأراضـــي ذات الســيطرة الأمنية الإســرائيلية الكاملة[1]، ننظر الخريطة (14) ملحق (ج).

ثانيا: الجوانب الطبيعية والبيئية؛ وهنا يجب الالتزام بأسـس التوسـع العمراني المسـتدام، الذي يوافق الحفاظ على عناصـر البيئة الطبيعية، كالتربة الخصـبة، والمحميات الطبيعية، والمناطق ذات التنوع الحيوي، ورغم صـغر المسـاحات المتاحة للتوسـع العمراني الفلسطيني، بفعل سيطرة الاحتلال على مسـاحات شاسـعة من الأراضـــي، إلا أن الالتزام بالمعايير البيئية والطبيعية للأرض أمر مهم، لضـــمان الحفاظ على الموارد الطبيعية، لذلك وجب مراعاة ما يأتي[2]:

1. حماية الأراضي الزراعية قدر الأمكان.
2. مراعاة أنماط استخدام الأرض القائمة.
3. حماية الأراضي ذات التنوع الحيوي قدر الأمكان.
4. مراعاة التوزع الحضري القائم.
5. مراعاة شبكة الطرق القائمة، وعدم التعدي عليها.

تجدر الإشـــارة إلى أنه رغم مراعاة هذه المعايير الســـالفة الذكر، إلا أن هناك مجموعة من المعايير تم التغاضـي عنها، مثل: الشـبكة الهيدروغرافية للأرض، ودرجة انحدار السـطح، وارتفاعه؛ وذلك لإن الصـراع مع الاحتلال الإسرائيلي على الأرض يجعل التوسـع العمراني في هذه الأماكن ضـرورة قصـوى، مهما كانت صفات الأرض الطبيعية.

---

[1] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة-Ocha (2009). *سياسة التخطيط الإسرائيلي في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية*، تقرير خاص، ديسمبر 2009، ص6.

[2] حنان، بوطغان (2019). *نمذجة التوسع العمراني بإستعمال نظم المعلومات الجغرافية(GIS)- دراسة حالة مدينة برج بوعريريج*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، ص62.

4.2.3 معايير تحديد الأراضي المتاحة والملائمة للتوسع العمراني الفلسطيني

أولا: الطابع الأمني والإداري للأرض

يعتبر أهم المعايير عند نمذجة الأراضـــي المتاحة للتمدد العمراني الفلســـطيني، حيث يفرض الاحتلال الإســـرائيلي على الشـــعب الفلســـطيني واقعا مرا؛ عبر ســـيطرته على نحو 64% من مســـاحة الضـــفة الغربية(تشـــمل المنطقة (ج)، ونطاق المحميات الطبيعية شـــرقي بيت لحم والخليل)، ومنع التمدد العمراني فيها بذرائع متعددة، ما يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التوسع العمراني في المناطق المصنفة (ج)، ومع انتهاء فترة خمس السنوات للاتفاق المرحلي منذ عام 1999، إلا أن إنشاء أي بناء في المنطقة (ج)، سواء كان منزلا خاصـا، أو حظيرة مواشـي، أو مشـروع بنية تحتية، يسـتلزم الحصـول على ترخيص من الإدارة المدنية التابعة لوزارة الدفاع الإســرائيلية، ويشــمل ذلك 70% من المناطق (ج)، التي تضــم مســتوطنات ومناطق عسكرية مغلقة، أما ما تبقى منها (نحو 30%)، فتطبق فيها إسرائيل سلسلة من القيود التي تحد بصـــورة بالغة من إمكانية الحصـــول على تراخيص بناء، وللحصـــول على ترخيص للبناء يجب أن يكون المقترح متوافقا مع المخططات التنظيمية–الإقليمية أو الهيكلية أو المفصـــلة، وفعليا لا تســـمح الســـلطات الإســـرائيلية للفلســـطينيين عموما بالبناء إلا في حدود مخطط تفصـــيلي أو خاص، أعدته الإدارة المدنية الإســـرائيلية، ولا تشـــمل هذه المخططات ســـوى أقل من 1% من المنطقة (ج)، معظمها عليه مبان قائمة أصـلا، ولم يصـادق على مثل هذه المخططات سوى في عدد محدود من القرى الفلسـطينية، وذلك لا يلبي الاحتياجات التوسعية للمجتمعات الفلسطينية[1]، الخريطة (14) ننظر ملحق (ج).

يظهر مما سبق وجود نحو 3620كم^2، حوالي 64% من مساحة الضفة الغربية، في نطاق السيطرة الأمنية والإدارية الإسـرائيلية؛ لذلك تم اسـتبعادها من نطاق الأراضـــي المتاحة في الوقت الراهن للتوسـع العمراني الفلسطيني، وفي المقابل أعطيت المناطق (أ، ب) درجة إتاحة عالية للتوسع العمراني، ينظر الجدول (6).

---

1 Ocha.(2009). *سياسة التخطيط الإسرائيلي في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية*، مرجع سابق، ص2.

ثانيا: قيمة الأرض الزراعية

تصنف الأراضي في الضفة الغربية إلى مستويات عدة، تبعا لقيمتها الزراعية وخصوبة تربتها، وتشمل الأراضي ذات القيمة الزراعية العالية، والمتوسطة، والمنخفضة، وأيضا الغابات الحرجية، وتبلغ مساحة الأراضي ذات القيمة الزراعية العالية في الضفة الغربية نحو 532كم^2، 37% منها فقط في نطاق السيطرة الإدارية الفلسطينية، ويجب الأخذ بعين الإعتبار أن يتم التوسع العمراني للتجمعات الفلسطينية في المناطق منخفضة القيمة الزراعية قدر الإمكان؛ لأن الأرض الزراعية تعد عاملا مهما لتعزيز المواطن الفلسطيني، وتحقيق استقلاله الاقتصادي، وبناء على ذلك أعطيت الأرض عالية القيمة الزراعية والغابات الحرجية درجة ملاءمة منخفضة للتمدد العمراني، والأراضي منخفضة القيمة الزراعية أعطيت درجة ملاءمة عالية للتمدد العمراني، ينظر الخريطة (15) ملحق (ج).

ثالثا: نمط استعمالات الأرض

يحدد هذا المعيار استخدامات الأراضي في الضفة الغربية، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار النمط الاقتصادي، أو الزراعي، أو العام لكل وحدة مكانية، ومنه يتم تفضيل وحدة مكانية على أخرى في عملية المفاضلة للتوسع العمراني، فمثلا الأراضي المفتوحة الجرداء، تعتبر الأكثر ملاءمة للتمدد العمراني، وفي المقابل الأراضي تعتبر الأراضي ذات الإشغال الصناعي، أو الزراعي المروي ذات درجات ملاءمة أقل، والخريطة (16) ننظر ملحق (ج) توضح درجات الملائمة لكل حيز مكاني.

رابعا: مناطق التنوع الحيوي

يعد التنوع الطبيعي عاملا مهما في المفاضلة المكانية؛ وذلك لأسباب تتعلق بحماية البيئة الطبيعية بمقوماتها الجمالية، لذا أعطيت مناطق التنوع الحيوي في الضفة الغربية درجة ملاءمة منخفضة فيما يخص التمدد العمراني، والمناطق قليلة التنوع الحيوي، أعطيت درجة ملاءمة عالية للتمدد العمراني المستقبلي، ينظر الخريطة (17) ملحق (ج).

خامسا: المناطق العمرانية

يقسم هذا المعيار الضفة الغربية إلى قسمين، الأول: منطقة امتداد عمراني قائم فعلا، وجرى استبعادها من عملية المفاضـــلة للتوســـع العمراني، والثاني: مناطق فارغة لا تشـــهد امتدادا عمرانيا، وتم اعطاؤها درجة ملاءمة عالية للتوسع العمراني الفلسطيني المستقبلي، ينظر الخريطة (18) ملحق (ج).

سادسا: شبكات الطرق

تنتشـر شـبكات الطرق على نطاق واسـع في أرجاء الضـفة الغربية، وتنقسـم إلى طرق رئيسـية، وإقليمية، ومحلية، وتم في عملية الملاءمة المكانية لنطاق التوســـع العمراني المســـتقبلي، مراعاة عدم الاعتداء على حرم الطريق، حيث تم أخذ المســـافة القانونية لحرم الطريق، والتي تبلغ 20م للطرق الرئيســـية كحد أدنى، و15م للطرق الإقليميـة، و12متر للطرق المحليـة[1]، ومن خلال (Arc map)، تم عمـل حرم(buffer) لشبكات الطرق حسب تصنيفها، وبلغت المساحة الإجمالية لحرم الطرق نحو 146كم^2، فتم استبعادها من عملية الملاءمة المكانية للتوسع العمراني، ينظر الخريطة (19) ملحق (ج).

بعد دراسـة المعايير السـابقة، تم استبعاد الأراضـي غير المتاحة أمنيا للتوسـع العمراني، التي تضـم مناطق سيطرة الاحتلال الإسرائيلي المباشرة، وكذلك تم استبعاد المناطق العمرانية القائمة، وما تبقى من مساحات تم اخضاعها لوزن نسبي متساوٍ تقريبا، بحيث تعطي مؤشرا واضحا عن الأراضي الملاءمة للتوسع العمراني الفلسطيني، وفي هذا النظام تتميز بيئة المعلومات الجغرافية بنظرة شمولية في تقييم ملاءمة الأرض للتوسع العمراني؛ فهي تراعي أهمية كل معيار في عملية المفاضـــلة، وتعطي المعايير الأهم وزنا أكبر من غيرها، وذلك من خلال ما توفره بيئة نظم المعلومات الجغرافية من أدوات تحليلية تســاعد إبراز المســاحات الأمثل للتوســـع العمراني، مثل أداة (weighted overlay)، إذ يشـــترط أن يكون مجموع الأوزان(المعايير) فيها 100%، ويتم ذلك عبر بناء النموذج الهيكلي (Model Builder)[2].

---

1 عوض الله، فيصل (2013). *دليل السلامة المرورية على الطرق في فلسطين*، وزارة النقل والمواصلات، فلسطين، ص18.

2 شتية، ضرغام وغضية، أحمد (2018). إختيار أفضل المواقع لمكبات النفايات في الضفة الغربية بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، *مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والإجتماعية*، العدد4، المجلد45، ص109.

جدول (6)

المعايير المتبعة لتحديد الأراضي المتاحة والملائمة للتوسع العمراني الفلسطيني

الطبقات (Layers) المعايير	التصنيفات الثانوية	مقياس الملائمة 5 – 1	الوزن النسبي للمعايير في عملية الملائمة
التصنيف الأمني والإداري للأرض	أراض غير متاحة أمنيا للتوسع العمراني	مستبعد	%20
	أراض متاحة أمنيا للتوسع العمراني	5	
قيمة الأرض الزراعية	أراض عالية القيمة الزراعية	1	%20
	أراض متوسطة القيمة الزراعية	2	
	أراض منخفضة القيمة الزراعية	5	
	غابات حرجية	1	
نمط إستعمالات الأرض	أراض غير متاحة (عمران، مستوطنات،..)	مستبعد	%20
	أراض زراعية وصناعية وغابات	1	
	مزارع حمضيات وفواكه	2	
	أراض زراعة بعلية وزيتون	3	
	أراض غير مزروعة وتصلح للزراعة	4	
	أراض مفتوحة (جرداء) وأعشاب	5	
التنوع الحيوي	مناطق ذات تنوع حيوي	1	%15
	مناطق لا يوجد بها تنوع حيوي	5	
مناطق الإمتداد العمراني	مناطق امتداد عمراني قائم	مستبعد	%15
	مناطق لا يوجد بها امتداد عمراني	5	
شبكات الطرق	حرم الطرق	مستبعد	%10
	خارج حرم الطرق	5	
المجموع			**%100**

المصدر: اعداد الباحث، 2022.

شكل (2)

نموذج model المستخدم في عملية المفاضلة المكانية في برنامج Arc map

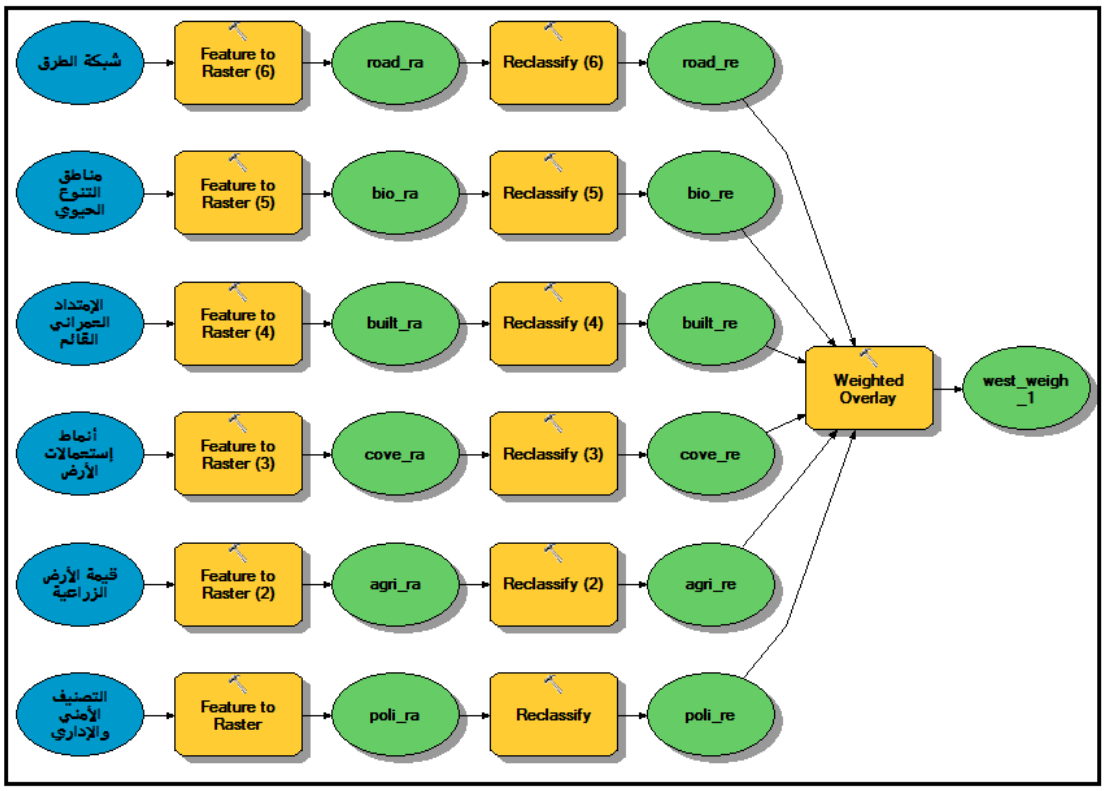

المصدر: اعداد الباحث، 2022.

تعتمد هذه الدراسة على منهج المنطق الضبابي (fuzzy logic) في تحديد الموقع الأمثل للتوسع العمراني، وتعتمد هذه التقنية على مبدأ التراكب الموزون للطبقات (weighted overlay)، حيث يتم إعطاء وزن لكل طبقة، وقيمة هذا الوزن هي التي تحدد مدى تأثير كل طبقة من الطبقات على تحديد الموقع الأمثل للتوسع العمراني، وفي هذه الحالة يكون الناتج النهائي تصنيف المواقع حسب مدى قابليتها وملاءمتها(فهي تتراوح ما بين مناطق مستبعدة للتوسع العمراني، و مناطق ملائمة، ومناطق متوسطة الملاءمة، ومناطق قليلة الملاءمة)، ويتم تمييز هذه التدرج بالألوان عند إخراج الخريطة النهائية، بينما في المنهج

التقليدي(logic) يكون الناتج النهائي للخريطة إما مناطق ملائمة، ويخصـــص لها لون معين، أو مناطق غير ملائمة وتأخذ لونا آخر[1].

4.2.4 مدى ملاءمة الأرض وإتاحتها للتوسع العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية

تظهر الخريطة الآتية المناطق المتاحة من جهة، والملائمة من جهة أخرى، للتوسـع العمراني المسـتقبلي للتجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية:

خريطة (20)

درجة ملاءمة الأرض للتمدد العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية

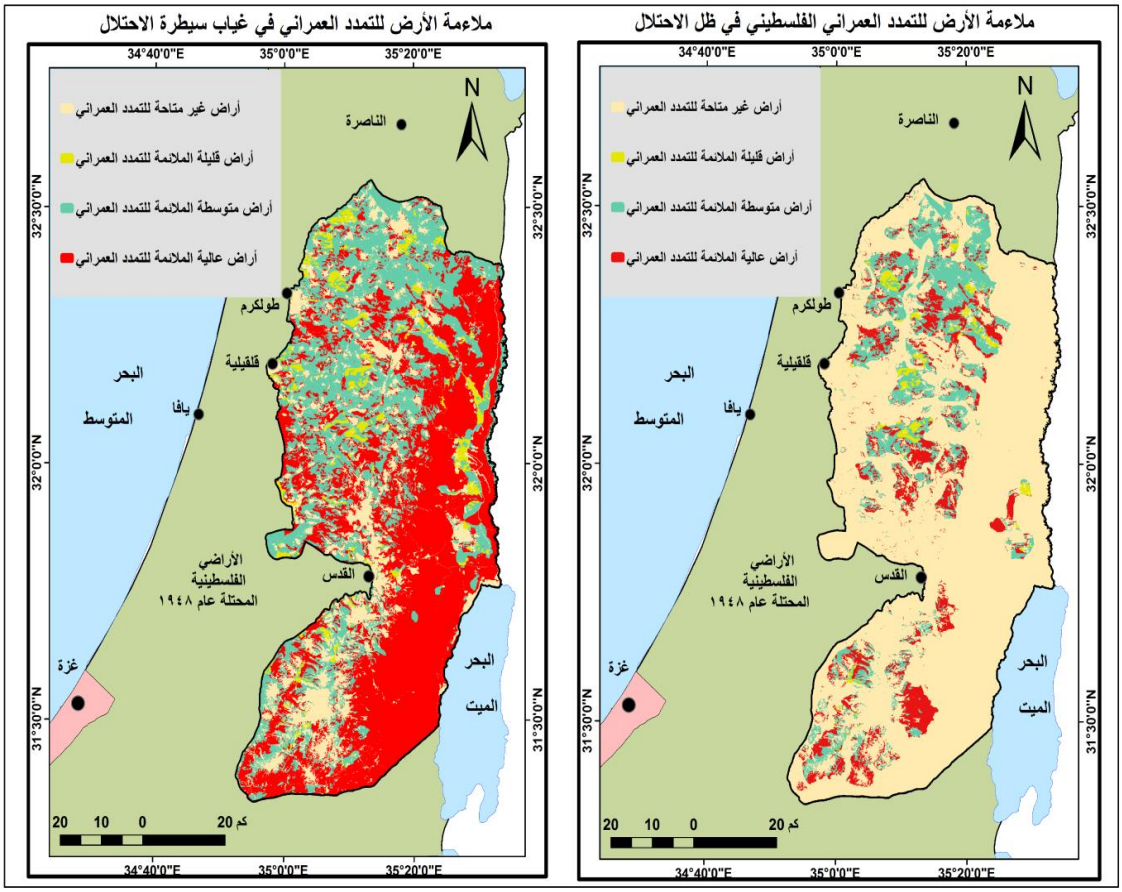

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات.Geomolg

[1] درويش، حنان (2016). تطوير منهجية جديدة في تحليل اختبار الموقع الأمثل لمنشأة ما بإستخدام المنطق الضبابي شمن بيئة أنظمة المعلومات الجغرافية، *مجلة جامعة البعث*، المجلد 38، العدد 51، ص112.

يظهر من تحليل الخريطة السابقة أن المساحة المتاحة والملائمة بشكل كبير للتوسع العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية صغيرة، وبلغت نحو 541كم^2، أي حوالي 9.5% من مجمل مساحة الضفة الغربية، في حين بلغت مساحة الأراضي غير المتاحة للتوسع العمراني الفلسطيني نحو 76% من مساحة الضفة، معظمها غير متاح؛ بسبب السيطرة المباشرة للاحتلال الإسرائيلي على الأرض، ينظر الجدول (8)، وبناء عليه فإن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية يعد عائقا مباشرا أمام التوسع العمراني الفلسطيني في السنوات القادمة؛ فهو يفرض عدم إمكانية التوسع العمراني في معظم أرجاء الضفة الغربية، ما يوجه النظام العمراني الفلسطيني ليكون أشبه بالجزر السكانية المكتظة في السنوات القادمة، بفعل التوجه نحو التوسع العمراني الرأسي أكثر من التمدد الأفقي، وهو ما يعني مساحة أقل من الأرض، وعددا أكبر من السكان، كما يخلق هذا الواقع الأمني الذي يفرضه الاحتلال العديد من الآثار السلبية المباشرة على التجمعات الفلسطينية، لعل أهمها جعل الكثير من التجمعات الفلسطينية تعاني نقصا في المساحات التوسعية لعمرانها، فتظهر العشوائية في التخطيط، ويبدأ الاعتداء على الأراضي الزراعية.

تجدر الإشارة إلى أنه في حال استثناء المعيار السياسي والأمني من عملية المفاضلة المكانية، والمتمثل في سيطرة الاحتلال على نحو 64% من مساحة الضفة الغربية، فإنه سترتفع مساحة الأراضي الملائمة بشكل كبير للتوسع العمراني الفلسطيني، لتبلغ حينها نحو 47% من مساحة الضفة الغربية، حيث إن صغر المساحات الملائمة للتوسع العمراني للتجمعات الفلسطينية يرجع بالأساس إلى الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ينظر الخريطة (20)، التي تبين نطاق التوسع العمراني الفلسطيني في حال غياب سيطرة إسرائيل على المناطق (ج).

جدول (7)

درجة ملاءمة الأرض للتوسع العمراني الفلسطيني حسب المعايير المتبعة

ملاءمة الأرض للتمدد العمراني الفلسطيني في الضفة الغربية	في ظل سيطرة الاحتلال على الأرض		في غياب سيطرة الاحتلال على الأرض	
	(المساحة/كم^2)	النسبة	(المساحة/كم^2)	النسبة
أراض غير متاحة	4279	%76	1027	%18
أراض عالية الملائمة	541	%9.5	2642	%47
أراض متوسطة الملائمة	758	%13	1765	%31
أراض قليلة الملائمة	77	%1.5	221	%4
المجموع	**5655**	**%100**	**5655**	**%100**

المصدر: اعداد الباحث، 2022.

4.2.5 تآكل الأراضي المتاحة للتوسع العمراني – حالة مدينتي طولكرم وقلقيلية

تشهد المدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية حصارا إسرائيليا خانقا يقف أمام توسعها العمراني، ويحول دون تطبيق الأسس والمعايير التنظيمية المستدامة، ودفع نقص الأراضي إلى الاعتداء على المزيد من الأراضي الزراعية، بخاصة في ظل التسارع الكبير في وتيرة البناء، والتوسع العمراني، حيث تضاعفت مساحة الكتلة العمرانية في الضفة الغربية وفقا لبيانات مركز المعلومات الجيومكانية وخرائطه في فلسطين (Geomolg) من 367كم^2 عام 2007، إلى نحو 760كم^2 عام 2016، وذلك خلال تسع سنوات فقط، وتعاني العديد من المدن الفلسطينية حصارا خانقا تفرضه عليها الأنشطة الاستيطانية، كما هو الحال في مدينتي طولكرم وقلقيلية، فهذه المدن تقع على حدود أراضي 1948 المحتلة التي تحدها بشكل مباشر من الجهة الغربية، ويلتف الجدار العازل حولها ليسلب منها مساحات كبيرة، ويجعلها تفقد أراضيها الملائمة للتوسع العمراني.

تشكل مساحة المناطق المصنفة (ج) في محافظة قلقيلية نحو 74% من أراضيها، و لايمكن للفلسطينيين التوسع فيها؛ بسبب اجراءات الاحتلال الذي يمنع إصدار رخص البناء، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية

في المناطق القريبة من المستوطنات، في حين أن مدينة قلقيلية نفسها قد استنفذت تقريبا المساحات المتاحة للتوسع العمراني، حيث يعيش نحو نصف سكان المحافظة في 2% من مساحتها، ويتركز معظم السكان في المنطقة (أ) التي تقع في داخل مدينة قلقيلية فقط، وتبلغ مساحتها 3.6كم^2، أي حوالي 2% من مساحة المحافظة، ويعيش في هذه الرقعة الصغيرة نحو 53 ألف فلسطيني، أي حوالي 46.5% من سكان المحافظة، وتدل سياسات الاحتلال على سعيه لتجميع الفلسطينيين في مناطق محددة، لتسهيل السيطرة عليهم، فيما يتفرد الاحتلال بالمساحات المتبقية حول مدينة قلقيلية[1]، ننظر الخريطة (21) ملحق (ج).

أما في مدينة طولكرم فإن الجدار يتلف محاصرا المدينة من الجهة الغربية، مصادرا بذلك الآف الدونمات؛ ما جعل الزحف العمراني يتجه شرقا، ويلتهم الأراضي السهلية ذات القيمة الزراعية المرتفعة، وبذلك تعاني المدينة اليوم من نقص المساحات المخصصة للبناء في جميع الاتجاهات، حيث تفرض سلطات الاحتلال قيودا على البناء في المناطق (ج)، التي تمتد بمحاذاة المدينة من الشرق، ننظر الخريطة (21) ملحق (ج).

4.3 المعيار الديمغرافي (السكان)

يمثل السكان اللبنة الأساسية، والركن الأهم في تكوين الدولة؛ فالعنصر البشري يماثل أهمية الروح في جسد الإنسان، ومن دونه تكاد تنعدم أهمية الأرض مهما امتدت حدودها، وكلما زادت الكتلة البشرية، وكانت أكثر تفاعلا وانسجاما مع بعضها البعض، كان لها القدرة على بناء المجتمع، وتكوين الوطن، في منظومة جامعة تسمى (الدولة).

يسعى الاحتلال لتغيير الواقع الديمغرافي في فلسطين؛ في سبيل سلب الهوية الوطنية لهذه الأرض، فبعد أن كان العنصر الديمغرافي على أرض فلسطين جله من العرب، وكان عدد اليهود لا يتجاوز 1500 شخص عام 1837، إلا أنه ارتفع بعد ذلك بشكل تدريجي منذ بدأت موجات الهجرة الصهيونية في نهاية

[1] زايد، وليد (2019). *واقع الاستيطان والجدار الفاصل في مدينة قلقيلية*، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول، ص9.

القرن التاسع عشر تفد إلى فلسطين، وأصبحت اكثر انتظاما بعد تأسيس الحركة الصهيونية العالمية في بال 1897، وقد أدت هذه الموجات المتتالية إلى تغيرات جوهرية في البنية السكانية في فلسطين، ففي عام 1922 أصبح اليهود يشكلون 12.9% من السكان، ثم ارتفعت هذه النسبة حين صدر قرار التقسيم عام 1947 لتبلغ نحو 31.7% من السكان[1].

يعود تاريخ الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية إلى العام 1967، وقبل هذا العام كانت الضفة الغربية وقطاع غزة، هي الجزء المتبقي من فلسطين الذي لم يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي ذلك الوقت كان عدد الفلسطينيين في مجمل الضفة الغربية نحو 654 ألفا[2]، وبعد أيام على احتلال الضفة الغربية 1967، بدأت عمليات التوطين الإحلالية للصهاينة الوافدين من شتى أنحاء العالم، وأصبح الصراع الديمغرافي في الضفة الغربية خطرا يهدد إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، وأصبح من الصعوبة بمكان أن تكون الضفة الغربية محور الدولة الفلسطينية في ظل التزايد الكبير في أعداد المستوطنين، حيث بلغ عدد المستوطنين في العام 2020 نحو 712 ألفا، ويشكلون بذلك نحو 19% من مجمل الكتلة الديمغرافية في الضفة الغربية على حدود 1967، ينظر الجدول (8).

1) المريني، ندى.(2011). **مرجع سابق**، ص170-177.

2) خواجا، مصطفى.(2015). **الخصائص الديمغرافية للفلسطينيين تحت الإحتلال**، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، حيفا، ص6.

جدول (8)

تطور أعداد الفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية 1967-2020

	الفلسطينيون			المستوطنون			مجموع الكتلة الديمغرافية على حدود 67
	العدد الكلي	النسبة من إجمالي الكتلة الديمغرافية	معدل النمو السكاني	العدد الكلي	النسبة من إجمالي الكتلة الديمغرافية	معدل النمو السكاني	
1967	654,000	%100	–	–	–	–	654,000
1997	1,873,476	%85.2	%186	326,053	%14.8	–	2,199,529
2007	2,350,583	%82.8	%25	487,618	%17.2	%50	2,838,201
2017	2,881,957	%81.5	%23	653,423	%18.5	%34	3,535,380
2020	3,053,183	%81.1	%6	712,815	%18.9	%9	3,765,998

المصدر: اعداد الباحث، 2022، إعتمادا على بيانات:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير السنوي، ص52
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، ملخص النتائج النهائية للتعداد،ص67.

يتبين من الجدول السابق أن معدل النمو السكاني للمستوطنين في الضفة الغربية آخذ بالارتفاع بشكل أكبر من الفلسطينيين؛ وذلك بفعل الزيادة غير الطبيعية، الناتجة عن موجات الهجرة الاستيطانية إلى مستعمرات الضفة الغربية، فيمكن أن نلاحظ أن معدل نمو المستوطنين بين عامي 1997-2020 بلغت 119%، في حين معدل النمو السكاني للفلسطينيين في الفترة نفسها بلغ نحو 63% فقط، ومن المرجح أن ترتفع نسبة المستوطنين في الضفة الغربية في السنوات القادمة؛ ليس فقط بسبب حملات التوطين الصهيونية للمهاجرين اليهود، إنما أيضا بسبب انخفاض معدل الزيادة الطبيعية للفلسطينيين، فهي آخذة بالانخفاض، ويستدل على ذلك من انخفاض معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية، والذي كان يبلغ في العام 1999 نحو 4.1 مولودا لكل امرأة، بينما انخفض إلى 3.8 مولودا في عام 2019[1]، وتشير التقديرات إلى أن المعدل السنوي لنمو المستوطنين بين عامي 1967-1993، بلغ نحو 4200 مستوطن، وبين

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). *الفلسطينيون في نهاية عام 2021*، ص27.

عامي 1986–1996، قد بلغ نحو 9600 مستوطن، ثم ارتفع المعدل السنوي لنمو المستوطنين ليبلغ نحو 12000 بين عامي 1994–2000[1]، وتبرهن هذه الزيادة المتتابعة في نمو المستوطنين على عزم إسرائيل تهويد الضفة الغربية، وفرض سياسة الأمر الواقع فيها، ما يؤثر على مسارات الحل السياسي في المستقبل.

تتركز الكتلة الديمغرافية للمستوطنتين في الجزء الأوسط من الضفة الغربية، وتحديدا في مدينة القدس ومحيطها، أو المنطقة المخططة لما يسمى القدس الكبرى، التي تمتد من رام الله، إلى الخليل ومن أريحا إلى بيت شيمش (داخل الأراضي المحتلة عام 1948)، ويبلغ عدد المستوطنين في هذا الحيز نحو 422246 مستوطنا، يمثلون 59.2% من عدد المستوطنين في الضفة الغربية[2]، ينظر الخريطة (22) ملحق (ج).

1) شلايل، عمر.(2013). **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ص 461.

2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2020). **المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، التقرير الإحصائي السنوي2020، ص35.

جدول (9)

توزيع أعداد الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين حسب المحافظة

	الفلسطينيون 2020		المستوطنون 2020	
	العدد	النسبة من سكان المحافظة	العدد	النسبة من سكان المحافظة
جنين	332050	%98.9	3553	%1.1
طولكرم	195341	%97.8	4414	%2.2
نابلس	407754	%95.0	21176	%5.0
قلقيلية	119042	%74.7	40391	%25.3
سلفيت	80225	%62.6	47905	%37.4
رام الله والبيرة	347818	%71.4	139386	%28.6
القدس	461666	%58.1	332294	%41.9
طوباس	64507	%96.2	2541	%3.8
اريحا والأغوار	52355	%87.5	7508	%12.5
بيت لحم	229884	%71.4	92183	%28.6
الخليل	762541	%97.3	21464	%2.7
الضفة الغربية	3053183	%81.1	712815	%18.9

المصدر: اعداد الباحث،2022، إعتمادا على بيانات:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التقرير السنوي، ص52.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد السكان المقدر في منتصف العام حسب المحافظة، أنظر الرابط: https://bit.ly/3JjPvC9.

يمكن تقسيم محافظات الضفة الغربية تبعا للتركز الاستيطاني إلى قسمين رئيسين:

أولا: محافظات ذات تركز استيطاني مرتفع، وتضم القدس ورام الله وبيت لحم وسلفيت وقلقيلية، وتمتد في الجزء الأوسط من الضفة الغربية، وتشكل هذه المحافظات نحو 40% من مساحة الضفة الغربية، ويعيش فيها أكثر من 650 ألف مستوطن، أي نحو 92% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وتبلغ في هذه المحافظات نسبة المستوطنين و الفلسطينيين 35%و65% على التوالي.

ثانيا: محافظات ذات تركز استيطاني متوسط ومنخفض، وتضم جنين، وطولكرم، ونابلس، وطوباس، واريحا، والخليل، وتشكل نحو 60% من مساحة الضفة الغربية، ويعيش في هذه المحافظات نحو 60 ألف

مســتوطن (أي 8% من إجمالي عدد المســتوطنين في الضــفة الغربية)، وتبلغ في هذه المحافظات نســبة المستوطنين والفلسطينيين 3% و 97% على التوالي، ينظر الخريطة (23).

خريطة (23)

نسبة المستوطنين من اجمالي الكتلة الديمغرافية في محافظات الضفة الغربية، 2020

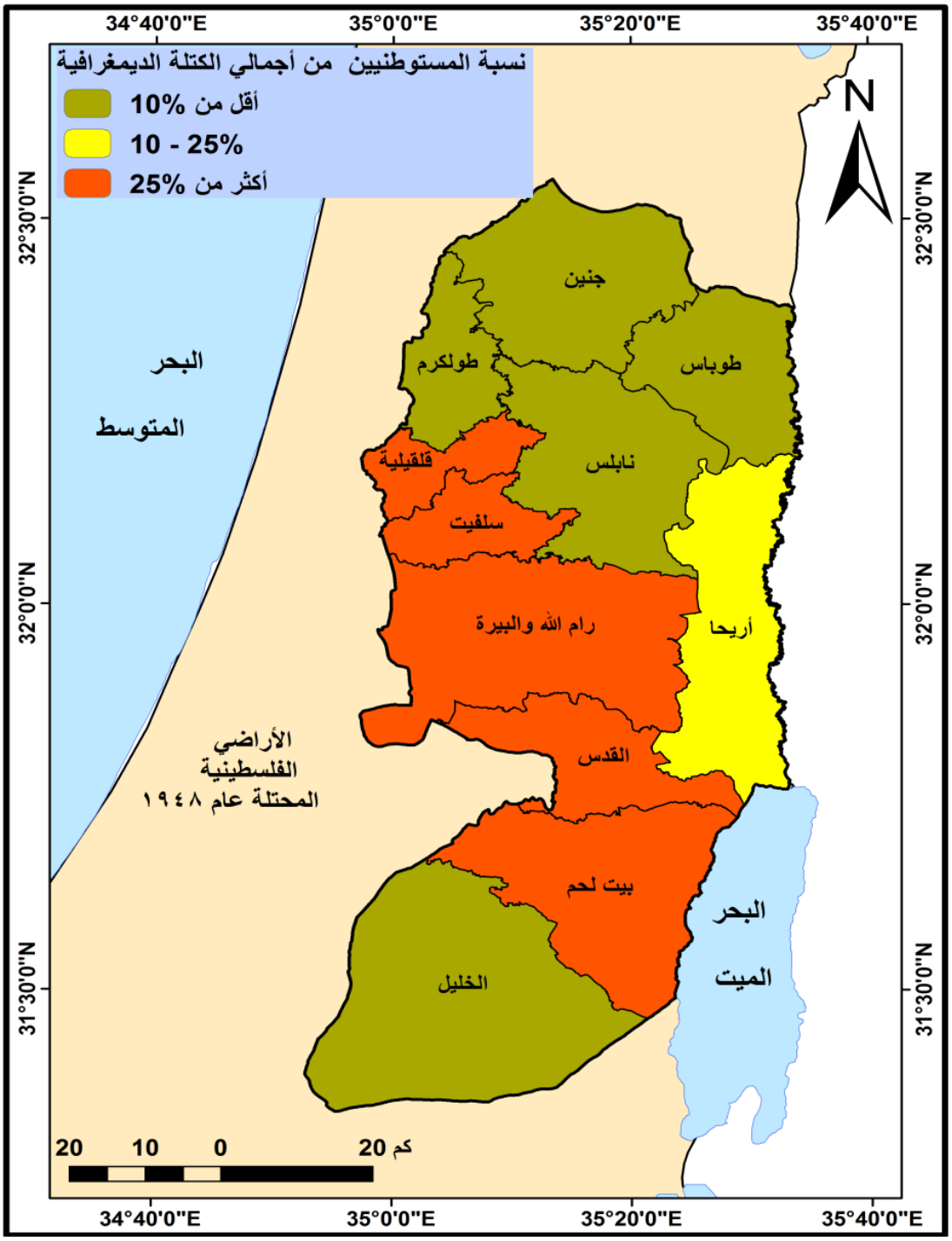

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالإعتماد على بيانات Geomolg، والجهاز المركزي للإحصاء.

يتبين مما سبق أن التوزيع الجغرافي للمستوطنين يتفاوت بين محافظات الضفة الغربية؛ حيث يشكل المستوطنون أكثر من ثلث الكتلة البشرية في مجموع خمس محافظات تمتد وسط الضفة الغربية، وهي القدس، ورام الله، وبيت لحم، وسلفيت، وقلقيلية، ويبلغ عدد المستوطنين في هذه المحافظات أكثر من 650 ألفا، ما نسبته حوالي 92% من عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وتمتد هذه المحافظات في النطاق الأوسط من الضفة الغربية؛ ما يعكس الحرص الإسرائيلي على تمزيق التواصل الديمغرافي الفلسطيني في الضفة الغربية، وخلق أسفين ديمغرافي استيطاني يمتد في محيط مدينة القدس، وبذلك يتم فصل جنوب الضفة الغربية (مدينة الخليل) التي يعيش فيها 25% من فلسطيني الضفة الغربية عن المحافظات الشمالية.

تعتبر هذه التحولات الديمغرافية التي تشهدها الضفة الغربية على مدى العقود الخمسة الأخيرة؛ إنعكاسا واقعيا لما أقرته المشروعات الاستيطانية منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، فمشروع آلون الذي يعتبر خارطة طريق للنشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، قد سعى لتكريس الاستيطان في محيط القدس ووصولا إلى الأغوار، لتوفير عمق استراتيجي للكيان المحتل، وفصل أجزاء الضفة الغربية عبر الأسافين الاستيطانية الممتدة شرقا نحو الأغوار، مثل أصبع كيدوميم في قلقيلية، وأصبع أريل في سلفيت، وكذلك تطويق رام الله من الجنوب عبر مستوطنات غلاف القدس، وتعزيز الاستيطان في شرق القدس وشمالها، وتسمين مستوطنات جفعات زئيف، وبسجات زئيف، وكتلة أدوميم شرق القدس، وأيضا فإن تعزيز الاستيطان شرق رام الله، لا يعكس تطويق المدينة، ومنعها من النمو العمراني فقط، بل يدل على الأجندة الاستيطانية الرامية لوصل القدس بمنحدرات غور الأردن، وفصل الضفة الغربية بالكامل إلى كتلتين: شمالية وجنوبية[1].

1 محسن، صالح، وآخرون (2020). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019*، مرجع سابق، ص 168–176.

يظهر أثر العامل الديمغرافي على مستقبل الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967 من جوانب رئيسية عدة:

أولا: ارتفاع معدل النمو السكاني للمستوطنتين، فقد بلغ 9% بين عامي 2017–2020، بينما بلغ 6% في الفترة نفسها للفلسطينيين؛ ينظر الجدول (10)، وهذا ما يجعل الضفة الغربية في خضم صراع ديمغرافي، يؤثر على البنية السكانية فيها، ويؤثر أيضا على قيام الدولة الفلسطينية على حدود 1967، بخاصة في ظل تراجع معدل النمو السكاني الفلسطيني، وانخفاض خصوبة المرأة الفلسطينية، في ظل تزايد الهجرة الصهيونية إلى مستعمرات الضفة الغربية.

ثانيا: تركز الكتلة الأكبر من المستوطنين في نطاق محافظة القدس، والتي تضم القدس الشرقية، حيث يبلغ عدد المستوطنين ضمن حدود محافظة القدس نحو 332294 مستوطنا[1]، أي ما نسبته نحو 47% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وفي الميزان الديمغرافي مع الفلسطينيين، فإنهم يشكلون نحو 42% من إجمالي الكتلة الديمغرافية في محافظة القدس، ويشير تركز النشاط الاستيطاني في محيط مدينة القدس إلى سعي حكومة الاحتلال إلى إغلاق مسار الحل السياسي القائم على اعتبار القدس عاصمة للفلسطينيين، والدولة الفلسطينية المستقبلية.

4.3.1 الكثافة السكانية لتجمعات الضفة الغربية في ظل الاستيطان

تعد الكثافة السكانية مؤشرا عاما على جودة الحياة في أي تجمع سكاني، وتتأثر الكثافة السكانية في الضفة الغربية بفعل الإنشطة الاستيطانية المتعاقبة على أراضيها منذ عام 1967، وعند الأخذ بعين الاعتبار مساحة الضفة الغربية البالغة نحو 5655كم2، ويعيش عليها نحو 3 ملايين فلسطيني، فإن الكثافة السكانية العامة تبلغ نحو 530 نسمة/كم^2، ولكن هذه الصورة تختلف تماما عند الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). *المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية*، التقرير الإحصائي السنوي 2020، ص56.

الاستيطانية في الضفة الغربية، التي تسعى لحصر الفلسطينيين في معازل حضرية(كانتونات)، وعندما نجد أن الإحتلال الإسرائيلي يسيطر على نحو60% من الضفة الغربية، فإن الكثافة السكانية الفلسطينية سترتفع لتبلغ نحو900نسمة/كم^2، بحيث يتم حصر أكبر عدد من الفلسطينيين على أصغر مساحة ممكنة من الأرض، الأمر الذي يخلق نمطا حضريا مزدحما، يفتقد أسس التنمية المستدامة، ويفتقر للمساحات الكافية لتلبية حاجاته الاقتصادية، والمعيشية.

يسعى الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الأراضي ذات الكثافة السكانية الفلسطينية المنخفضة، كما في الأغوار، وطرد سكانها نحو المدن، والبلدات الفلسطينية مرتفعة الكثافة، بما يضمن له ضم أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من السكان العرب، ويتضح أن سياسة تجميع سكان الضفة الغربية، وحصرهم في رقع جغرافية محددة، تمثل سياسة ممنهجة، لم تبدأ فقط في نكبة فلسطين، ثم حرب النكسة عام 1967، التي جعلت 26.3% من سكان الضفة الغربية لاجئين[1]، بل إن دولة الاحتلال تمارس هذه السياسة لغاية اليوم عبر هدم تجمعات كاملة في الأغوار، والمناطق الريفية، ويستدل على ذلك عند معرفة أن 77% من الفلسطينيين يعيشون في مناطق حضرية[2]، أي أن تحضر المجتمع الفلسطيني يمثل ظاهرة يسعى الاحتلال لتكريسها؛ في سبيل السيطرة على المساحات الفارغة والمتخلخلة سكانيا في الضفة الغربية.

4.3.2 البعد الديمغرافي والسياسي لمخيمات الضفة الغربية

يعيش نحو 242 ألف فلسطيني في 19 مخيم في الضفة الغربية، ويمثل هذا العدد ما نسبته حوالي 25% من إجمالي اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأونروا، البالغ عددهم أكثر من 800 ألف لاجئ في الضفة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). *الفلسطينيون في نهاية عام 2021*، ص25.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2018). **تقرير بمناسبة يوم الإسكان العربي**، تاريخ الزيارة 2022/2/15، أنظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3266

الغربية[1]، وبحسب وكالة الأونروا فإنه لا تزيد مساحة أكبر المخيمات في الضفة الغربية عن كيلومتر مربع واحد، وبذلك تشهد كثافة سكانية مرتفعة جدا.

تزداد يوما بعد يوم معاناة سكان المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية؛ بفعل التنامي المتزايد في عدد السكان داخل هذه المخيمات، حيث يمثل تركها أمرا بالغ الصعوبة، نتيجة ارتفاع أسعار الأراضي في معظم المدن والبلدات الفلسطينية، فهناك مساحات واسعة في الضفة الغربية غير متاحة للتمدد العمراني الفلسطيني؛ نتيجة سيطرة الاحتلال عليها، ويعد مخيم طولكرم، ثاني أكبر المخيمات في الضفة الغربية، مثالا واضحا على ذلك؛ حيث يعيش فيه أكثر من 10 آلاف نسمة، على مساحة لا تتجاوز 0.18 كم^2(180 دونم)[2]، وبذلك باتت المدن الفلسطينية عاجزة عن ايجاد حلول للتوسع العمراني، في ظل النقص الكبير في المساحات المتاحة، الى جانب مشكلة المخيمات التي تتنامى بإستمرار في مراكز مدن الضفة الغربية.

يمثل نمط التكتلات الحضرية والعشوائية المكتظة التي يسعى الاحتلال لتكريسها في الضفة الغربية سياسة ممنهجة تهدف لتكبيل الشعب الفلسطيني، وذلك لغايات متعددة، أهمها:

أولا: ضمان تبعية هذه التكتلات البشرية لإسرائيل إقتصاديا، فهي غير قادرة على تلبية أدنى متطلباتها المعيشية، ولا تمتلك من الموارد، والأراضي ما يسمح لها بالإنتاج، والتطور، فتبقى محرومة من الإستقلال، والإكتفاء الذاتي.

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017). *اللاجئون الفلسطينيون المسجلون المقيمون في المخيمات*، تاريخ الزيارة 2022/2/18، أنظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Refugees-in-camps-in-diaspora-2017.html

[2] وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين– الاونروا، مخيم *طولكرم للاجئين*، تاريخ الزيارة 2022/2/18، ينظر الرابط: https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

ثانيا: تسعى إسرائيل لإختراق انتماء المواطن الفلسطيني لأرضه، عبر تجوعيه، وتركيعه داخل هذه الجزر البشرية المكتظة، وتحفيزه للعمل داخل إسرائيل؛ بحيث تصبح الكتلة البشرية في الضفة الغربية أيدي عاملة رخيصة نسبيا، فهي تحقق منافع كبيرة للإقتصاد الاسرائيلي؛ نتيجة لإرتباط إقتصاد الضفة الغربية بإسرائيل بشكل كبير، وإغراق الأخيرة لمنتجاتها في أسواق الضفة الغربية.

ثالثا: إن هذا النمط العمراني المكتظ الذي تسعى إسرائيل لتكريس وجوده في الضفة الغربية، يعرقل إقامة دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا، ويحولها لبؤر سكانية بائسة، ومزدحمة، غير قادرة على تدعيم أسس دولة فلسطينية مستقلة، وقوية.

الفصل الخامس

السيناريوهات الجيوسياسية المطروحة والمحتملة في ظل الوضع الراهن وإحتمالات ضم أجزاء من الضفة الغربية

تكاد تصبح جميع مشروعات التسوية المقترحة للصراع غير قابلة للتنفيذ، بفعل سياسات الاحتلال المستمرة في تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، وفي ظل سعي إسرائيل لضم المستعمرات وأجزاء من الضفة الغربية، أهمها الأغوار ذات البعد الاستراتيجي، والاقتصادي للدولة الفلسطينية المرتقبة، فإنه لا بد من طرح السيناربوهات المحتملة في ظل الظروف الراهنة، وما يتلوها، ودراسة واقعية حل الدولتين والدولة الواحدة، وموقف الجانب الفلسطيني والصهيوني منهما، وكذلك دراسة السيناريو الأكثر واقعية، والمتمثل في سعي إسرائيل للإبقاء على الوضع الراهن، وتحقيق المكاسب على الأرض، كما يتناول هذا الفصل مستقبل المشروع الاستعماري الصهيوني في الضفة الغربية، وفلسطين بشكل عام، وأبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد وجوده.

5.1 حل الدولتين على حدود عام 1967

يتناول حل الدولتين في مفهومه قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وتضم الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون عاصمتها القدس الشرقية، بحيث تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل التي يكون نطاقها الجغرافي الأراضي المحتلة عام 1948، بحيث تسيطر بذلك إسرائيل على 78% من فلسطين التاريخية، وتستحوذ دولة فلسطين على الجزء المتبقي(22%)، ويستند هذا الحل إلى القرار الأممي (242)، الذي ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967، وقد ظهر هذا الحل في أعقاب ضعف الدعم الذي عانت منه منظمة التحرير الفلسطينية، وحالة الانقسام العربي تجاه القضية الفلسطينية، بخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1978، الأمر الذي دفع منظمة التحرير لقبول بدائل واقعية، وحد ذلك من طموحاتها بالتحرير الشامل في ظل تلك الظروف، ما دفعها

للقبول مبدئيا بحل الدولتين، وجاء ذلك في إعلان قيام دولة فلسطينية على أساس قرار الأمم المتحدة (242)، في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر عام 1988[1]، وبذلك دخل المفاوض الفسطيني للتوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 في سبيل إقامة دولة فلسطينية على أساس حل الدولتين بحدود عام 1967، ومع أن مخرجات اتفاق إعلان المبادئ قد أشارت إلى قيام دولة فلسطينية في ظل فترة انتقالية لمدة خمس سنوات، إلا أن تنامي عجلة الاستيطان في الضفة الغربية كان عاملا رئيسيا لانهيار هذه الحل في الوقت الراهن.

حل الدولتين في ظل تنامي الإستيطان

يمكن القول إن إنهاء الصراع الجيوسياسي في الضفة الغربية بالاعتماد على حل الدولتين، بات أحد المستحيلات؛ فهناك وقائع فرضها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية جعلت هذه الحل غير قابل للتطبيق؛ فمنذ عام 1967 تمكنت دولة الاحتلال الإسرائيلي من بسط نفوذها على مساحات كبيرة من الضفة الغربية(أكثر من 60%)، واستطاعت تكريس الاستيطان في محيط القدس الشرقية، التي كان من المفترض أن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة، وكما أشرنا في الفصول السابقة، فإنه بات يوجد أكثر من 150 مستعمرة إسرائيلية معترف بها رسميا من قبل حكومة إسرائيل، وأصبحت مدنا استيطانية تنتشر في أرجاء متفرقة من الضفة الغربية، بالإضافة إلى مئات البؤر والمواقع العسكرية والاستيطانية الأخرى، والتي يعيش بها أكثر من 700ألف مستوطن، وتتعمد إسرائيل إنهاء حل الدولتين كخيار للسلام مع الفلسطينيين عبر تشجيع عجلة الاستيطان في الضفة الغربية، والسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي، وفرض وقائع استيطانية وديمغرافية جديدة، تحول دون تجاهلها في أي حل مستقبلي، وبذلك تقضي على الوحدة الجغرافية للدولة الفلسطينية، كما أنها تسارع في تهويد مدينة القدس؛ فهي أساس قيام

[1] أبورشيد، أسامة (2015). *معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلسطينية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص3.

دولة فلسـطينية وفق حل الدولتين على حدود عام 1967، حيث تسـعى إسـرائيل لعزلها بشـكل كامل عن محيطها العربي، وتكريس الاستيطان والمستوطنين فيها.

الموقف الفلسطيني من حل الدولتين

يتمسك الوسط السياسي الفلسطيني بصفة رسمية بمبدأ حل الدولتين، ورغم انجراف الوضع الجيوسياسي الراهن بعيدا عن هذا الحل، إلا أن الرئيس الفلسـطيني محمود عباس ما زال متمسكا به، ويطالب إسـرائيل بالانسـحاب إلى حدود عام 1967، الأمر الذي يعبر عن غياب البدائل المتاحة أمام القيادة الفلسـطينية، ويعطي إسرائيل المزيد من الوقت لالتهام أكبر مساحة من الأراضي في الضفة الغربية.

الموقف الإسرائيلي من حل الدولتين

ترفض إسرائيل بشكل قاطع حل الدولتين على حدود عام 1967، وتعتبر أن هذا الحل سيمثل القضاء على حلم إسـرائيل الكبرى التي تبدأ من السـيطرة على فلسـطين بأكملها من نهرها إلى بحرها، ورغم ذلك أظهر بعض من قادة إسـرائيل منذ وقت طويل قبولا مشـروطا لحل الدولتين على حدود عام 1967، وقد أشـار أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسـرائيلي الأسـبق خلال مؤتمر أنابوليس إلى تمسـك إسـرائيل بمبدأ حل الدولتين، في حين لم يظهر الجانب الإسـرائيلي أي التزام واضـح لتنفيذ هذا المشـروع[1]، وكذلك اتبع رئيس الوزارء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو سياسة المراوغة عند التعاطي مع مشروع حل الدولتين، حيث اقترن قبول نتنياهو بحل الدولتين بشروط مسبقة، أهمها تجريد الدولة الفلسطينية من السلاح ومظاهر السيادة الرئيسية، واعتراف الدولة الفلسطينية بيهودية إسرائيل، ورفض تفكيك المستعمرات وتجميدها، وكذلك التخلي عن حق العودة، واسـتمرار بقاء القدس عاصـمة موحدة لإسـرائيل، وتعتبر هذه الشـروط كفيلة بتحويل تلك الدولة الفلسـطينية إلى فكرة هزيلة، وغير واقعية، بما يضـمن عدم قيامها، واسـتغل نتنياهو الرفض العربي لهذه

[1] السلعوس، علاء الدين (2018). مرجع سابق، ص73.

الشروط المسبقة، لوضع الكرة في الملعب العربي والدولي، وعدم المضي قدما في مفاوضات حل الدولتين على حدود عام1967[1].

تطالب إسرائيل بحدود آمنة وقابلة للدفاع وتستند بذلك للقرار الأممي 242، الذي أقر بحق الدول بحدود آمنة ومعترف بها، وخالية من التهديدات وأعمال العنف، وبذلك فحسب زعم إسرائيل فإن حدود عام 1967 المقترحة بين الدولتين، لا تعطي إسرائيل العمق الاستراتيجي الكافي للدفاع، بخاصة أنه من الصعب بمكان توفر مقومات الحدود الآمنة في ظل غياب السمات الجغرافية المناسبة لذلك، كوجود السلاسل الجبلية المرتفعة، والأنهار العريضة، والصحاري الواسعة، في حين أن الدولة الفلسطينية المرتقبة ستتمكن من ايجاد عمق استراتيجي قومي مع الأردن يمنحها تفوق جيوسياسي أكبر[2].

وعلى مستوى الرأي العام الإسرائيلي، فقد أظهر استطلاع للرأي–أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي في سبتمر/أيلول2021– أن 33.3% من الإسرائيليين أجابوا أن الأولوية القصوى للحكومة الإسرائيلية هي تحسين الوضع الاقتصادي، في حين أن 4.4% فقط منهم أجابوا أن الأولوية القصوى للحكومة هي إيجاد حل سياسي مع الفلسطينيين، وهذا مؤشر واضح على غياب الرغبة العامة في إسرائيل لمشروعات تسوية من شأنها دفع إسرائيل للانسحاب إلى حدود عام 1967، وقبول شروط الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية وفق حل الدولتين، وهو ما أكده استطلاع آخر حسب مؤشر السلام أجراه معهد الديمقراطية الإسرائيلي عام 2020، أظهر من خلاله تراجع تأييد الجمهور الإسرائيلي لحل الدولتين بصورة مطردة، من 71% عام 2010، إلى 40% من الجمهور الإسرائيلي الذين أيدوا حل الدولتين عام 2020[3]، ينظر الشكل الآتي:

---

[1] شلحت، أنطوان (2009). فلسطين في برنامج نتنياهو، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد34، ص109.

[2] أيلاند، غيورا (2009). إعادة التفكير في حل الدولتين، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد34، ص64.

[3] جرابعة، محمود و بن شطريت، ليهي (2021). *مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل غياب حل الدولتين – ورقة تحليلية*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص4–5.

شكل (3)

موقف الجمهور الإسرائيلي من تأييد حل الدولتين على حدود عام 1967

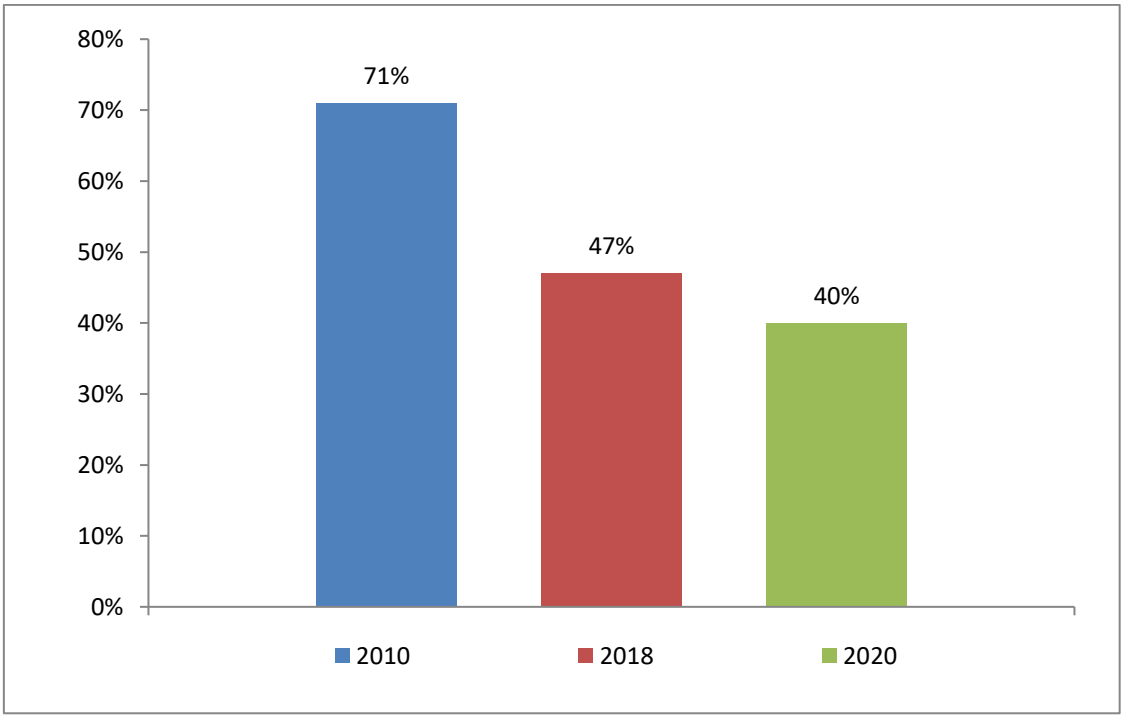

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية: مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل غياب حل الدولتين، 2021.

أسباب انهيار حل الدولتين

تقف العديد من العوامل وراء انهيار حل الدولتين، وبصورة عامة سعت إسرائيل لخلق هذه العوامل الآتية، في سبيل تصفية مشروع الدولتين على حدود عام 1967:

1. يعد تنامي النشاط الاستيطاني بصورة متسارعة، عاملا حاسما في تصفية مشروع حل الدولتين، بخاصة في ظل الاستيطان الإحلالي القائم على إحلال مئات آلاف المستوطنين في الضفة الغربية، معظمهم في القدس الشرقية، التي تمثل عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية، ما يعمل على تفكيك الوحدة الجغرافية للضفة الغربية، بما يضمن لإسرائيل عدم إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وموحدة جغرافيا.

2. يمثل الانقسام السياسي الفلسطيني – وتحديدا بين حركتي فتح وحماس– عاملا مهما يدفع إسرائيل للتملص من هذا الحل، من منطلق عدم وجود ممثل شرعي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

3. إن حل الدولتين لم يقدم في طياته إجابة واضحة عن مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك فلسطيني الشتات، فمن الواضح أن إسرائيل ترفض السماح ببقاء أكثر من مليون ونصف من فلسطيني الداخل في أطار هذا الحل، وتسعى للتخلص منهم، كما أنها ترفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم في الداخل المحتل، أو إلى الضفة الغربية، لأسباب تتعلق بالخطر الديمغرافي كما تسميها.

يظهر مما سبق أن مشروع حل الدولتين على حدود عام 1967، لم يعد مطروحا على طاولة القيادة الإسرائيلية، التي سعت أساسا لاجهاضه، عبر تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، في حين ما زالت القيادة الفلسطينية تنادي، وتروج أمام شعبها على الأقل لهذا الحل.

5.2 حل الدولة الواحدة الديمقراطية ثنائية القومية

يشير حل الدولة الوحدة إلى قيام دولة موحدة جغرافيا على كامل أرض فلسطين، بحيث تكون ثنائية القومية والدين، بطابع علماني ديمقراطي، تضم القومية العربية واليهودية، ويمثل مثالا عن نماذج طبقت في العديد من الدول مثل: سويسرا، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا، ومن خلاله يتم بلورة نظام سياسي تعاوني، بحيث يكون لكل مجموعة قومية طابعها الخاص، وموروثها الثقافي والديني الذي يمثلها، وفق نظام حكم تشاركي لا يسيطر فيه الأكثرية على الأقلية[2]، وكان أحد الحلول الأوائل التي طرحها بعض المثقفين اليهود إبان الفترة

[1] السلعوس، علاء الدين.(2018). مرجع سابق، ص22.

[2] التميمي، نزار (2020). *قانون القومية اليهودية وتأثيره على القضية الفلسطينية ومستقبلها*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص 162.

الانتدابية، أمثال يهودا ماغنس ومارتن بوبر، حيث كان هذا الحل في ذلك الوقت لصالح اليهود الصهاينة بصفتهم أقلية، وكذلك طرح الفلسطينيين حينها فكرة الدولة الواحدة، حيث ينال فيها اليهود حقوقا معينة بصفتهم أقلية، لا بصفتهم جماعة قومية، وبدأ هذا الحل يتراجع مع قيام إسرائيل عام 1948، حيث أصبح النهج الإسرائيلي يسعى لدولة مستقلة لليهود فقط، وفي ستينيات القرن الماضي سعت منظمة التحرير الفلسطينية لتطبق فكرة حل الدولة الواحدة الديمقراطية، لكنها سرعان ما تخلت عنه لصالح حل الدولتين في ظل مجريات الأحداث على أرض الواقع، وأصبحت بعد ذلك تنادي بحل الدولتين، بخاصة منذ إعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات استقلال فلسطين عام 1988، وبشكل رسمي بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.[1]

الموقف العام من حل الدولة الواحدة

تعارض إسرائيل إلى حد كبير حل الدولة الواحدة؛ لاعتبارات تتعلق بيهودية الدولة، حيث يفضي هذا الحل إلى دمج الكتل الديمغرافية في فلسطين التاريخية، وهو ما يشكل هاجسا ديمغرافيا يهدد إسرائيل على المدى البعيد، بخاصة في ظل تفوق أعداد الفلسطينيين في نطاق فلسطين التاريخية بأغلبية قليلة، ومن المتوقع أن تصبح أغلبية كبيرة على المدى البعيد، وبما أن حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يرتكز في مبادئه على تشارك إدارة نظام الحكم بين القومية العربية و(القومية اليهودية)، فإن هذا يعني تخلي الجانب الإسرائيلي عن قانون القومية، ومن هنا نستخلص أن إسرائيل قد نسفت هذا الخيار بهذا القانون، وجعلته غير قابل للحياة أو التطبيق، إذ يتعارض بالمجمل في مرتكزاته ومحدداته مع البند الأول من قانون القومية الذي جاء تحت عنوانه مبادئ أساسية تمثل يهودية الدولة، وأن القومية التي تنحصر فيها كل الحقوق هي القومية اليهودية، وبذلك فإن دولة الاحتلال حددت من خلال هذا القانون طابعها وهويتها بأنها يهودية، وأن

[1] زريق، رائف (2011). حل الدولة الواحدة ؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد – العبد، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 86، ص129.

يهوديتها تسبق ديمقراطيتها، وأن هذه الديمقراطية المزعومة تنحصر في نطاق القومية اليهودية، وقد عبر عن ذلك أبو زايدة، وزير الأسرى والمحررين الأسبق، قائلا: "أن فكرة حل الدولة الواحدة غير مقبول إسرائيليا، حيث إن هناك حالة إجماع معلنه في دولة الاحتلال على مستوى كل التيارات والأحزاب اليمينية واليسارية، علمانية ودينية، معتدلة ومتطرفة، برفض هذه الفكرة، حيث يمثل هذا الخيار نهاية دولتهم ذات الأغلبية اليهودية، ونهاية مشروعهم الصهيوني على أرض فلسطين"، ويرى عايش قاسم في دراسته (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة)، أن مشروع الدولة الواحدة يتناقض بالمطلق، ومطلب الاعتراف بيهودية الدولة، الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 2003، كشرط تفاوضي مع الجانب الفلسطيني[1].

يعتبر العديد من الإسرائيليين أمثال يويل أسترون أن حل الدولة الواحدة ثنائية القومية يمثل استسلاما غير معترف به للرفض العربي، وهو يمثل بداية النهاية للدولة العبرية، والحياة القومية اليهودية، بل هو حسب زعمه انتحار قومي لإسرائيل، ورغم ذلك فهناك بعض الأصوات داخل إسرائيل تنادي بحل الصراع على أساس الدولة ثنائية القومية، فعلى سبيل المثال نجد الصحفي الإسرائيلي المخضرم حاييم حانجبي، وهو صحفي إسرائيلي يساري، في مقابلة له مع صحيفة هآرتس عام 2003، يدعو جميع الإسرائيليين لمواجهة الحقيقة، وأن على الجميع أن يدرك أن الشراكة مع الفلسطينيين فقط هي التي يمكن أن تنقذ مستقبل إسرائيل، وكذلك الصحفي دانيل جافرون في كتابه (الوجه الآخر لليأس)، يطرح النقطة نفسها، وأنه لا حل بديل عن التعايش الفلسطيني والإسرائيلي في أمة واحدة[2].

يظهر بشكل واضح من سياسات إسرائيل العدائية والعنصرية على أرض الواقع، رفضها التام لمقترح الدولة ثنائية القومية، ويعبر جدار الفصل العنصري عن حالة التمييز على أساس العرق، والدين، وهو يمثل

---

[1] التميمي، نزار (2020). مرجع سابق، ص 162-164.

2 تيلي، فرجينيا (2016). *حل الدولة الواحدة – انفراجة للسلام في المسار الإسرائيلي الفلسطيني المغلق، ترجمة ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة*، القاهرة، ص 377-381.

نقيض الديمقراطية، والدولة ثنائية القومية، كما أن قانون القومية اليهودية يمثل طعنة قاتلة لخيار الدولة ثنائية القومية، ويعطي صورة واضحة عن سلوك إسرائيل السياسي في ميدان الصراع، وخياراتها السياسية المستقبلية، ويعتقد الباحث أن ممارسات إسرائيل الفعلية تتجه نحو رفض هذا الخيار رفضا قاطعا، لسببين رئيسين:

1. من منطلق ديني؛ يمثل هذا الخيار عقبة أمام الدولة اليهودية القومية، التي تنظر بعين التمييز إلى من هو غير يهودي، وتعتبر أن هذه الأرض ملك موروث للشعب اليهودي فقط دون غيرهم.
2. من منطلق سياسي، وأمني؛ تعتبر إسرائيل أن التفوق الديمغرافي العربي سيكون الحاسم لترجيح حكم الأغلبية الفلسطينية في المستقبل.

تنحصر المواقف الفلسطينية والعربية التي تنادي بحل الدولة الواحدة ثنائية القومية ببعض المفكرين العرب والفلسطينيين، ورغم عدم شعبية فكرة الدولة الواحدة في الأوساط الفسطينية، إلا أنها ما زالت تظهر بين الحين والآخر على لسان بعض الباحثين، منهم المفكر الفلسطيني سري نسيبة رئيس جامعة القدس الأسبق، الذي طرح عام 1987 سيناريو يفترض رفض إسرائيل فكرة الانسحاب من الضفة الغربية، فيرى أن القبول بدولة واحدة يعيش فيها الطرفان وفق عدالة دستورية، بخاصة مع توقعه حينها أن يشكل العرب أغلبية سكانية غرب نهر الأردن، وهو ما يعني قدرتهم على المشاركة السياسية الفاعلة في هذه الدولة، وحتى قدرتهم على تمرير قانون عودة اللاجئين[1]، وقد كتب عن ذلك إدوارد سعيد منذ عام 1999، الذي رأى تقرير مصير الفلسطينيين في دولة واحدة ليس ناجحا، مثلما هو مبدأ التشارك مع الإسرائيليين في مجمل أرض فلسطين، حيث يمثل ذلك برأيه الديمقراطية الحقيقية لحل هذا الصراع، ويعتقد علي جرباوي الأستاذ في جامعة بيرزيت أن العاطفة الفلسطينية تدفعنا لتفضيل خيار دولة مستقلة، خاصة بالفلسطينيين، ولكن عند

[1] الخالدي، كمال (1999). فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد 37، ص7-8.

التأمل في فكرة شارون عن حل الدولتين، سنجده يقصد بها اعتصارنا داخل كنتونات، وبذلك عند تخيير الفلسطينيين بين حالة الكنتونات ودولة واحدة ثنائية القومية، سيختارون الخيار الأخير[1].

5.3 خيار الحكم الذاتي الفلسطيني – نظام كنتونات وأبارتهيد

يعد مضي إسرائيل قدما بعملية الاستيطان في الضفة الغربية، وصولا إلى تصفية مشروع حل الدولتين، عاملا رئيسيا يفرض على الفلسطينيين العيش في معازل(كنتونات) منفصلة جغرافيا، تشكل جزرا سكانية في محيط استيطاني يعم مساحات كبيرة من الضفة الغربية، وكان من أبرز أدوات نظام الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل: الجدار العازل، الذي يلتف عازلا مساحات كبيرة من الأرض الفلسطينية، وكذلك الطرق الالتفافية التي تمثل خطوط قطع إتصال بين التجمعات الفلسطينية، بالإضافة إلى المستعمرات المحاطة بالأسلاك الشائكة، التي تعد هي أيضا نموذجا عصريا لنظام التمييز العنصري الذي مارسه الاستعمار في جنوب أفريقيا.

تنظر إسرائيل إلى شكل الحكم الذاتي الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967 منذ وقت طويل عبر صيغتين رئيسيتين[2]:

الصيغة الأولى: حكم ذاتي محدود، كانت قد اقترحته إسرائيل في إطار مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، وطبقا لهذا السيناريو سيتم تطبيق الإدارة الذاتية على السكان العرب في الضفة الغربية، وقطاع غزة، دون التحكم بأراضي هذه المناطق، ولا يشمل المستوطنين في هذه المناطق، بحيث لا يخضع الأمن الداخلي، والخارجي لسلطة الإدارة الذاتية.

---

[1] تيلي، فرجينيا (2016). مرجع سابق، ص384–385.

[2] مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1990). كتاب بعنوان: *الدولة الفلسطينية–وجهات نظر إسرائيلية وغربية*، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية، بيروت، ص49–54.

الصيغة الثانية: حكم ذاتي شامل، وفيه تقوم سلطة سياسية فلسطينية ذات صلاحيات أوسع، تفرض سيطرتها الداخلية على جميع الأراضي التي لا تخضع للاحتلال العسكري الإسرائيلي، وتتعدد صلاحيات الحكم الذاتي لتشمل العلم، والنشيد الوطني، والسفارات، والأمن الداخلي، وتمتلك سيطرة مشتركة مع إسرائيل على الجمارك، والهجرة وغيرها، ويبقى انتشار الجيش الإسرائيلي كما هو في الضفة الغربية، وتؤجل مفاوضات الحل النهائي إلى وقت لاحق.

تطورت الأنشطة الاستيطانية بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وانقضت الخمس السنوات التي مثلت الفترة الانتقالية، ولم تقم الدولة الفلسطينية، ليظهر مدى التزام إسرائيل بمبادئ هذا الاتفاق، وبذلك تجلت الصورة السياسية التي سعت إسرائيل للوصول إليها منذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، التي تعكس رغبتها في عدم إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، وأن أكثر ما يمكن أن تقدمه في سبيل حل الصراع، هو سلطة حكم ذاتي داخلي بصلاحيات محدودة.

تسعى إسرائيل لتكريس صفة الحكم الذاتي للمناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية المرتفعة في الضفة الغربية، التي تمثل مناطق (أ، ب)، التي تضم أكثر من 200 جزيرة (معازل)، محاطة بالمستعمرات والمعسكرات الإسرائيلية، وتأتي هذه الفرضية في ظل احتمالات ضم إسرائيل للأغوار الفلسطينية والمستعمرات، بخاصة بعد الإعلان الأمريكي المسمى(صفقة القرن) بتاريخ 28 يناير 2020، في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومما جاء في هذه الخطة الأمريكية–الإسرائيلية أن تكون القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، والاعتراف بشرعية المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وكذلك المصادقة على ضم غور الأردن، وهذا يعني فرض نظام أبارتهيد في الضفة الغربية، بحيث تكون سلطة حكم ذاتي تفتقد للسيادة والإستقلال[1]، وبذلك يمثل إعادة ترسيم الحدود بهذه الصورة المنحازة لإسرائيل في حقيقته تفريغا للقضية

[1] القواسمي، فراس (2020). *قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن (1917–2020)*، منتدى الشرق، إسطنبول، ص17–18.

الفلسطينية من محتواها، وتحويل الدولة الفلسطينية المرتقبة من فكرة قابلة للحياة إلى مجرد تجمعات سكنية متقطعة ومحاصـــرة، تمارس شـــكلا من الحكم الذاتي، الذي يفرض عليها أن تكون خاضـــعة ســـياســـيا، وإقتصاديا، وأمنيا لإسرائيل، بخاصة في ظل تأكيد الخطة على أن القدس ستبقى عاصمة موحدة لإسرائيل، وأن عاصمة الكيان الفلسطيني الوليد ستكون إلى الشرق والشمال من عناتا، بما في ذلك كفرعقب، والجزء الشـــرقي من شـــعفاط وأبو ديس[1]، ننظر الخريطة (24) ملحق (ج) التي تبين مقترحات صـــفقة القرن الأمريكية–الإسرائيلية.

يتوافق واقع الاحتلال اليوم عما عبر عنه إسـحاق رابين رئيس الوزراء الإسـرائيلي الأسـبق في خطابه الذي ألقاه بالكنيست بتاريخ 1995/10/5، والذي قال فيه[2]:

" نسـعى لكي تكون دولة إسـرائيل دولة يهودية، يكون 80% على الأقل من سـكانها يهودا..، إننا نعتبر أن الحل الدائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني سيكون في إطار دولة إسرائيل، التي ستشمل أغلبية مناطق أرض إسـرائيل(كما كانت عليه أيام الانتداب البريطاني)، وسـيقام إلى جانبها كيان فلسـطيني سـيكون وطنا لمعظم السكان المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة، كي يصرف على نحو مستقل حياة الفلسطينيين الذين يخضعون له، وستتجاوز حدود إسرائيل لدى تطبيق الحل الدائم خطوط ما قبل حرب الأيام الســـتة، حيث إننا لن نعود إلى حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وســـيجري تثبيت الحدود الأمنية للدفاع عن دولة إسرائيل في غور الأردن في أـــوسع معنى لهذا المفهوم، وإن القدس ستكون موحدة بوصفها عاصمة إسرائيل وتحت سيادتها، لتشمل كذلك معاليه أدوميم وغفعات زئيف".

ويظهر خطاب رابين المتأثر بخطط آلون الاسـتيطانية، الذي سـار أيضـا على نهجه رئيس الوزراء الحالي بنيامين نتنياهو، مدى توافق قادة الاحتلال منذ عام 1967، وحتى يومنا هذا على إنهاء فرص إقامة دولة

[1] الحجوج، قصي (2021). مرجع سابق، ص67–70.

[2] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص67.

فلسطينية مستقلة، وموحدة جغرافيا، وعاصمتها القدس، والاكتفاء بمنح الفلسطينيين كيانا سياسيا(أقل من دولة) تابعا ومنزوع السلاح، ويخضع كليا للكيان المحتل، وهو ما يمثل التنفيذ الفعلي لصفقة القرن.

5.4 خيار التمدد الجيوبولتيكي الزاحف – الإبقاء على الوضع الراهن

تعتمد إسرائيل– منذ إعلان قيامها على أرض فلسطين– على النهج التوسعي الزاحف، وتواصل قضم المزيد من أراضي الضفة الغربية في كل عام، مع إبقاء الوضع السياسي على ما هو عليه، ويسترجع القادة العسكريون الإسرائيليون أفكار راتزل فيما يتعلق بالدولة، ومجالها الحيوي؛ الذي يرى أن التطور الزاحف للدولة يمثل عملية طبيعية حية شبيهة بنمو الكائنات الحية، وأن تمدد الحدود السياسية وتقلصها عملية طبيعية ترتبط بحياة الدولة، ويعتقد راتزل أنه لا حصانة للحدود في نمو الكائن الحي(الدولة)، ورغم أن راتزل تعرض للعديد من الانتقادات، بصفته وضع الدليل المرشد للقوى الاستعمارية، إلا أنه لم يخف تأييده للقناعات القومية[1]، ولا يقتصر مجال إسرائيل الحيوي التوسعي على أرض فلسطين التاريخية، بما فيها الضفة الغربية، بل يمتد إلى الأراضي العربية المجاورة، كالجولان السوري المحتل منذ عام 1967، واحتلال سيناء في العام نفسه، ورغم الانسحاب منها فيما بعد، إلا أنها ما زالت ضمن المجال الحيوي الإسرائيلي، ويمتد كذلك الطمع الإسرائيلي الى شمال المملكة العربية السعودية، والأراضي المحاذية لخليج العقبة.

يدعم هذا الافتراض الذي بات واقعا، العديد من قادة الكيان الصهيوني الأوائل، أمثال بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، الذي كتب في مقدمة الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل عام 1952:"أن دولة إسرائيل قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل"، ويأتي إعلانه بمثابة التأكيد على أن التوسع الصهيوني يأتي في طليعة الأهداف التي تجاهر بها "دولة إسرائيل الصغرى"، وقد نادى بن غوريون باسترجاع الحدود التاريخية لإسرائيل، فهو يرى أن الحدود التي جاء بها اتفاق الهدنة لعام 1949، ما هي إلا حدود انتقالية، ومؤقتة،

1 دوغين، ألكسندر (1999). *أسس الجيوبولتيكا–مستقبل روسيا الجيوبولتيكي*، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، بيروت، ص76–79.

فهي لم تأت مطابقة لحدود الأمة اليهودية المنشـودة، ويرى أن الخريطة التي رسـمتها الصـهيونية لمملكتها التاريخية الموعودة ما زالت أوسـع بكثير من المسـاحات التي تم الاسـتيلاء عليها بقوة السـلاح، وكذلك فإن الجناح الديني للحركة الصـهيونية يحدد الرقعة الجغرافية لأرض إسرائيل من النيل إلى الفرات[1]، وقد كان بن غوريون أحد الذين نصحوا بعدم الاشارة إلى حدود الدولة، وعدم إعلان الدستور، حتى لا يضع حدا لمطامع إسرائيل التوسعية، فالجيش الإسرائيلي وحده –حسب تصوره– هو الذي سيعين حدود إسرائيل[2]، وبذلك ما زالت تمثل إسرائيل نموذج الدولة الزاحفة التوسعية ذات الحدود المائعة(دولة بلا حدود ثابتة)، تضـع جميع الدول والأراضي المجاورة لها ضمن المجال الحيوي القابل للتوسع والضم.

تأتي معظم أفكار القادة الصهاينة مشابهة لأفكار بن غوريون لغاية يومنا هذا، ويظهر ذلك من خلال النهج الاسـتيطاني الزاحف، حيث تعاني الضـفة الغربية المحتلة منذ عام 1967، نهجا مماثلا في الاسـتيطان الزاحف والتوسـعي في أراضـيها، فقد اتسـعت رقعة الاستيطان لتشـمل أكثر من 60% من الضـفة الغربية، تحت مسميات مختلفة، فيما تنازع جماعات المستوطنين المواطن الفلسطيني على ما تبقى من أرضه، وهو ما أكده الباحث الأمريكي حيفري أرونسون، وهو أحد أبرز الباحثين في موضوع الاستيطان، الذي أكد على أن المسـتعمرات تاريخيا كانت تمثل التعبير العملي على مجهود قومي إسـرائيلي يرمي إلى الحؤول دون تقرير الفلسطينيين لمصيرهم، وهي أكثر من أي تعبير آخر عن السياسة الإسرائيلية في المناطق[3].

يتربت على هذه الفرضية (النهج التوسعي الزاحف) التي أصبحت واقعا ملموسا، ما يأتي:

أولا: من الناحية الجيوسياسية، أسهمت في تراجع واقعية حل الدولتين على حدود عام 1967؛ حيث أصبح الواقع الديمغرافي، والاسـتيطاني في الضـفة الغربية يقف عائقا أمام هذا الحل، وأصـبح هذا الحل مسـتحيلا

---

[1] رزوق، أسعد (1968). *إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني*، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ص539.

[2] المسيري، عبد الوهاب (1999). *المجلد السابع، مرجع سابق*، ص243.

[3] شلايل، عمر (2013). مرجع سابق، ص461.

إلى حد كبير في ظل تنامي الاستيطان في كل عام؛ وحل الدولتين يقتضي أن يتم استعادة أكثر من 60% من الأراضي الفلسطينية المصادرة في الضفة الغربية، وكذلك التعامل مع كتلة ديمغرافية من المستوطنين تزيد عن 700ألف مستوطن.

ثانيا: من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، سيؤدي استمرار مصادرة الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، إلى خنق المواطن الفلسطيني، الذي أصبح يعيش في بؤر جغرافية دائمة التقلص، ما يؤثر بشكل مباشر على أوضاعه الاقتصادية، والاجتماعية، التي أصبحت مرهونة بعنف المستوطنين، وجيش الاحتلال.

يعتبر هذا الافتراض (الدولة الزاحفة التوسعية)، أحد أكثر الافتراضات قبولا في الفكر الإسرائيلي، كما أنه يمثل السياسة الجيوبولتيكية العامة للأحزاب الإسرائيلية، وذلك لأسباب عدة:

أولا: يمنح هذا الخيار إسرائيل مزيدا من الوقت لفرض وقائع عملية على أرض الواقع يصعب تغييرها، ويسمح لإسرائيل بضم الضفة الغربية عمليا، ويشكل بحد ذاته عملية متدرجة للضم الواقعي، وفي الوقت نفسه انتظار وصول أطراف فلسطينية تقدم تنازلات أكبر في ظل تقدم عجلة الاستيطان[1]، ويعزز ذلك النمو الطبيعي للمستوطنين (فرق المواليد، والوفيات) في الضفة الغربية، وكذلك النمو غير الطبيعي لهم، عبر المهاجرين الإحلاليين، الأمر الذي يفرض مع مرور الوقت مزيدا من السيطرة الفعلية على الضفة الغربية، ويفرض المزيد من التعقيد أمام أي حل مستقبلي.

ثانيا: لا يعكس النهج الاستيطاني الزاحف ما تعكسه الحروب التي قامت بها إسرائيل على مدار أكثر من سبعين سنة مضت، فهو يمثل زحفا استيطانيا سلسا، لا يلفت كثيرا أنظار المجتمع الدولي والعربي، ويعطي إسرائيل قبولا أكثر في الأوساط السياسية العالمية.

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية، *الدولة الفلسطينية–وجهات نظر إسرائيلية وغربية*، مرجع سابق، ص23.

5.5 مستقبل المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين

تظهر العديد من المؤشرات، والدلائل التي تعكس هشاشة المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، وفلسطين على وجه العموم، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الحكومات الإسرائيلية في تكريس الاستيطان، وفرضه كأمر واقع، إلا أن الكيان الصهيوني يفتقد لمقومات الصمود التي من شأنها أن تمنحه ما يصبو إليه في مشروعه التوسعي نحو إسرائيل الكبرى، ولعل أهم هذه التحديات التي تواجه مستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين بشكل عام، والضفة الغربية على وجه الخصوص، ما يلي:

5.5.1 التحديات الداخلية

تشمل جملة من نقاط الضعف التي باتت تعصف بالمشروع الصهيوني، ومستقبله في فلسطين، أهمها:

أولا: المجتمع الهجين والعنصرية

يمثل المجتمع الإسرائيلي تكتلا بشريا هجينا، تنعدم فيه الوحدة العرقية، والثقافية، والدينية إلى حد كبير؛ وهو بصفة عامة مجتمع مهاجرين من مشارب، وثقافات مختلفة، ويحاول الصهاينة إقناع العالم أنهم مجتمع موحد، لكنهم بواقع الحال مجموعات بشرية متنوعة جاءت من 85 دولة مختلفة، ما أدى إلى ظهور حالات انقسام اجتماعي على مستويات عدة؛ فهناك الانقسام بين اليهود الشرقيين، والغربيين، وكذلك بين المتدينين، والعلمانيين، وعلى المستوى القومي الانقسام بين العرب الفلسطينيين واليهود، علاوة على ذلك الانقسام الاجتماعي الطبقي بين الفقراء، والأغنياء[1]، وتظهر بوضوح حالة الانقسام الطبقي–الطائفي داخل كتلة المستوطنين منذ نشأت إسرائيل عام 1948، ما بين الأشكنازيم (اليهود من أصول غربية)، والسفارديم (اليهود من أصول شرقية)، ووضع البرفيسور سامي سموحة –من جامعة حيفا– نظريات عدة تبين حالة التعددية الثقافية، والطائفية في المجتمع الإسرائيلي، تبعا لاختلاف الثقافات التي جاءوا منها، وأثر هذه

[1] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص159.

التعددية على مستقبل إسرائيل، وفي السياق نفسه يرى الدكتور كرين شفرمان أن المستوطنين الوافدين إلى إسرائيل تعرضوا لأربعة نماذج عند محاولة دمجهم بالمجتمع الإسرائيلي[1]:

أولا: نموذج الانصهار، يمثل مدى قدرة القادمين الجدد على الانصهار بالمجتمع المسيطر بإرادتهم، أو عن طريق الخضوع، وأثر ذلك على تماسك المجتمع الإسرائيلي.

ثانيا: نموذج الاندماج، يمثل مدى قدرة الوافدين الجدد على الاندماج بالمجتمع الجديد، والمحافظة على خصوصيتهم الثقافية التي جاءوا منها، ومدى تأثير احتفاظهم بثقافة مجتمعاتهم السابقة على وحدة المجتمع الإسرائيلي.

ثالثا: نموذج الانعزال، يمثل هذا النموذج احتفاظ الوافدين الجدد بقيم المجتمعات التي جاءوا منها، وبالتالي ينعزلون عن المجتمع، الأمر الذي يرشـــح هذه الفئات المنعزلة للتنافس مع غيرها من الجماعات اليهودية داخل إسـرائيل، أو حتى المطالبة بتقرير المصـير، ورفض حكم جماعة يهودية محددة، ما يثير المزيد من النزعات العرقية والطائفية داخل إسرائيل، ويؤثر على وحدة إسرائيل في السنوات القادمة.

رابعا: نموذج التهميش، يمثل تلك الفئة من المستوطنين الجدد الذين يشعرون بالضياع والحرمان، والإنقطاع والغربة، وعدم الإنتماء لمجتمعهم الجديد، ما يجعلهم يفكرون بالرحيل في أي مرحلة من مراحل الصـراع مع الفلسطينيين المتمسكين بأرضهم.

يظهر من النظريات، والنماذج السـابقة التي قدمها البرفيسـور سـموحة، وكذلك الدكتور شـفرمان، أن معظم المهاجرين الوافدين قد مروا بالنماذج الســـابقة، ما أدى إلى حدوث ثغرات بالمجتمع الإســـرائيلي؛ ترجع بالإساس إلى سيطرة الأشكنازيم على أركان الدولة، في حين أن اليهود الشرقيين (السفارديم)، لم ينجحوا في

[1] رمانة، جلال (2017). *دراسة: الإنقسام الطائفي في إسرائيل*، مركز رؤية للتنمية السياسية – قسم الشؤون الإسرائيلية، إسطنبول، ص13-14.

الانصهار في ظل التمييز القائم على أساس العرق، ومن نجح منهم في الانصهار فقد اضطر للتنازل عن ثقافته وقيمه الأصلية، أو عاش مهمشا ومنعزلا.

ونتيجة لحالة الانقسام العرقي – الطائفي داخل المجتمع الإسرائيلي، فقد ظهرت على سبيل المثال، حركة الفهود السود عام 1971، كرد فعل على الاضطهاد الاجتماعي الطبقي الذي تمارسه الطبقة الحاكمة الأشكنازية على اليهود الشرقيين، وتعارض هذه الحركة الممارسات الصهيونية، رغم عدم امتلاكها أيدولوجيات واضحة، ويظهر الانقسام داخل المجتمع الصهيوني على جميع الأصعدة، ويتضح بشكل أكبر من خلال التمييز في التمثيل السياسي؛ حيث إن الصفوة السياسية في الكيان الصهيوني والمتمثلة في عضوية الكنيست، والحكومة، والوكالة اليهودية، والسلطات المحلية، ومراكز الأحزاب، والهستدروت، والمجالس العمالية، كانت وما زالت بيد الأشكنازيم، حيث يشكلون الأغلبية الدائمة في هذه المؤسسات، ورغم ارتفاع نسبة اليهود الشرقيين (السفارديم) الذين هاجروا من البلاد العربية إلى الكيان المحتل منذ خمسينيات القرن الماضي، إلا أن تمثيلهم في الكنيست كان منخفضا، حيث بلغت نسبتهم من مجمل أعضاء الكنيست 12.5%، رغم أن نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي كانت نحو 43%، وكذلك في انتخابات الكنيست الحادية عشرة عام 1984، كانت نسبة الأعضاء الشرقيين 26.5%، على الرغم من ارتفاع نسبة اليهود الشرقيين إلى 70% من المجتمع الإسرائيلي[1]، وهو ما يعد مؤشرا على حالة العنصرية بين الجماعات اليهودية، الذي يؤثر بشكل مباشر على وحدة وتماسك المجتمع الإسرائيلي، ويجعله يواجه صراعا داخليا منفصلا، في خضم صراع مصيري مع الشعب الفلسطيني.

يمثل مجتمع المهاجرين حالة ضعف في بنية الكيان الصهيوني؛ فهو لا يعزز قيم الانتماء في قلوب الإسرائيليين، ولا يحقق الوحدة المجتمعية القادرة على مواجهة التحديات المستقبلية للمشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وكثير من المستوطنين الوافدين يعترفون بأن ليس لهم علاقة كبيرة باليهودية، وأن الهجرة

[1] مرتضى، احسان (2007). *الاثنيات العرقيات والطوائف اليهودية في إسرائيل*، مركز باحث للدراسات، بيروت، ص247-274.

إلى الكيان المحتل كانت لدوافع اقتصـادية، وكما جاء في صـحيفة هآرتس 2001/1/1، فإن حوالي 225 ألف من المهاجرين الروس، كانوا قد سـجلوا كيهود وهم ليسـوا يهودا، ونتيجة لغياب الانتماء الديني للمهاجرين، فقد أصـبح الكيان الصـهيوني عبارة عن قوميات سـكانية منفصـلة، ومسـتقلة بذاتها، كالقومية الروسـية التي تشـكل نحو خمس سـكان الكيان المحتل، وتعتمد على ثقافتها الروسـية، وتتواصـل فيما بينها باللغة الروسـية، فهم يمتلكون إذاعة، وتلفزيونا، وصـحافة، وأندية، ومدارس خاصـة بهم، حتى أن أحدهم اعتبر أن تأسيس حزب "إسرائيل بعالياه" يمثل بداية حرب الاستقلال الخاصـة بالروس، ونتيجة لذلك تظهر بين الحين والأخر حالات الصراع بين الكتل القومية داخل الكيان الصهيوني[1].

ثانيا: الصراع الديمغرافي في صالح الفلسطينيين

تدل العديد من المؤشـرات الديمغرافية، والإسـقاطات السـكانية على التفوق العددي للفلسـطينيين في المدى الزمني المنظور، وعلى الرغم من سـعي الكيان الصـهيوني لتغيير المعادلة الديمغرافية في الضـفة الغربية، عبر اسـتقطاب الآف المهاجرين سـنويا، إلا أن هناك زيادة قليلة نسـبيا لصـالح الفلسـطينيين بين النهر والبحر، ووفقا لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن عدد الفلسطينيين سيتساوى مع عدد اليهود في كامل فلسـطين التاريخية في نهاية عام 2022، فقد بلغ عدد الفلسـطينيين نهاية عام 2021 نحو 6.96 مليون فلسـطيني، في حين بلغ عدد اليهود وفقا لدائرة الإحصـاء الإسـرائيلية نحو 6.87 مليون نهاية عام 2020، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم 6.98 مليون نهاية 2021، وفي نهاية عام 2022 يتوقع أن يتسـاوى الميزان الديمغرافي، بواقع 7.1 مليون نسـمة لكل منهما، ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الفلسـطينيين عدد اليهود بنحو 510 آلاف في سنة 2029[2]، ينظر الشكل الآتي.

1 المسيري، عبد الوهاب (2002). *انهيار إسرائيل من الداخل*، دار المعارف، القاهرة، ص 33-35.

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). *الفلسطينيون في نهاية عام 2021*، ص21.

شكل (4)

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2021-2030

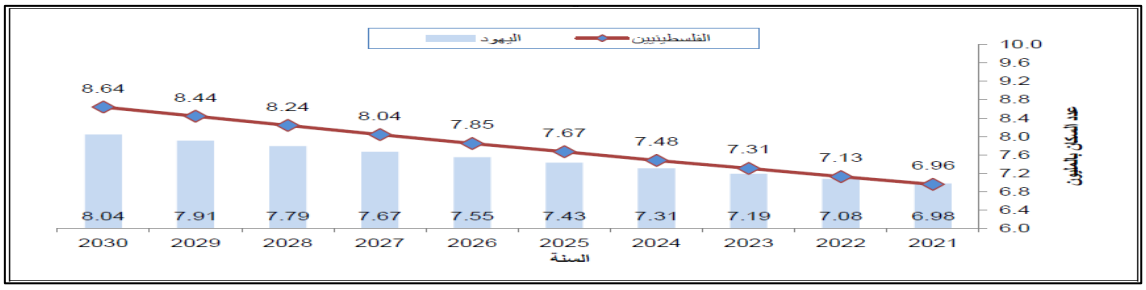

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). الفلسطينيون في نهاية عام 2021، ص22.

تشير هذه التوقعات أن الشعب الفلسطيني ما زال قادرا على الصمود، رغم ما يعانيه من قهر ومعاناة مستمرة، ومنذ نحو 74 عاما على تأسيس دولة الكيان الصهيوني، يبقى الصراع الديمغرافي حجر الأساس في مسار الصراع، ونجح الفلسطينيون في فرض المعادلة الديمغرافية مرات عديدة، كما حصل في انسحاب إسرائيل من غزة عام 2005، لأسباب ديمغرافية[1]، كما أن فلسطيني الداخل المحتل الذين يشكلون خمس سكان دولة الاحتلال ما زالوا شوكة في حلق الاحتلال الذي يسعى لقلب الواقع الديمغرافي في الأراضي المحتلة عام 1948، من خلال طرح قانون يهودية الدولة، ومطالب إسرائيل المستمرة للاعتراف بهذا القانون، وهو ما صرح به نتنياهو أمام مؤتمر آيباك، حيث قال: "أيها الرئيس عباس، اعترف بالدولة اليهودية، وقل للفلسطينيين أن يتخلوا عن فكرة إغراق إسرائيل باللاجئين"، وتسعى إسرائيل من خلال الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، لضمان الأغلبية السكانية اليهودية، حيث تخشى بشكل متزايد من انفجار القنبلة الديمغرافية في الداخل المحتل لصالح العرب الفلسطينيين، حيث يشير مكتب الإحصائيات الإسرائيلية إلى أن الفلسطينيين في الداخل المحتل، سيشكلون من 35% إلى 45% بحلول نهاية عام 2025[2].

1 محسن، صالح، وآخرون (2022). *التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020-2021*، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت، ص90.

2 سلامة، عماد (2015). *الإعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطينية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص44-50.

تتجاوز أبعاد المشكلة الديمغرافية في إسرائيل البعد الكمي للسكان، الذين تتقلص أعدادهم تدريجيا لصالح الفلسطينيين، بل تمثل تحديا في بعدها النوعي أيضا؛ ويتضح أثر البعد النوعي للكتلة الديمغرافية في إسرائيل في الاعتبارات الأتية[1]:

1. التباين الاجتماعي، والثقافي للكتلة السكانية، كنتاج للنمو غير الطبيعي للسكان عبر الهجرة.
2. التبيان الطبقي للوافدين اليهود، وأثره على التجانس الوطني للكتلة الديمغرافية.
3. الأقلية الفلسطينية التي تحمل المواطنة الإسرائيلية، وأثرها على قوة الدولة ومستقبلها كدولة قومية لليهود.
4. السياسيات التمييزية الإسرائيلية بين مختلف طوائف المجتمع الإسرائيلي وأعراقه وفئاته، وأثرها على قوة الدولة، ووحدتها الداخلية.
5. قدرة إسرائيل المتعددة عرقيا، وطائفيا على التعليم، والتأهيل، والتنشئة القومية والوطنية والسياسية لحاملي الجنسية الإسرائيلية.

تعمل إسرائيل في السنوات الأخيرة على تغيير الواقع الديمغرافي في الضفة الغربية، التي أصبح المستوطنون يشكلون فيها نحو 19% من الكتلة السكانية، ويساعدها على ذلك استقطاب الآف المستوطنين كل عام، ورغم ذلك ما زال العامل الديمغرافي يشكل هاجسا قويا في أذهان قادة المشروع الصهيوني، بخاصة في ظل الأخطار الداخلية، والخارجية المتتابعة، التي تؤثر على استقرار المهاجرين اليهود في فلسطين.

[1] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص29.

ثالثا: الهجرة اليهودية المعاكسة

تشير بعض الدراسات إلى أن عوامل الطرد الديمغرافي من إسرائيل تعاظمت، وأصبحت أكثر من عوامل الجذب؛ حيث لا ترجع أسباب هذه الهجرة المعاكسة فقط إلى أسباب اقتصادية كما أظهرت بعض الدراسات، إنما أيضا ترجع إلى هواجس أمنية تتعلق بمدى الاستقرار السياسي، ورغم التكتم الإسرائيلي حول معدلات النازحين اليهود خارج الكيان المحتل، إلا أن وزارة الاستيعاب الإسرائيلية قد كشفت في تشرين الثاني عام 2003، عن تقديرها أن نحو 750 ألف يهودي إسرائيلي يعيشون خارج إسرائيل، معظهم في الولايات المتحدة وكندا، وشكل هذا الرقم في ذلك العام نحو 12.5% من سكان إسرائيل، وجزء كبير منهم استقر في الخارج بشكل نهائي، ويتضح أن معظم هؤلاء النازحين هم من الأزواج الشابة، وممن يحملون الدرجات العلمية والأكاديمية، وقد أشارت لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكينست إلى معطيات اعتبرتها الأوساط الإسرائيلية مقلقة؛ لأن نسبة النازحين من أوساط المهاجرين اليهود الجدد تبلغ خمسة أضعاف النازحين العائدين من أوساط المهاجرين القدامى، وهو ما يشير إلى تفاقم الهجرة العكسية بعد مرور نحو 75 عاما على قيام الكيان الصهيوني[1].

وتظهر تقارير رسمية، ودراسات أكاديمية أن معدل الهجرة العكسية بلغ نحو 26ألفا في كل عام من 2009-2012، ويمثلون فئة الشباب بمتوسط أعمار 28 سنة، إلى جانب ذلك يشير البحث الذي أجراه البرفيسور سرجيو دلي من الجامعة العبرية عام 2012، أن 40% من الإسرائيليين يفكرون بالهجرة[2].

ويتضح أن ميزان الهجرة الصهيونية بدأ بالتراجع منذ مطلع القرن الحالي، وتحديدا مع بدء انتفاضة الأقصى، وهزيمة الاحتلال الإسرائيلي في لبنان، وانسحاب قواته عام 2000، حيث تراجعت معدلات

---

[1] كرزم، جورج (2015). *الهجرة اليهودية المعاكسة ومستقبل الوجود الكولونيالي في فلسطين*، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، حيفا، ص13-20.

[2] الجزيرة نت (2012)، مقالة بعنوان: *إزدياد الهجرة العكسية من إسرائيل-وديع عووادة-حيفا*، تاريخ الزيارة: 2022/5/17، أنظر الرابط: https://bit.ly/3yJIcBs

الهجرة الصـــهيونية إلى فلســـطين من 76766 و 60201 في العامين 1999–2000 على التوالي، إلى 43473 و 33570 في العامين 2001 و 2002 على التوالي، بعد أن كانت قد شـــهدت طفرة كبيرة في أوائل التسعينيات عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي العام 2005 ضربت نسبة النازحين رقما قياسيا حيث بلغت 25 ألف بعد أن كانت في الأعوام الســـابقة (2002–2004) نحو 19 ألفا في العام، وفي المجمل العام فقد نزح من إسرائيل بين عامي 2001–2006 حوالي 65 ألف يهودي[1]، وبشكل عام يتضح أن عدد اليهود النازحين خارج الكيان الصـــهيوني يرتفع مع تصـــاعد أعمال المقاومة الفلســـطينية، كما حدث في انتفاضة الاقصى عام 2000، وبصورة مماثلة يقل عدد العائدين منهم إلى إسرائيل في ظل تلك الأوضاع.

وفي نهاية المطاف يتضح أن الكيان المحتل يمثل مجتمع مهاجرين، قد جاءوا لإشباع حاجاتهم الاقتصادية، وأن التهديد الأمني لعمق الجبهة الإسرائيلية جعل الكثير منهم يفكر بالهجرة المعاكسة بحثا عن الاستقرار السياسي، والاقتصادي، وهو ما يشير إلى احتمالية تزايد معدلات الهجرة المعاكسة من الكيان المحتل في ظل تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية، التي باتت تهدد استمرارية المشروع الصهيوني، ويستدل من ذلك على أن المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين لم يحقق أهدافه في بث عقيدة الأرض الموعودة، وغرز روح الانتماء لها في قلوب المهاجرين، الذين أصبح معظمهم ثنائي الجنسية، وباتوا يعتبرون الهجرة إلى إسرائيل كرحلة عمل تنتهي تبعا لمجريات الأحداث الأمنية، والتقلبات السياسية، والاقتصادية.

[1] كرزم، جورج (2015). مرجع سابق، ص18–21.

5.5.2 التحديات الخارجية

تشمل جملة الحقائق، والمتغيرات على الساحة العربية التي تلفظ هذا الكيان المحتل من جهة، وعلى الساحة الدولية التي تشهد تقلبات سياسية كبيرة، كتراجع النفوذ الأمريكي والأوروبي، وأثره على المشروع الصهيوني من جهة أخرى، ومن أبرز التحديات الخارجية التي تهدد الأمن الإسرائيلي، ما يأتي:

أولا: الرفض العربي، والإسلامي للمشروع الصهيوني الاستيطاني

يستند الشعب الفلسطيني في صراعه مع الكيان الصهيوني على عمق جغرافي عربي صلب، الذي كان دائما معول هدم لقوى الاستعمار عبر التاريخ، وانكسرت أمام عروبته إمبراطوريات عظمى، ورغم مرور أكثر من 74 عاما على نكبة فلسطين، مازال الاحتلال الصيهوني جسما سرطانيا غريبا، وغير مرغوب به بين الأوساط الجماهيرية العربية، وما زال الرفض العربي، والإسلامي لهذا الكيان الغاصب قائما رغم كل محاولات التطبيع، والاختراق لوعي الجماهير العربية، والإسلامية.

إن التحالفات السياسية، والاقتصادية بين بعض الأنظمة العربية، والإسلامية، وإسرائيل، لا تعكس سلاما مطلقا؛ لإن هذه الأنظمة بحد ذاتها لا تملك سلطة مطلقة ودائمة، ومن هنا كان سعي الاحتلال لحرف البوصلة العربية عن فلسطين والقدس، عبر أثارة القلاقل السياسية، والنزعات بين العديد من الدول العربية، والإسلامية، وكان شغله الشاغل زرع بذور الفتنة بين الجماهير العربية، والإسلامية.

تدرك إسرائيل أن تحالفها مع الأنظمة العربية لا يعكس موقف الشعوب المعادي لها، ورغم الثورات المضادة للربيع العربي، إلا أن إسرائيل ما زالت تتخوف من إعادة تشكيل الدول العربية وهيكلتها بصورة معادية لإسرائيل، ففي الفترة 29-2012/5/30 عقدت ورشة عمل موسعة في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أشار فيه الباحثون إلى تأثير الربيع العربي على مستقبل إسرائيل، وأن إسرائيل لن تصبح مقبولة في الوسط العربي، ما يستدعي أن تقلل إسرائيل موجة العداء مع الفلسطينيين، والتقليل من حدة الصراع، ورغم أن إسرائيل تبنت في هذا المؤتمر فكرة عدم تشكيل الربيع العربي تأثيرا على إسرائيل؛ كونه يتعلق

بالأوضـاع الاقتصـادية الداخلية لبعض الدول العربية، إلا أن المحللين الاسـتراتيجيين أشـاروا إلى الخطر الكامن فيما يتلو موجات الربيع العربي، وإعادة بناء الأنظمة السياسية للدول العربية، فقد أعرب عوزي وزير الداخلية الإسرائيلي السابق عن قلقه على مستقبل إسرائيل، حيث يتوقع أن تتشكل مع نهاية الربيع العربي جبهة عربية قوية، وموحدة ستؤثر سلبا على موقف إسرائيل[1]؛ فهي تمثل كيانا مزروعا بلا جذور، ممولا من الخارج، ولا يتفاعل مع الواقع التاريخي العربي المحيط به، وهو ما يدفعها إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلي، بحيث لا يكون هناك فاصـل واضـح بين الشـعب والجيش، ما يعبر عن حالة عدم الثقة التي وصـل إليها المواطن الإسرائيلي.

تشـمل التحديات الخارجية التي تهدد المشـروع الصـهيوني الاسـتيطاني ما يسـمى "محور المقاومة" الممتد على الجبهتين الشـمالية، والجنوبية، الذي أسـهم في تراجع قوة الردع الإسـرائيلية، حيث نجح في زعزعة الأمن الإسـرائيلي، عبر نجاح وصـول صـواريخ المقاومة الفلسـطينية من غزة إلى العمق الصـهيوني، بالإضـافة إلى فشل إسرائيل في نقل المعركة خارج حدودها، وفشـلها في تحقيق أي إنجاز في معركة برية، وعدم تمكنها من حسـم أي معركة لصـالحها، وعدم قدرتها على اجتثاث المقاومة التي ما زالت تطور من نفسـها بدعم من قوى إقليمية معادية لإسـرئيل، كإيران، وحزب الله[2]، حيث يرى موشـيه يعلون وزير الدفاع الأسبق أن المحاور الجيواستراتيجية أصبحت واضحة، وهي تؤثر بشكل كبير على مستقبل إسرائيل، وتشمل المحور الشـيعي الذي تغذيه إيران، ويضـم نظام الأسـد، وحزب الله، وانضـمت له روسـيا اسـتراتيجيا وليس أيديولوجيا، وهو محور قوي ومؤثر للغاية على أمن إسـرائيل، إضـافة إلى المحور السـني، ويضـم مصـر، والسعودية، ودول عربية أخرى، وهو أقل تأثيرا على الأمن الإسرائيلي، بمعزل عن قطر، وتركيا اللتين يمكن اعتبارهما محورا ثالثا، ما زال يقدم الدعم لحركة حماس[3].

---

[1] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص78-80.

[2] الفاعوري، أحمد (2011). مرجع سابق، ص110-112.

[3] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص121.

ثانيا: الصراعات الدولية، وأثرها على المشروع الصهيوني

تعتمد الدولة العبرية بصورة مطلقة على الدعم الغربي لها، فقد نشأت بدعم قوى الاستعمار الغربي وتأييدها، لتحقيق مصالحها السياسية في المشرق العربي، والإسلامي، واستمرارها مرهون بهذا الدعم، وما عدا ذلك فهي دولة لا تملك مقومات الاستمرار، حيث تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل كبير إلى جانب ذلك، وبالنظر إلى عدد الفيتوات الأمريكية يمكن معرفة مدى اعتمادها على الآخر، وأي تخل من الآخر عنها، ستصبح دولة لا حول ولا قوة لها، بخاصة في ظل التحول العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، ما يعني التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة، والأتحاد الأوروبي، ما يشكل معضلة استراتيجية جديدة للدولة اليهودية[1].

تتأثر إسرائيل سلبا وإيجابا بمدى هيمنة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ويتأثر المشروع الصهيوني الاستيطاني بتراجع الدور الأمريكي؛ فإسرائيل لن تتمكن من تجاوز جميع الأعراف والمواثيق الدولية بمعزل عن الغطاء الأمريكي، فهي تستند إلى الدعم الأمريكي غير المحدود، الذي تجسد في استخدام الفيتو الأمريكي في الأمم المتحدة لصالحها، فمن مجموع 79 حالة، استخدمت فيها الولايات المتحدة حق النقض الفيتو، جاء منها 41 حالة لصالح إسرائيل، منها الفيتو الأخير المتعلق باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وبالتالي فإن تراجع الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية سيؤثر بشكل مباشر على القوة السياسية للكيان المحتل[2].

[1] نوفل، ساجدة (2018). *البعد الديني للصراع العربي – الصهيوني الدولة اليهودية دراسة حالة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص 149–150.

[2] مصطفى، مهند، وآخرون (2020). مرجع سابق، ص71.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. تفشـي الزحف الاسـتيطاني في الضـفة الغربية بصـورة غير مسـبوقة؛ حيث يمارس الاحتلال نفوذه الأمني على مجمل مساحة الضفة الغربية، منها سيطرته على نحو 64% من مساحتها سيطرة أمنية وإدارية مطلقة، إلى جانب ارتفاع أعداد المستوطنين ليمثلوا نحو 19% من الكتلة البشرية في الضـفة الغربية.
2. ارتفع معدل النمو السـكاني للمسـتوطنين في الضـفة الغربية نحو 119% بين عامي 1997–2020، بينما بلغ للفلسطينيين خلال نفس الفترة نحو 63% فقط، وهو ما يعكس السلوك الاستيطاني الإحلالي للكيان الصهيوني في الضفة الغربية، الذي يعتمد على توجيه الهجرة الصهيونية الى مستعمرات الضفة الغربية، لخلق توازن ديمغرافي فيها مع الفلسـطينيين، وفي الوقت نفسـه، يؤكد على نهج اللاسـلم الذي اتبعته إسرائيل منذ توقيع اتفاقية السلام (أوسلو).
3. تشير سياسات الاحتلال الإستيطانية إلى سعيه الدؤوب للسيطرة على إقليم الغور الفلسطيني، الذي يشـكل 28% من مسـاحة الضـفة الغربية؛ لأسـباب أمنية تتمثل باختراق العمق الاسـتراتيجي للدولة الفلسـطينية المرتقبة، إلى جانب سـعيه لتهويد مدينة القدس عاصـمة الدولة الفلسـطينية، وتعزيز الكتلة الاستيطانية البشرية، والمادية فيها.
4. تظهر تحليلات المفاضلة المكانية، أن 47% من مساحة الضفة الغربية ملائمة بشكل كبير من حيث المعايير الطبيعية للتوسـع العمراني الفلسـطيني، ولكن تنخفض هذه النسـبة إلى 9.5% من مسـاحة

الضفة الغربية؛ نتيجة الأنشطة الاستيطانية، حيث أصبحت نحو 76% من مساحة الضفة الغربية غير متاحة من جهة، وغير ملائمة من جهة أخرى للتوسع العمراني الفلسطيني.

5. تظهر الدراسة توجهات الكيان الصهيوني الرامية إلى تجميع أكبر عدد من الفلسطينيين وحصرهم في معازل(جزر) سكانية مرتفعة الكثافة، على أصغر مساحة ممكنة من الأرض، تتمثل بالمدن، والتجمعات الرئيسية، حيث هناك 77% من الفلسطينيين يعيشيون في المناطق الحضرية، غير القادرة على التمدد العمراني، أشبه ما تكون بالكانتونات ذات الطابع العنصري، كما هو الحال في مدينة قلقيلية المحاصرة بالكتل الاستيطانية، وجدار الضم العنصري.

6. ترفض إسرائيل مقترحات التسوية كافة، بما فيها حل الدولتين، وحل الدولة الوحدة، وتنتهج سياسة الزحف الاستيطاني التوسعي، في محاولة منها لتغيير الوقائع، والحقائق مع مرور الوقت، وتعتبر الضفة الغربية مجالا حيويا، وعمقا إستراتيجيا لها، وبذلك يمثل حل الدولتين المشروط باحتفاظ إسرائيل بالأغوار، والمستوطنات والقدس (خطة ترامب)، تكريسا لنظام الأبارتهيد، وعقبة أمام إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وذات سيادة.

7. تنتهج إسرائيل سياسة خانقة تجاه الفلسطينيين في المناطق المصنفة (ج)، وذلك لإنهاء الوجود الفلسطيني في هذه المناطق، ويشمل ذلك منع التمدد العمراني فيها، والسيطرة على مصادر المياه، مما يعيق العمل الزراعي، والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

8. تظهر الدراسة أن الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية غير قادرة على الصمود دون تقديم الدعم المباشر من الحكومة الإسرائيلية والأمريكية والغرب، وبدورها تعجز الحكومة الإسرائيلية عن مجابهة جملة التحديات الداخلية، والخارجية التي تهدد وجودها، خاصة في ظل غياب روح الانتماء القومي والديني للإسرائيليين تجاه هذه الأرض، ما يؤكد حتمية زوال الاحتلال بخاصة في ظل الاضطرابات الداخلية، والتقلبات العالمية التي تؤكد على هشاشة قوة الردع، والأمن الإسرائيلي.

6.2 توصيات الدراسة

1. على القيادة الفلســـطينية إعادة النظر في مقترح حل الدولتين، في حال كان هذا المقترح مشـــروطا، يرفض انسحاب إسرائيل إلى حدود عام 1967، ويصر على القدس الموحدة عاصمة للكيان المحتل، حتى لو وصـــل الأمر إلى حد المطالبة بحل الدولة الواحدة الديمقراطية؛ لإن حل الدولتين المشـــروط يعني القبول بكيان فلسـطيني منقوص السـيادة، في حين أن الشـعب الفلسـطيني في الضـفة الغربية وقطاع غزة والداخل المحتل والشـتات قادر على تقرير مصـيره واسـتعادة أرضـه المسـلوبة على كامل أرض فلسطين، مهما طال الزمن أو قصر.

2. تفعيل نهج المقاومة الوطنية كخيار اســـتراتيجي، وحق شـــرعي كفلته المواثيق الدولية(بكافة وســـائله المتاحة)، في سـبيل التخلص من الأنشـطة الاسـتيطانية، والأعمال التخريبية للمسـتوطنين، وذلك عبر إيجاد طموح جيوبولتيكي فلســطيني قائم على حقوق تاريخية مشـــروعة، ووفق أجندة زمانية، ومكانية محددة.

3. تعزيز الوحدة الوطنية، ونبذ الانقسام، وتوحيد العمل الوطني في الضفة الغربية، وقطاع غزة، بالوسائل المتاحة كافة، للضغط على الكيان المحتل، والوقوف في خندق وطني واحد، أمام بطش الاحتلال.

4. ضـــرورة تقديم الدعم المادي، والمعنوي للتجمعات الريفية المحاصـــرة، بخاصـــة في منطقة الأغوار، والعديد من البؤر الساخنة في الضفة الغربية مثل جبل أبو صبيح، وغيرها من المناطق التي يعربد بها المستوطنون، ورفع جاهزية المؤسسات الحكومية، لتمكين الفلاحين في قراهم المحاصرة.

5. ضـرورة تكوين روابط تواصـل بين فلسـطينيي الضـفة الغربية، وأطياف الشـعب الفلسـطيني كافة، في الداخل المحتل، وقطاع غزة، والشتات، لتشكيل جبهة ضغط قوية على الكيان الصهيوني، وبناء ذاكرة وطنية حية تتخطى الحدود الجغرافية، وتسعى لتحقيق دولة فلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية.

6. يقع على عاتق الحكومة الفلسطينية توجيه سياسة التخطيط العمراني، والتنظيمي نحو الأراضي الفارغة، والمتاحة للتوسع العمراني الفلسطيني، وربطها بشبكات الطرق، والكهرباء، والماء، لحمايتها من الزحف الاستيطاني، والديمغرافي الصهيوني.

7. بناء مؤسسة إعلامية قوية، ومستقلة، تفضح الممارسات الاستيطانية، وتخترق الجبهات الإقليمية، والدولية، والجماهيرية المؤيدة لإسرائيل.

8. ضرورة الاستثمار بالعنصر البشري الفلسطيني، عبر بناء جيل واع، ومدرك لحقوقه السياسية، وتاريخه الوطني، عبر تفعيل دور المؤسسات التعليمية، ومنهجتها لهذا الغرض، بحيث يصبح الفرد الفلسطيني أهم مقومات المشروع الوطني الفلسطيني، فهو المعول الفاعل، والقادر على استرجاع حقوقه طال الزمن أو قصر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: هيئات ومؤسسات حكومية

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني (2019). **المســتعمرات الإســرائيلية في الضــفة الغربية**، التقرير السنوي، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2007،2008) **المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **كتاب القدس الإحصائي السنوي**، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني (2009). **التعداد العام للســكان والمســاكن والمنشــآت–2007: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني**، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). **مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية–2010، التقرير الرئيسي**، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2018). **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت2017**، ملخص النتائج النهائية للتعداد، رام الله

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني (2020).**المســتعمرات الإســرائيلية في الضــفة الغربية**، التقرير السنوي، رام الله

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **الفلسطينيون في نهاية عام 2021**، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني (2020). **المســتعمرات الإســرائيلية في الضــفة الغربية**، التقرير الإحصائي السنوي2020، رام الله.

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني (2020). **المســتعمرات الإســرائيلية في الضــفة الغربية**، التقرير الإحصائي السنوي2020، رام الله.

سـلطة المياه الفلسـطينية، **مصـادر المياه في الضـفة الغربية**، 2018، تاريخ الزيارة 2020/8/31، أنظر الـــرابـــط الإلـــكـــتـــرونـــي http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=3ErYdQa 2703930273a3ErYdQ.

هيئــة المســـــاحــة والجيولوجيــا الأمريكيــة USGS، نموذج الأرتفـاع الرقمي(DEM)، أنظر الرابط https://earthexplorer.usgs.gov/.

وزارة النقل والمواصـلات (2013). **دليل السـلامة المرورية على الطرق في فلسـطين**، فيصـل عوض الله، فلسطين.

وزارة الحكم المحلي الفلســطينية، **هيئة المعلومات الجيومكانية الفلســطينية – جيومولج، Geomolg**، https://geomolg.ps/L5/index.html?viewer=A3.V1 ، رام الله، فلسطين.

ثانيا: الموسوعات

اشــتيه، محمد، وآخرون (2011). **موســوعة المفاهيم والمصــطلحات الفلســطينية**، دار الجليل للنشــر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

المســيري، عبد الوهاب (1999). **موســوعة اليهود واليهودية والصــهيونية–المجلد الســادس**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

المســيري، عبد الوهاب (1999). **موســوعة اليهود واليهودية والصــهيونية–المجلد الســابع**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

المســـيري، عبدالوهاب (1999). **موســـوعة اليهود واليهودية والصـــهيونية–المجلد الثامن**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

ثالثا: الكتب

الأطرش، أحمد (2014). **جغرافيا الإســـتيطان.. كيف يتم تحويل الضـــفة الغربية إلى كنتونات**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، رام الله، فلسطين.

تيلي، فرجينيا (2016). **حل الدولة الواحدة – انفراجة للسلام في المسار الإسرائيلي الفلسطيني المغلق، ترجمة ربيع وهبة، المركز القومي للترجمة**، القاهرة.

جبارين، يوســف (2016). **التخطيط الإســرائيلي في القدس إســتراتيجيات الســيطرة والهيمنة**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، فلسطين، رام الله.

حسين، غازي (2003). **الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار الى الإمبريالية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

خواجا، مصطفى (2015). **الخصائص الديمغرافية للفلسطينيين تحت الإحتلال**، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، حيفا.

رياض، محمد (1974). **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2014، القاهرة.

دوغين، ألكسندر (1999). **أسس الجيوبولتيكا–مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، ترجمة عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، بيروت.

أبو رشـــيد، أســـامة (2015). **معنى حل الدولتين في ظل تقويض إمكان إقامة دولة فلســـطينية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

رزوق، أسعد (1968). **إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت.

الزعبي، الأرقم (1992). **الغزو اليهودي للمياه العربية:حلم توراتي قديم**، دار النفائس للطباعة والنشـــر والتوزيع، بيروت.

زايد، وليد (2019). **واقع الإســتيطان والجدار الفاصــل في مدينة قلقيلة**، مركز رؤية للتنمية الســياســية، اسطنبول.

السقاف، أبكار (1967). **إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة**، مكتبة دبولي، ط2، القاهرة.

ســـلطان، جاســـم.(2013). **الجغرافيا والحلم العربي القادم – جيوبولتيكيا عندما تتحدث الجغرافيا**، تمكين للأبحاث والنشر، بيروت.

سعيد إدوارد (2006). **الاستشراق:المفاهيم الغربية للشرق**، ترجمة محمد العناني، دار رؤية، القاهرة.

سبيتان، سمير (2012). **الجغرافيا العسكرية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان.

الشامي، رشاد (1978). **القوى الدينية في إسرائيل**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

شلايل، عمر (2013). **فلسطين في صراع الشرق الأوسط**، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس.

العمري، حكيم (2018). الاســتيطان الاســرائيلي في الاراضـــي المحتلة–دراســة في احكام القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين.

عابد، ماهر (2020). **المشـــاريع الإســـتيطانية الصـــهيونية في محافظة طولكرم**، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول.

عايد، خالد وابحيص، حســـن (2010). **الجدار العازل في الضـــفة الغربية**، مركز الزيتونة للدراســـات والإستشارات، بيروت.

غارودي، روجيه (1990). **إســـرائيل بين اليهودية والصـــهيونية**، ترجمة حســـين حيدر، دار التضـــامن للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

فارس، عوني وعرابي، فارس (2016). **مفاهيم ومصـــطلحات القضـــية الفلســـطينية**، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول.

القواســمي، فراس (2020). **المشــروع الإســتيطاني الصــهيوني في الضــفة الغربية والقدس**، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول.

القواسمي، فراس (2020). **قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن (1917–2020)**، منتدى الشرق، إسطنبول.

كنفاني، نعمان و غيث، زياد (2012). **الهيكلية الإقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية–ماس، رام الله، فلسطين.

كرزم، جورج (2015). **الهجرة اليهودية المعاكســة ومســتقبل الوجود الكولونيالي في فلســطين**، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، حيفا.

مصـطفى، مهند، وآخرون (2020). **إسـرائيل في عقدها الثامن– أبعاد القوة وحدودها**، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول.

ملحم، أياد (2017). **إسرائيل الأمريكية واستراتيجية الإستيطان الصهيوني**، دار العلوم العربية، بيروت.

منصور، جوني (2014): **إسرائيل والإستيطان1967-2013**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله.

المريني، ندى (2011).**الكيان الصهيوني بين يهودية الدولة وأنهيارها**، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت.

محسن، صالح، وآخرون (2009). **الترانسفير في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت.

مصالحة، نور.(2003). **إسرائيل وسياسة النفي.. الصهيونية واللاجئون الفلسطينيون**، ترجمة عزت الغزاوي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، فلسطين، رام الله.

مرتضى، احسان (2007). **الاثنيات العرقيات والطوائف اليهودية في إسرائيل**، مركز باحث للدراسات، بيروت.

المسيري، عبد الوهاب (2002). **انهيار إسرائيل من الداخل**، دار المعارف، القاهرة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية.(1990). كتاب بعنوان: **الدولة الفلسطينية-وجهات نظر إسرائيلية وغربية**، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية، بيروت.

النحاس، فادي (2012). **إسرائيل والأغوار بين المفهوم الأمني وإستراتيجيات الضم**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، رام الله، فلسطين.

هارون، علي (1998). **أسس الجغرافيا السياسية**، دار الفكر العربي، القاهرة.

هرتزل، ثيودور (1896). **الدولة اليهودية**، ترجمة محمد فاضل، 2007، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.

رابعا: الدوريات

أيلاند، غيورا (2009). **إعادة التفكير في حل الدولتين، مجلة قضايا إسرائيلية**، العدد34، ص64.

حباس، وليد (2017). **مفهوم الإستعمار الإستيطاني نحو إطار نظري جديد**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 66، ص115.

الخالدي، كمال (1999). **فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطور تراكمي مقصود؟**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، ص7-8.

درويش، حنان (2016). **تطوير منهجية جديدة في تحليل اختبار الموقع الأمثل لمنشأة ما بإستخدام المنطق الضبابي شمن بيئة أنظمة المعلومات الجغرافية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 51، ص112.

روبنشتاين، داني (2002). مقالة بعنوان: **الإستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967**، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد 5، ص37-38.

زريق، رائف (2011). **حل الدولة الواحدة؟ من الصراع حتى الموت إلى جدلية السيد – العبد**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، ص129.

شلحت، أنطوان (2009). **فلسطين في برنامج نتنياهو**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد34، ص109.

شتية، ضرغام وغضية، أحمد (2018). **إختيار أفضل المواقع لمكبات النفايات في الضفة الغربية بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS)**، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد4، المجلد45، ص109.

أبوعلي، سـعيد والشـريف، دعاء (2016). **النهب الإسـرائيلي للموارد المائية الفلسـطينية بين الماضـي والحاضر**، مجلة فلسطين في شهر، العدد الخامس والثلاثون، ص15.

المغازي، أحمد (2014). **العامل الديمغرافي ودوره في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي: دراسة احصائية استشرافية**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد2، العدد7، ص73.

خامسا: التقارير والدراسات

أديب، أودي (2018). مقالة بعنوان: **الإحتلال الإسرائيلي: مصلحة إقتصادية أم تطبيق للفكرة الصهيونية**، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 68.

اتحاد لجان العمل الزراعي (2019). **دراسة حول السياسات الوطنية في القطاع الزراعي.**

جرابعة، محمود و بن شطريت، ليهي.(2021). **مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل غياب حل الدولتين – ورقة تحليلية**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

الجمعية الفلسـطينية الأكاديمية للشـؤون الدولية (2004). **قضـية القدس بين الأرث التاريخي والجغرافيا السياسية**، القدس، فلسطين.

رمانة، جلال (2017). **دراسة: الإنقسام الطائفي في إسرائيل**، مركز رؤية للتنمية السياسية – قسم الشؤون الإسرائيلية، إسطنبول.

غانم، هنيدة، وآخرون (2020). **تقرير مدار الإسـتراتيجي 2020 – المشـهد الإسـرائيلي 2019**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله.

القواسمي، فراس والبيتاوي، أحمد (2020). **جبل العرمة بين إعتداءات المستوطنين ومقاومة الفلسطينيين**، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول.

الحلايبة، حمزة (2017). **محددات بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية والقدس**، مركز رؤية للتنمية السياسية، اسطنبول.

اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي اسيا-الأسكوا-الأمم المتحدة (2019). **تقييم تأثير التغييرات في المياه المتاحة على إنتاجية المحاصيل الزراعية-تقرير دراسة الحالة في فلسطين**، بيروت.

محسن، صالح، وآخرون (2020). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018-2019**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

محسن، صالح، وآخرون (2022). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2020-2021**، مركز الزيتونة للدراسات الاستشارات، بيروت.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة-Ocha (2009). **سياسة التخطيط الإسرائيلي في المنطقة المصنفة (ج) في الضفة الغربية**، تقرير خاص، ديسمبر 2009.

سادسا: الرسائل الجامعية

ابراهيم، بلال (2010). **الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

اسماعيل، هنادي (2012). **الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

التميمي، نزار (2020). **قانون القومية اليهودية وتأثيره على القضية الفلسطينية ومستقبلها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

تمراز، سـعيد (2013). **طرد الفلسـطينيين في الفكر والممارسـة الصـهيونية 1882-1949**، رسـالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الحجوج، قصـي (2021). **الصراع العربي-الصهيوني بين سياسات التسوية ومشاريع التصفية/أنموذج صفقة القرن**، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

حنان، بوطغان (2019). **نمذجة التوسـع العمراني بإسـتعمال نظم المعلومات الجغرافية(GIS)- دراسـة حالة مدينة برج بوعريريج**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

السلعوس، علاء الدين (2018). **إفرازات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

سـلامة، عماد (2015). **الإعتراف بإسـرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسـطينية**، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

أبوعصـيدة، محمد (2012). **المسـتعمرات الإسـرائيلية وتأثيرها على السـكان في محافظة نابلس**، رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

الفاعوري، أحمد (2011). **التحولات الإقليمية العربية وأثرها على نظرية الأمن الإسـرائيلي في الفترة 2006-2012**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

قاسم، عايش (2012). **الصراع الديمغرافي الفلسطيني- الإسرائيلي 2000-2030**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

كرم، أياد (2015). **الأغوار في مفاوضـات التسـوية الإسـرائيلية الفلسـطينية 1993-2014 دراسـة جيوبولتيكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المملوك، محمد (2012). **الضفة الغربية دراسة جيوبولتيكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

مفرج، أيمن (2019). **الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني والإسرائيلي وإمكانية إقامتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

نوفل، ساجدة (2018). **البعد الديني للصراع العربي – الصهيوني الدولة اليهودية دراسة حالة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

سابعا: المواقع الإلكترونية

موقع الجزيرة نت الإخباري، **اليهود الحريديم كراهية تاريخية لدولة إسرائيل والعلمانيين عززها كورونا**،2020، زيارة الموقع بتاريخ 2021/6/20، أنظر الرابط الإلكتروني: https://bit.ly/35Ewo3s

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقالة بعنوان: **المشاريع الإستيطانية**، تاريخ الزيارة 2021/7/4، أنظر الرابط الإلكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4113

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقالة بعنوان: **التوسع الإستيطاني في الضفة الغربية من 1996–2007**، تاريخ الزيارة 2021/7/6، أنظر الرابط الألكتروني: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4125

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.(2021). **تقرير أحصائي صدر بذكرى يوم الأرض 2021/3/30**، تاريخ الزيارة 2021/7/6، أنظر الرابط الألكتروني: https://bit.ly/3xldvyI

معهد الأبحاث التطبيقية–أريج، مقال بعنوان: **الزحف الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة خلال النصف الأول من العام 2020**، تاريخ الزيارة 2021/7/10، أنظر الرابط: https://bit.ly/3wwycqc

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2020). **بيان بمناسبة الذكرى السنوية 44 ليوم الأرض**، تاريخ الزيارة 2021/7/10، أنظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/pcbs_2012/PressAr.aspx

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الأغوار.. الإستيطان مستمر**، تاريخ الزيارة 2022/2/19، أنظر الرابط الإلكتروني: http://wafa.ps/Pages/Details/25475

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الأغوار الفلسطينية.. حقائق وأرقام**، تاريخ الزيارة 2022/2/20،أنظرالرابط: https://wafa.ps/ar_page.aspx?id=707Gx8a839937250548 a707Gx8

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقرير بمناسبة اليوم العالمي للاجئين20–6–2019**، تاريخ الزيارة 2022/2/28، أنظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الأغوار الفلسطينية**، تاريخ الزيارة 2022/2/28، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9663

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2021). مقالة بعنوان: **أوضاع الفلسطينيين عشية عام 2022**، تاريخ الزيارة 2022/2/28، انظر الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4149.

مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.(2022). مقالة بقلم أ.د محسن صالح بعنوان: **قراءة في المؤشرات السكانية الفلسطينية المتوقعة**، تاريخ الزيارة: 2022/5/17، أنظر الرابط: https://bit.ly/3wASels

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الوكالة اليهودية**، تاريخ الزيارة 2022/2/21، أنظر الرابط:https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5011

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا، مقال بعنوان: **الهجرة اليهودية إلى فلسطين**، تاريخ الزيارة 2022/2/21، أنظر الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4071

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، **ميزان الهجرة إلى إسرائيل يتقلص**، تاريخ الزيارة 2022/2/24، أنظر الرابط: https://bit.ly/33Oyroh

SPUTNIK NEWS، **زيادة الهجرة إلى إسرائيل نحو 30% عام 2021**، تاريخ الزيارة 2022/2/24، أنظر الرابط: https://bit.ly/34YYSZe

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني–وفا. **البناء والهدم في المناطق ج**، تاريخ الزيارة 2022/3/23، أنظر الرابط https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5178

موقع الجزيرة نت الإخباري.(2012)، مقالة بعنوان: **إزدياد الهجرة العكسية من إسرائيل–وديع عووادة–حيفا**، تاريخ الزيارة: 2022/5/17، أنظر الرابط: https://bit.ly/3yJIcBs

مركز رؤية للتنمية السياسية.(2017)، مقالة بعنوان: **الجدار الفاصل على الحدود الأردنية وأثره على قيام الدولة الفلسطينية**، تاريخ الزيارة: 2021/9/5، أنظر الرابط: https://vision-pd.org/archives/200529

الجهاز المركزي للإحصـــاء الفلســطيني.(2017). **اللاجئون الفلســطينيون المســجلون المقيمون في المخيمــات**، تــاريخ الزيــارة 2022/2/18،https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Refugees-in-camps-in-diaspora-2017.html

وكالة غوث وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين– الاونروا، **مخيم طولكرم للاجئين**، تاريخ الزيارة 2022/2/18، ينظر الرابط: https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

ثامنا: مراجع باللغة الانكليزية

Barron, J. B. (1922). Palestine report and general abstracts of the census. Greek convent press, Jerusalem.

الملاحق

ملحق (أ)

النسبة المئوية لتوسع المستوطنات الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين (1996-2000)

العدد	المحافظة	النسبة المئوية لتوسع المستوطنات الإسرائيلية في الفترة الواقعة بين (1996-2000)
1	بيت لحم	%104
2	نابلس	%74
3	الخليل	%67
4	طوباس	%63
5	القدس	%52
6	رام الله	%36
7	جنين	%36
8	طولكرم	%34
9	سلفيت	%17
10	قلقيلية	%15
11	أريحا	%14
المعدل الكلي		**%42**

المصدر: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4125 .

ملحق (ب)

الغطاء الأرضي للمناطق المعزولة غرب الجدار العازل

التصنيف	المساحة/ كم^2	النسبة المئوية %
أراض زراعية	348	47.5
مناطق عمرانية فلسطينية	25	3.5
مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية (مستوطنات، قواعد عسكرية...)	110	15
غابات	81	11
مناطق مفتوحة	169	23
المجموع الكلي	733	100

المصدر: عايد، خالد وابحيص، حسن (2010). الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، ص38.

ملحق (ج)

الخرائط

خريطة (2)

فلسطين والجولان السوري

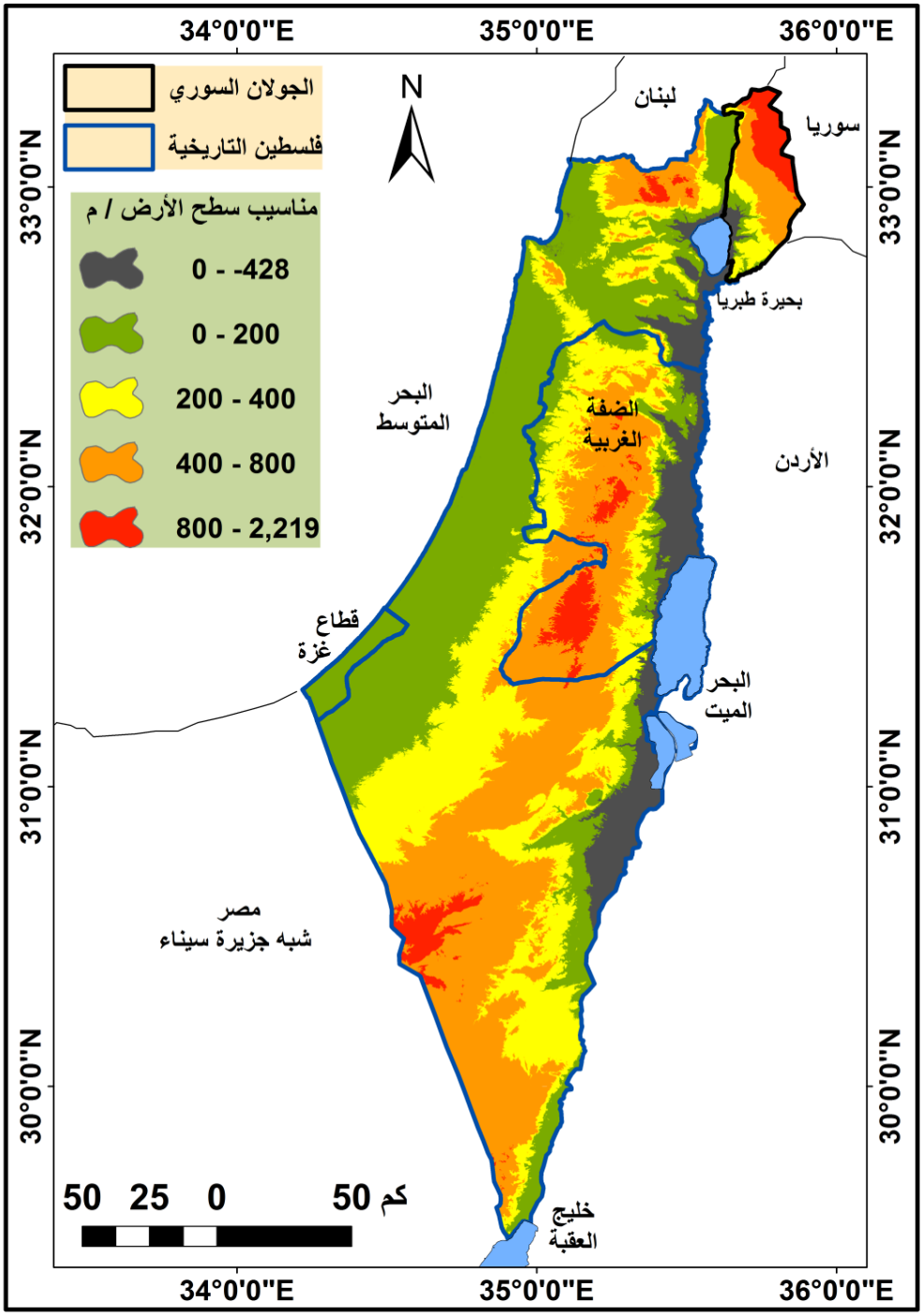

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة المساحة والجيولوجيا الأمريكية USGS، وبيانات (Geomolg, 2020).

خريطة (6)

حدود بلدية القدس بعد ضم القدس الشرقية عام 1967م

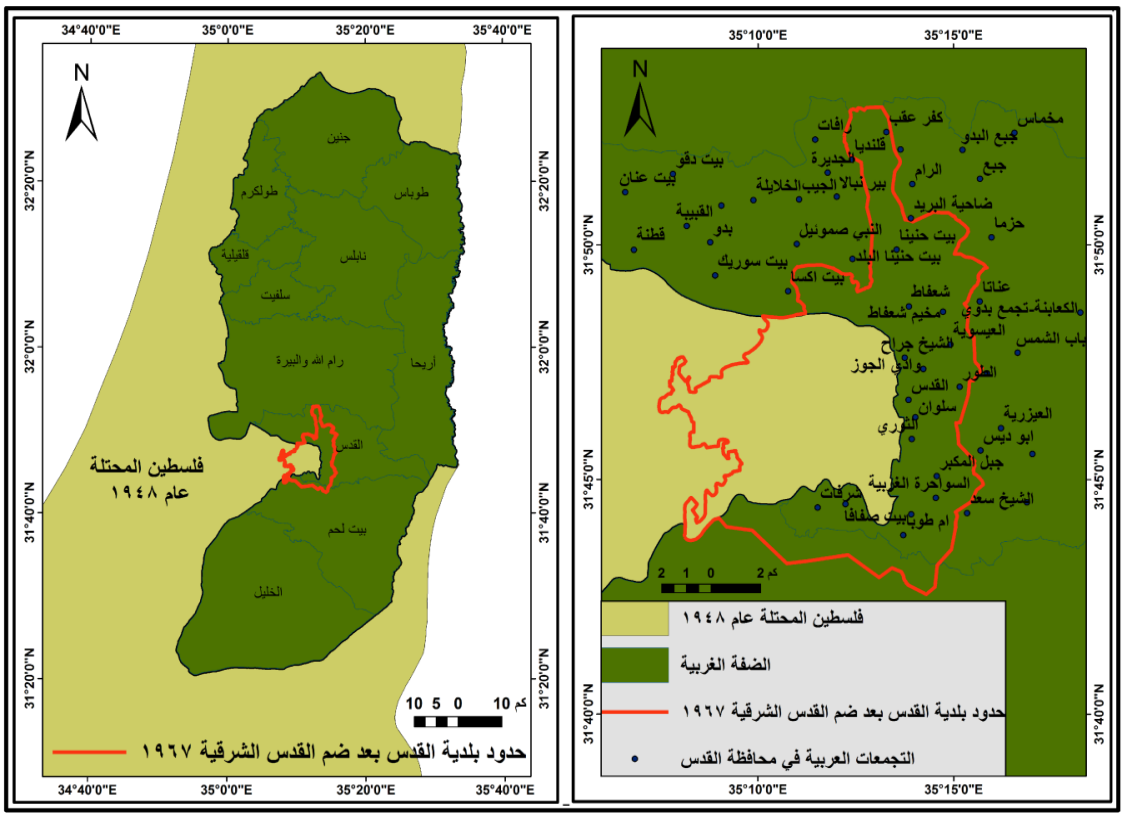

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات (Geomolg, 2020).

خريطة (7)

المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية

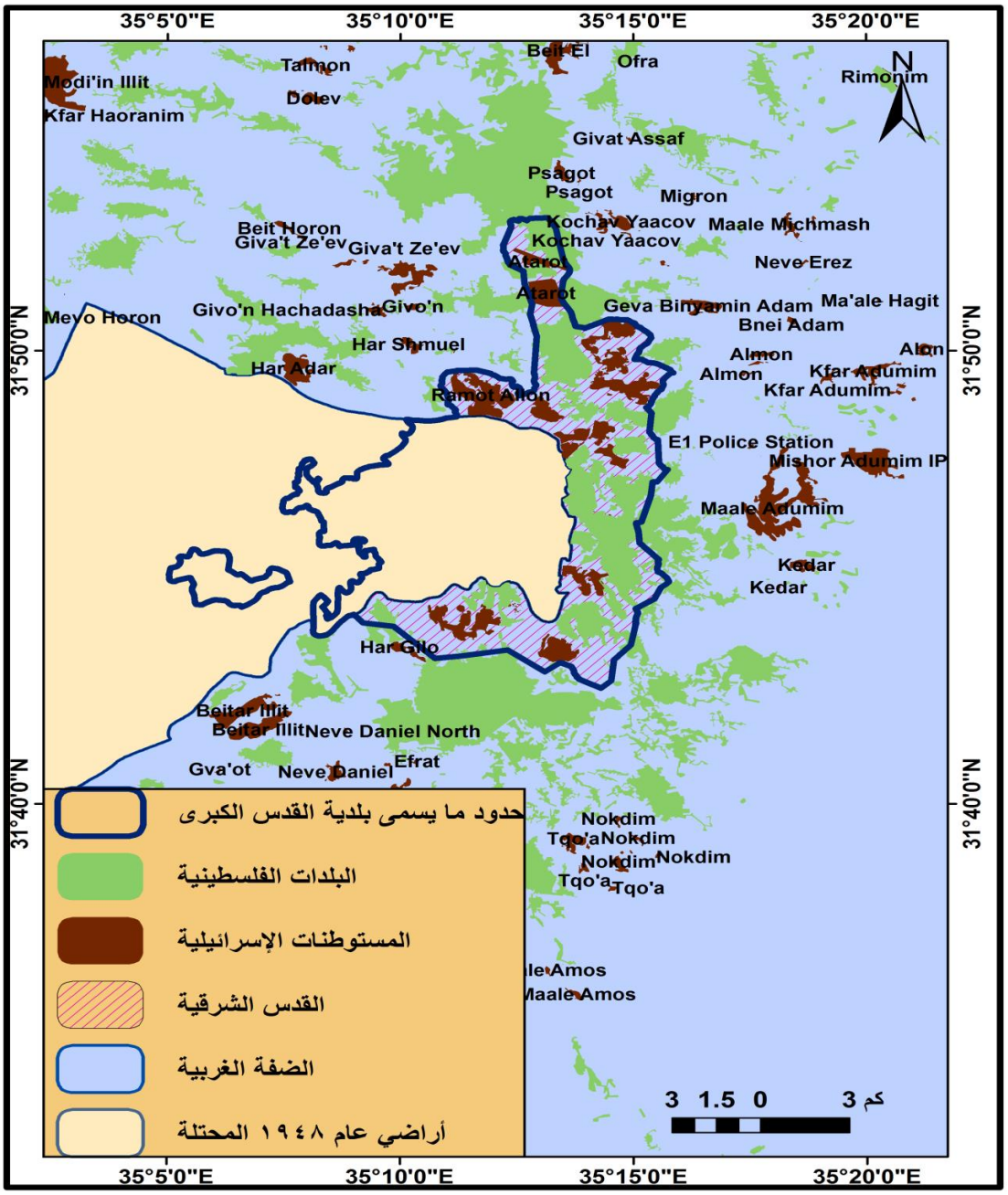

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات Geomolg، 2022

خريطة (10)

القدس الشرقية التي أعلن الإحتلال ضمها عام 1967

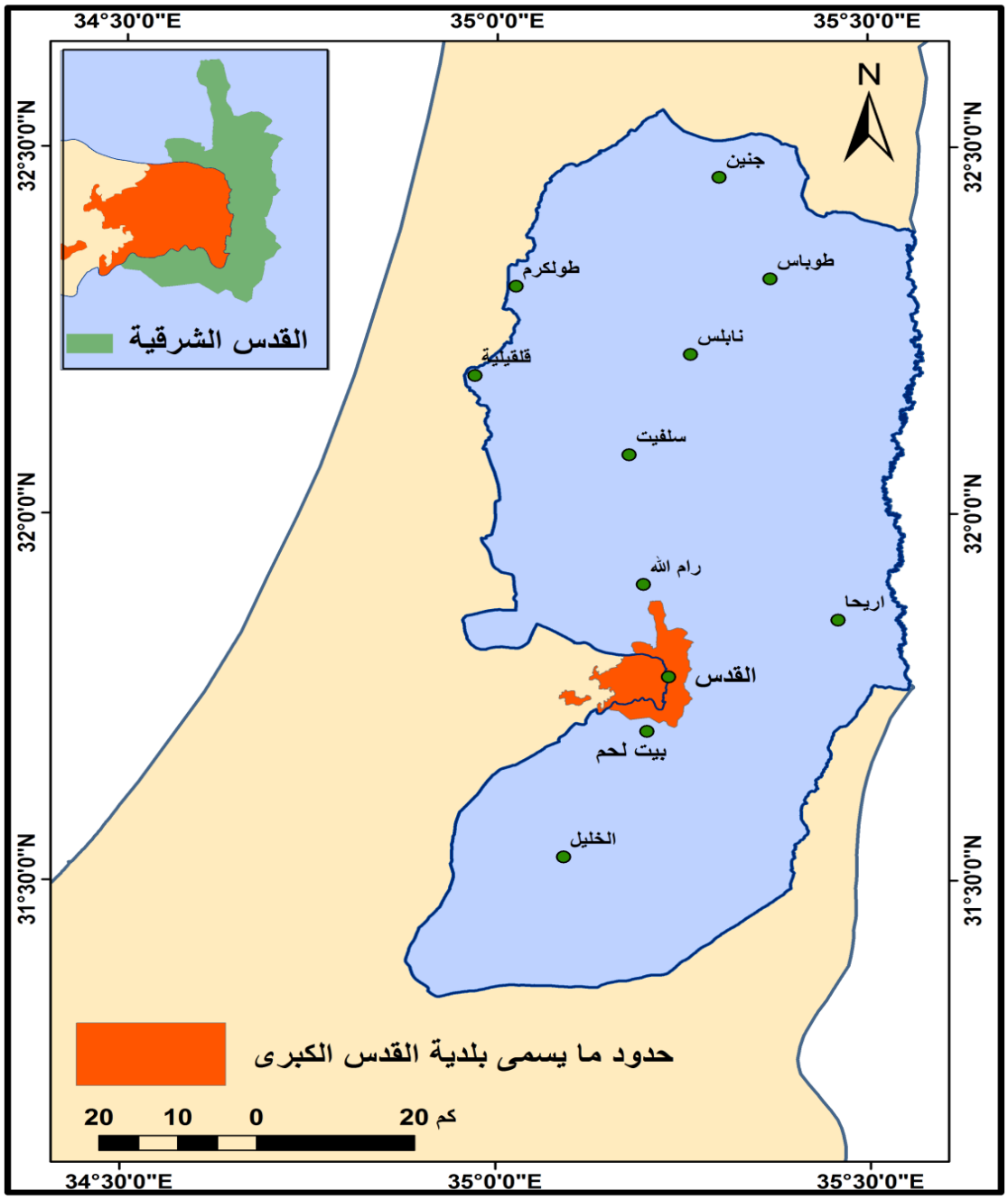

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg و Ocha، 2022.

خريطة (11)

المناطق المصنفة ج في الضفة الغربية

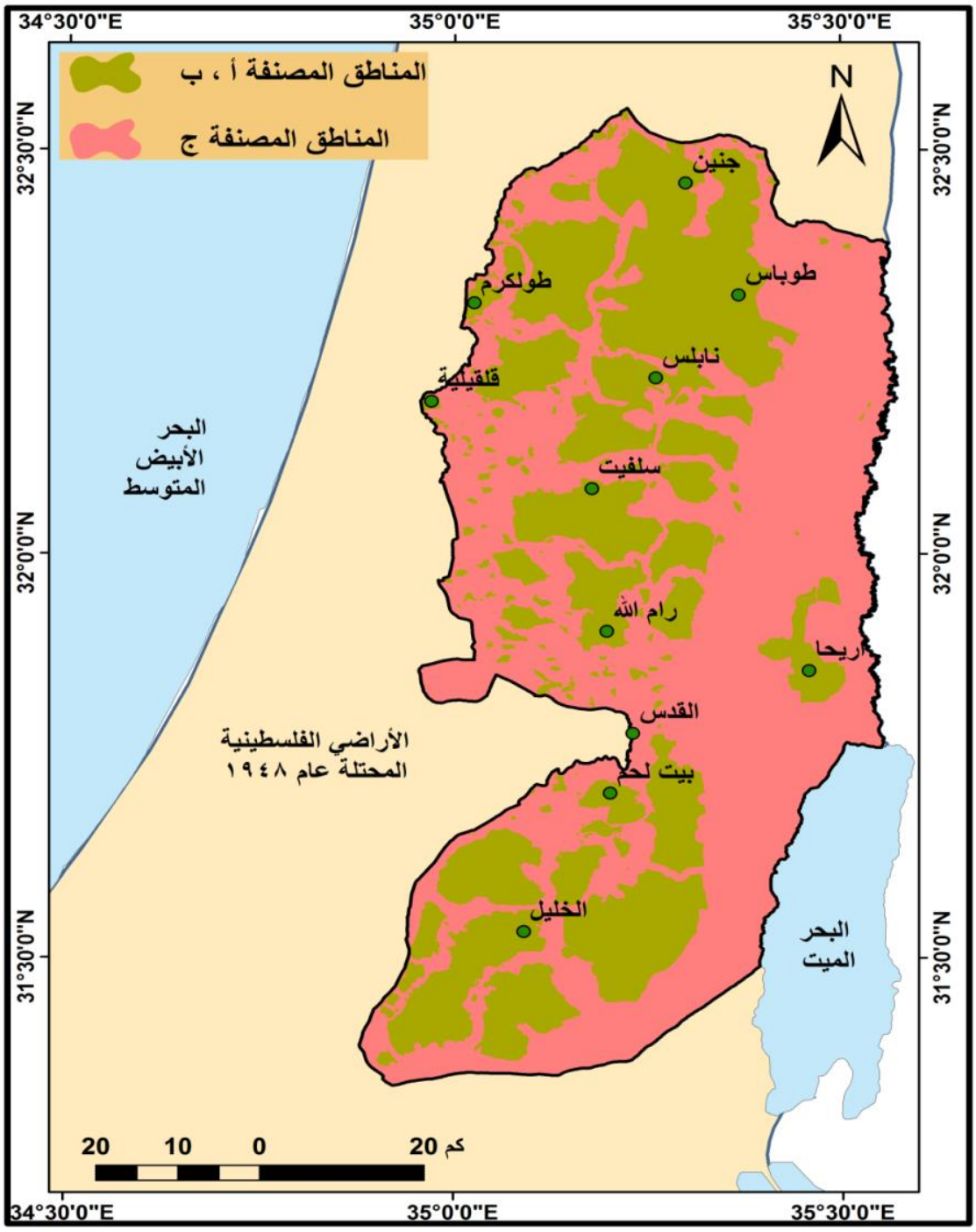

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg و Ocha، 2022.

خريطة (14)

أراضي فلسطينية غير متاحة للتوسع العمراني بفعل الإحتلال العسكري المباشر

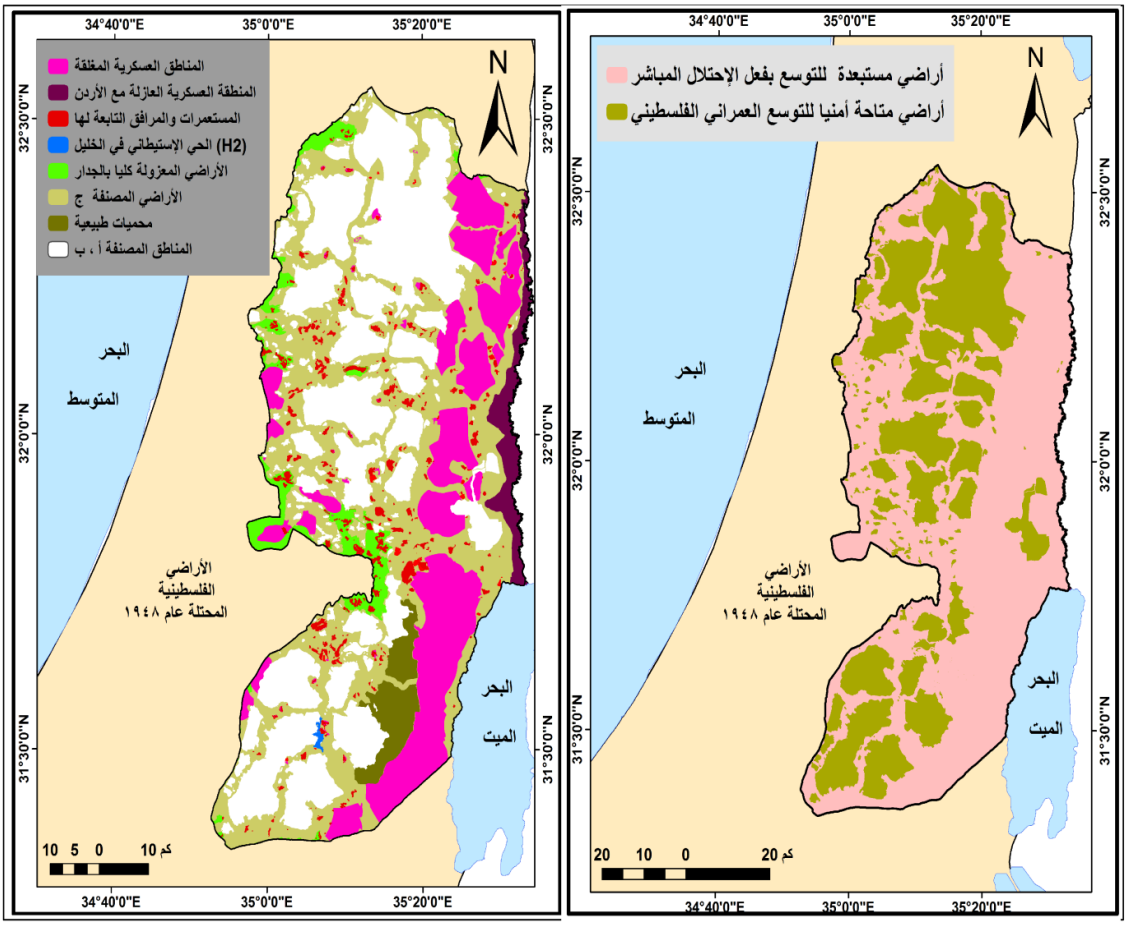

المصدر : إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg.

خريطة (15)

ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لقيمتها الزراعية

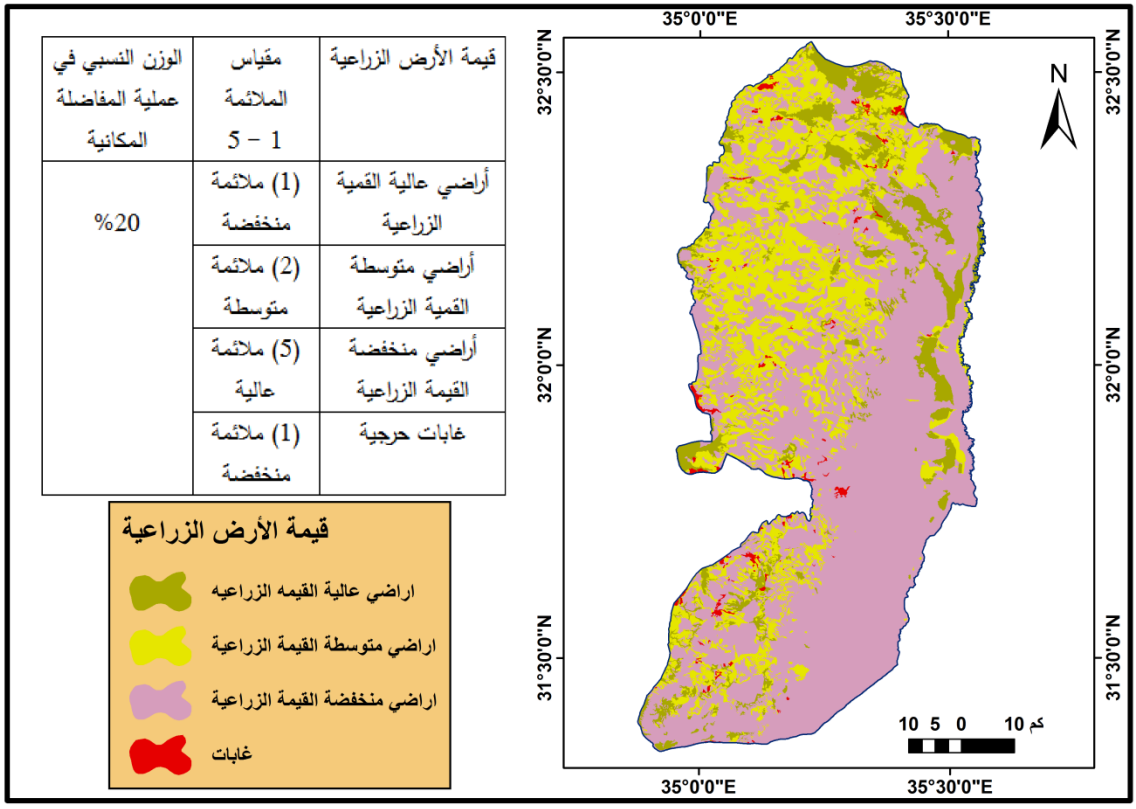

قيمة الأرض الزراعية	مقياس الملائمة 5 – 1	الوزن النسبي في عملية المفاضلة المكانية
أراضي عالية القمية الزراعية	(1) ملائمة منخفضة	%20
أراضي متوسطة القمية الزراعية	(2) ملائمة متوسطة	
أراضي منخفضة القيمة الزراعية	(5) ملائمة عالية	
غابات حرجية	(1) ملائمة منخفضة	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg.

خريطة (16)

ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لنمط إستعمالات الأرض

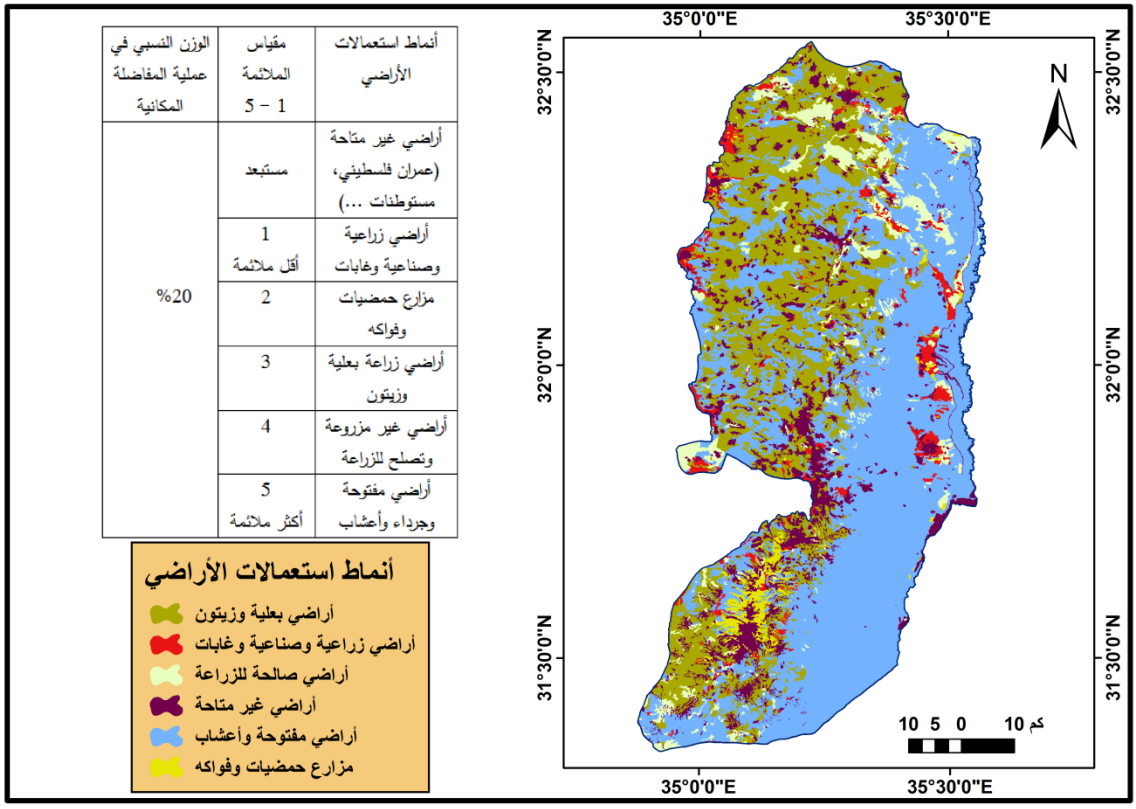

أنماط استعمالات الأراضي	مقياس الملائمة 5 – 1	الوزن النسبي في عملية المفاضلة المكانية
أراضي غير متاحة (عمران فلسطيني، مستوطنات ...)	مستبعد	%20
أراضي زراعية وصناعية وغابات	1 أقل ملائمة	
مزارع حمضيات وفواكه	2	
أراضي زراعة بعلية وزيتون	3	
أراضي غير مزروعة وتصلح للزراعة	4	
أراضي مفتوحة وجرداء وأعشاب	5 أكثر ملائمة	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg.

خريطة (17)

ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا للتنوع الحيوي للأرض

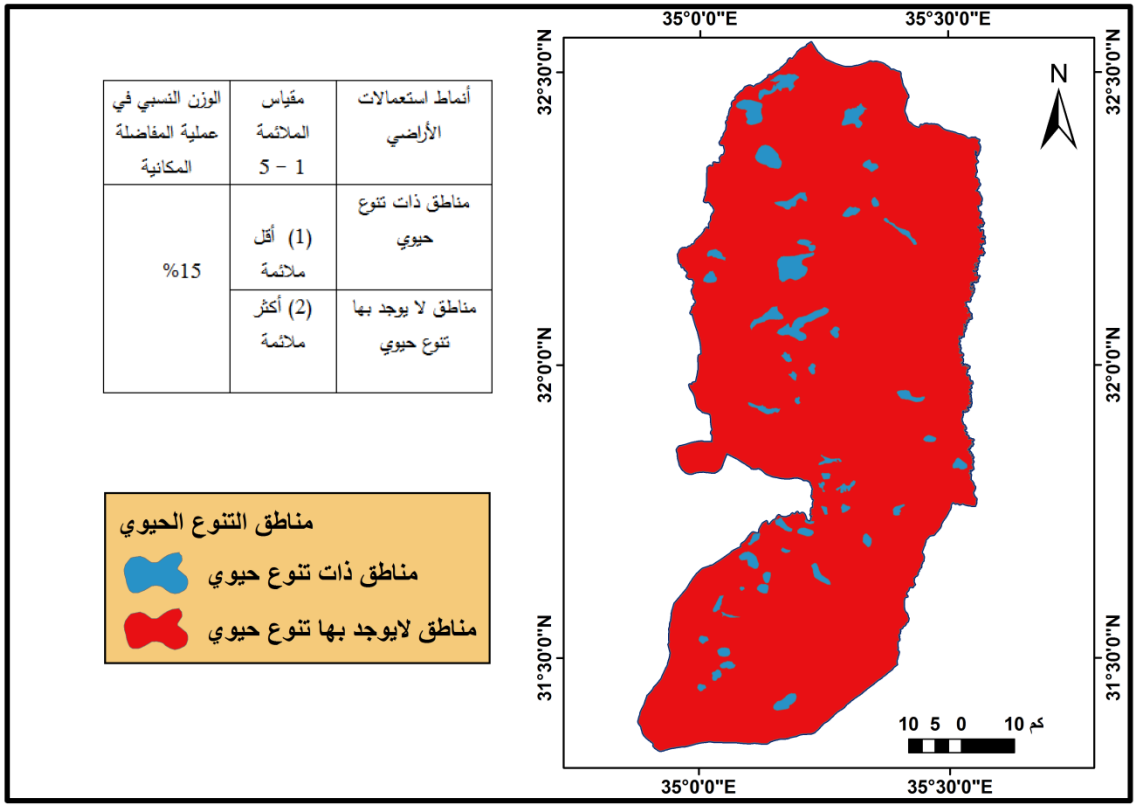

أنماط استعمالات الأراضي	مقياس الملائمة 5 – 1	الوزن النسبي في عملية المفاضلة المكانية
مناطق ذات تنوع حيوي	(1) أقل ملائمة	%15
مناطق لا يوجد بها تنوع حيوي	(2) أكثر ملائمة	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg.

خريطة (18)

ملائمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لنمطها العمراني القائم

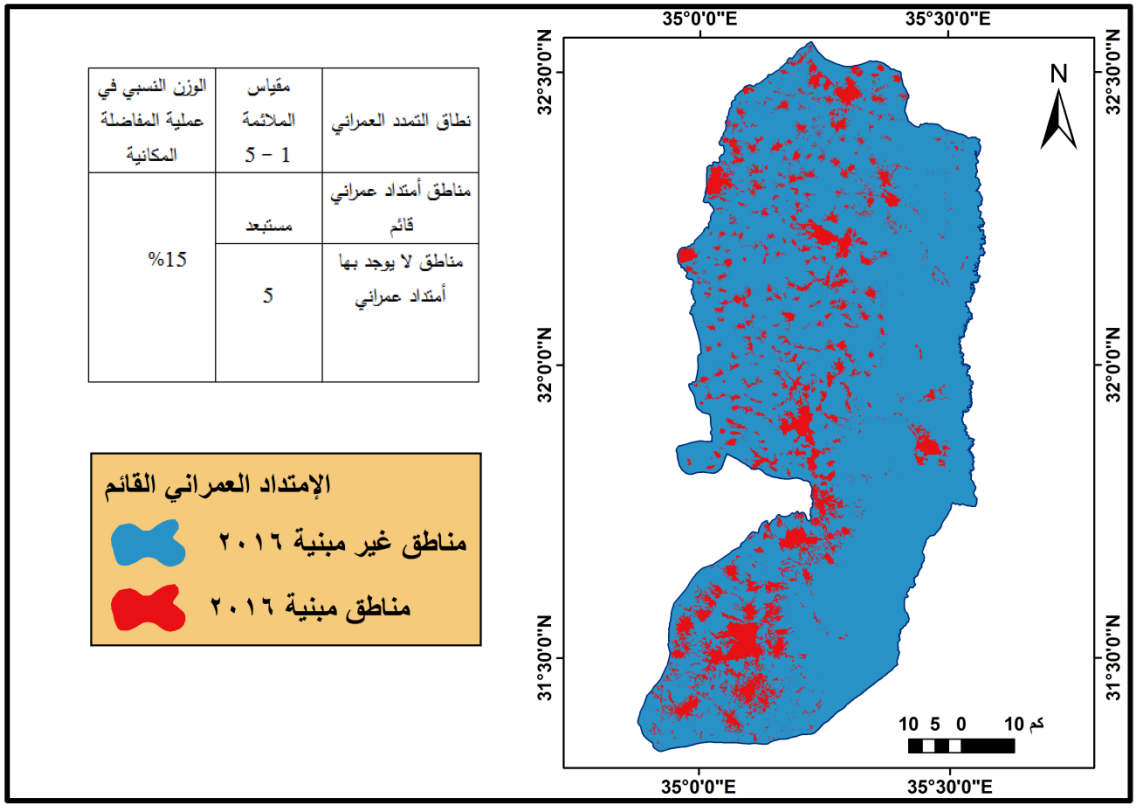

نطاق التمدد العمراني	مقياس الملائمة 5 – 1	الوزن النسبي في عملية المفاضلة المكانية
مناطق أمتداد عمراني قائم	مستبعد	%15
مناطق لا يوجد بها أمتداد عمراني	5	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg.

خريطة (19)

ملاءمة الأراضي للتوسع العمراني في الضفة الغربية تبعا لشبكات الطرق القائمة

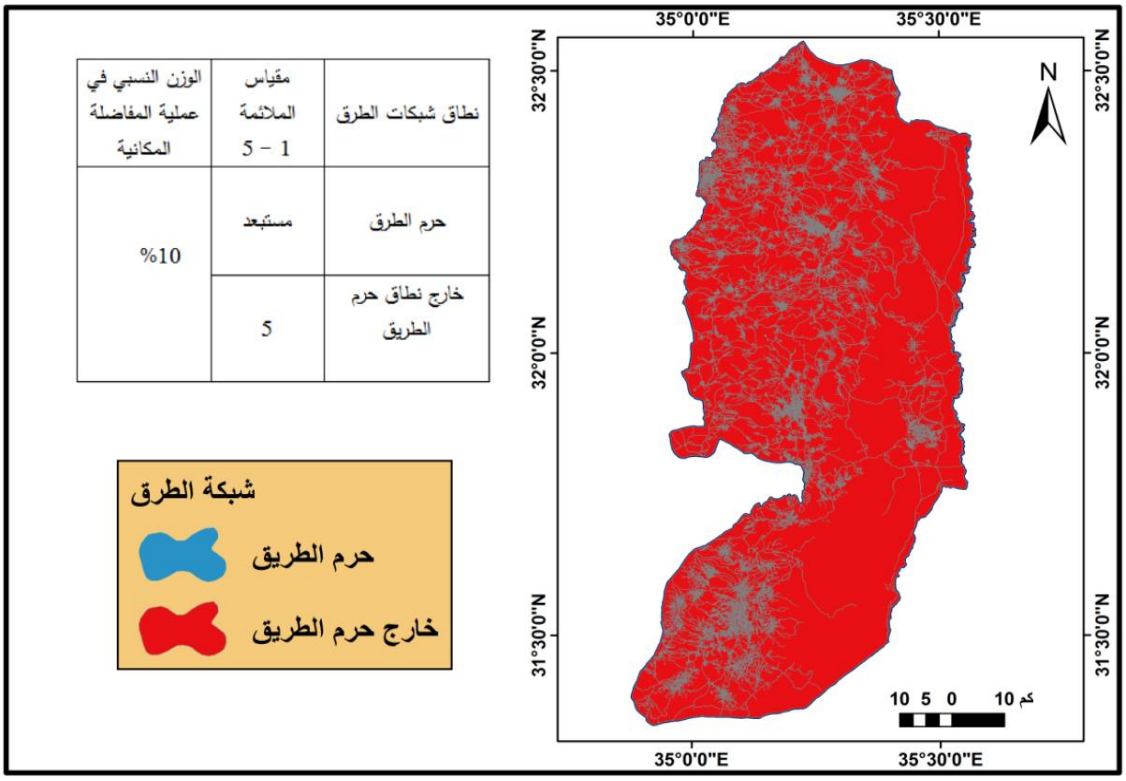

نطاق شبكات الطرق	مقياس الملائمة 5 – 1	الوزن النسبي في عملية المفاضلة المكانية
حرم الطرق	مستبعد	%10
خارج نطاق حرم الطريق	5	

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg.

خريطة (21)

أثر الاستيطان على النمو العمراني لمدينتي طولكرم وقلقيلية

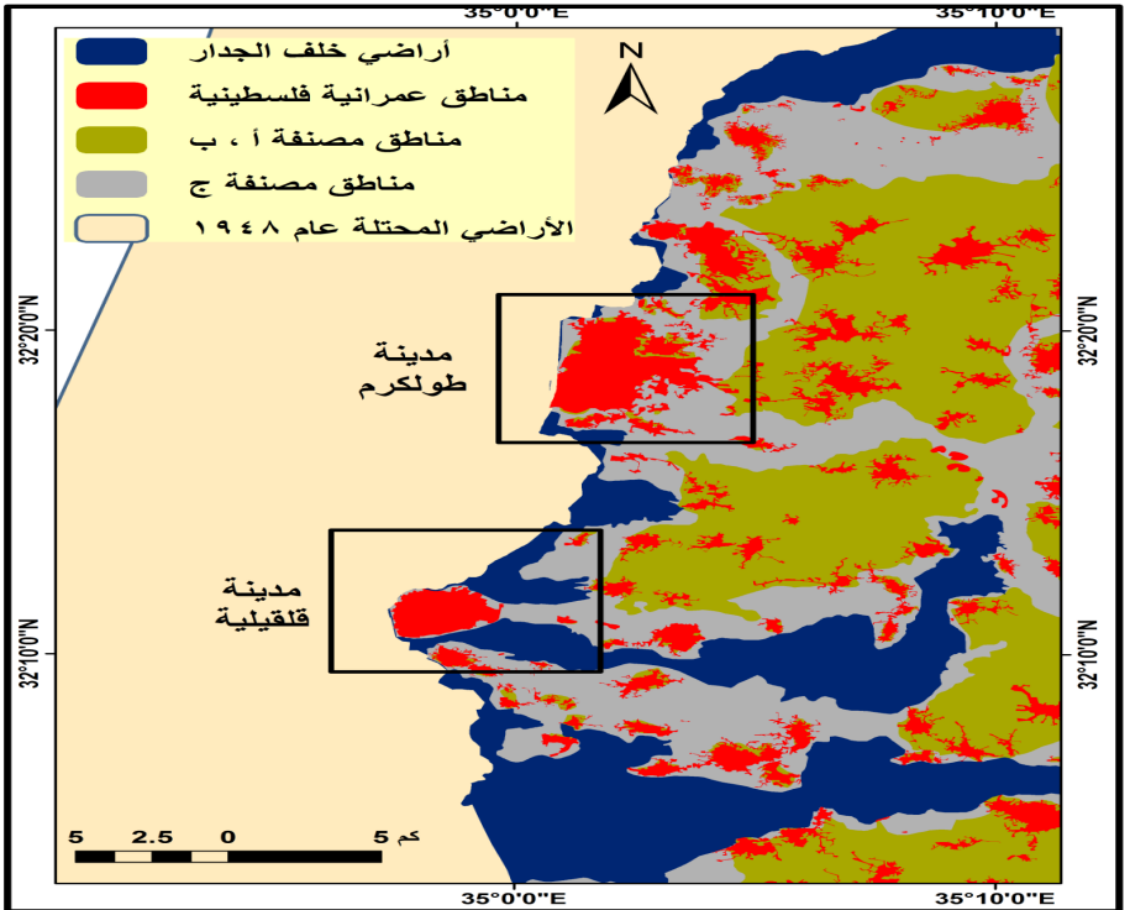

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg، 2022.

خريطة (22)

الكثافة السكانية للفلسطينيين والمستوطنين في الضفة الغربية

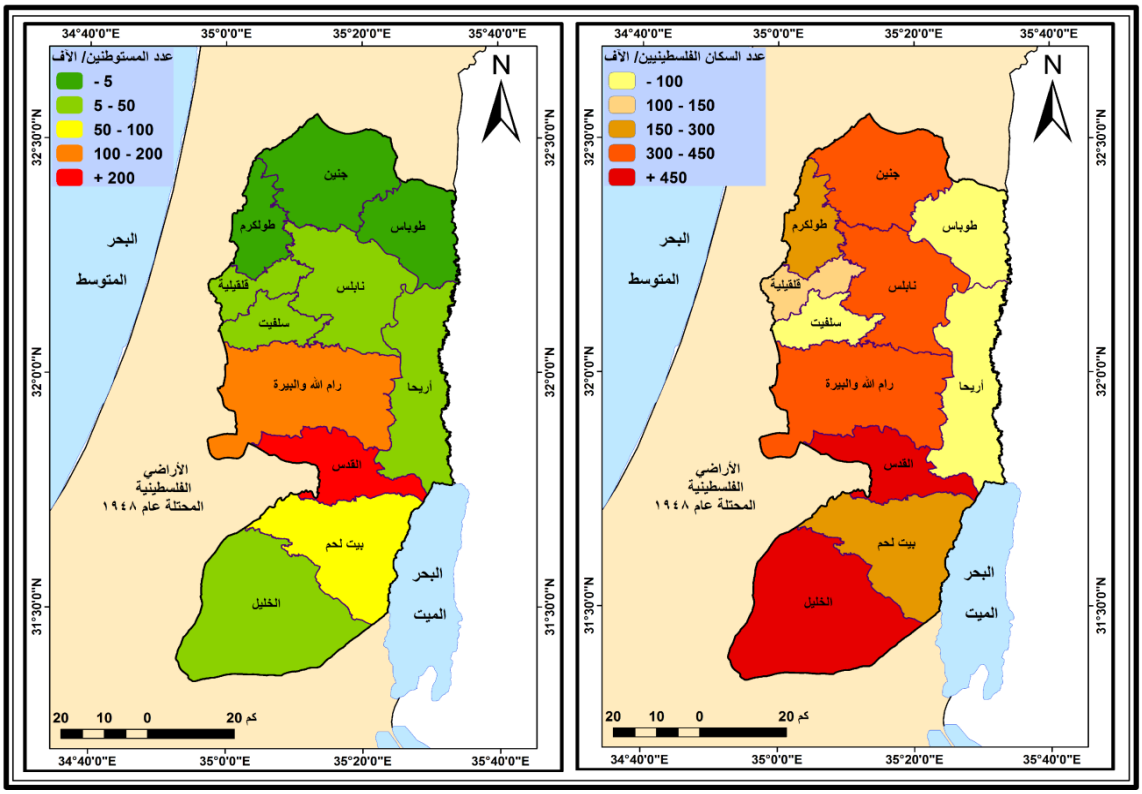

المصدر: إعداد الباحث، برنامج Arc map، بالاعتماد على بيانات Geomolg، 2022.

خريطة (24)

الدولة الفلسطينية المقترحة وفق صفقة القرن الأمريكية،2020

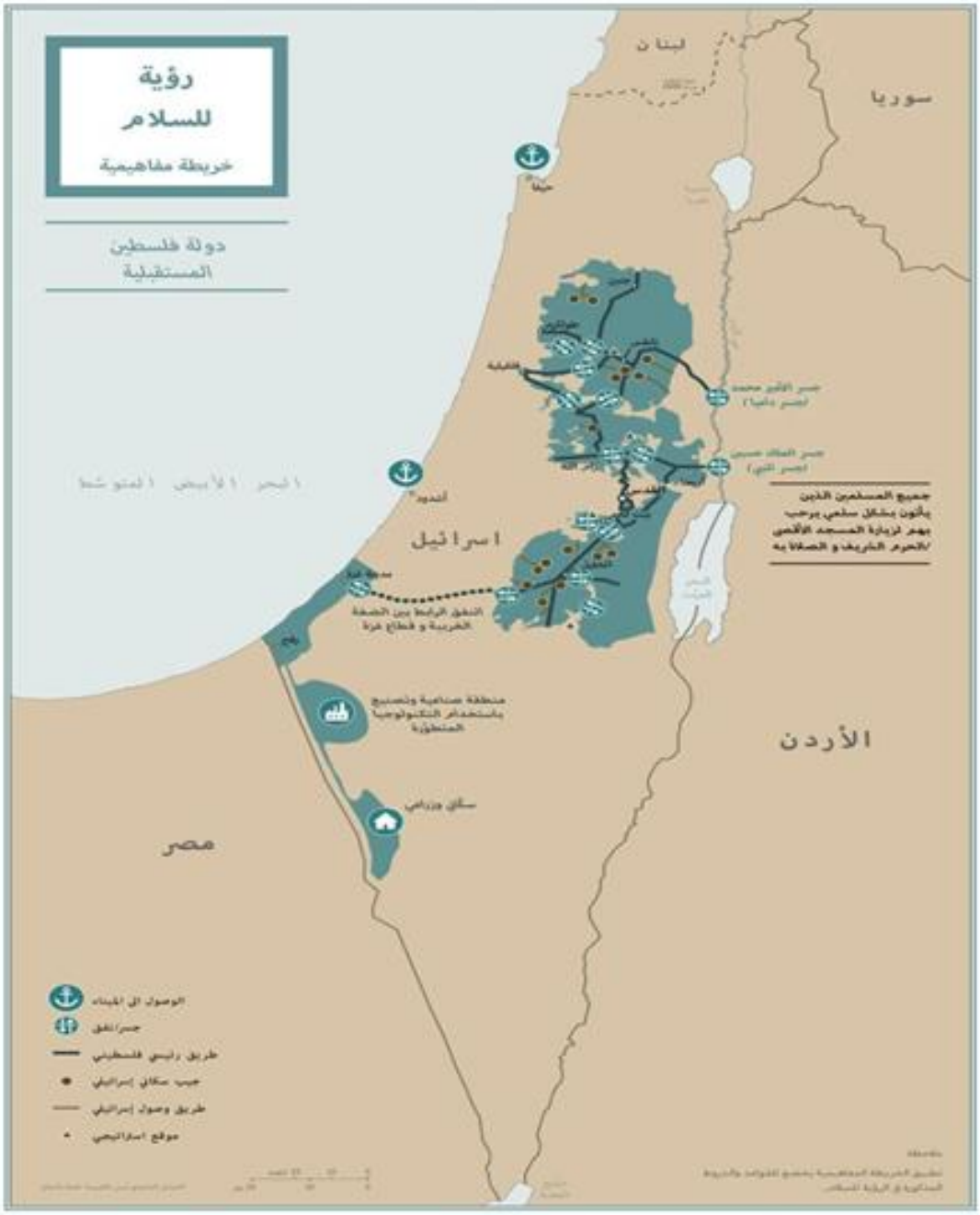

المصدر: من وثيقة صفقة القرن الأمريكية، 2020.

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

THE EXPECTED DEMOGRAPHIC AND GEOPOLITICAL CONSEQUENCES OF THE CONFLICT IN THE WEST BANK IN LIGHT OF THE POSSIBILITIES OF THE ACTUAL ANNEXATION OF THE JORDAN VALLEY AND THE ISRAELI SETTLEMENTS

By
Haitham Taiseer Mahmoud Odeh

Supervisor
Dr. Ahmad Raafat Ghdaieh

This Thesis Is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements of the Degree of Master in Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2023

THE EXPECTED DEMOGRAPHIC AND GEOPOLITICAL CONSEQUENCES OF THE CONFLICT IN THE WEST BANK IN LIGHT OF THE POSSIBILITIES OF THE ACTUAL ANNEXATION OF THE JORDAN VALLEY AND THE ISRAELI SETTLEMENTS

By

Haitham Taiseer Mahmoud Odeh
Supervisor
Dr. Ahmad Raafat Ghdaieh

Abstract

This study discusses the most important Israeli settlement policies in the West Bank, and their geopolitical implications for the Palestinian people, and their political future, and it highlights the role of these policies in neutralizing the Palestinian national project represented in the establishment of an independent and geographically unified state with Jerusalem as its capital.

The study aims to prove how keen Israel is to expropriate the West Bank lands, like the rest of the Palestinian territories occupied since 1948, and it attempts to formulate possible and proposed scenarios, and the extent of their realism in light of the creeping expansionist settlements, especially with regard to the realism of the two-state solution on the 1967 borders, and the extent of Israel's seriousness in finding a permanent and comprehensive political settlement.

The study used mainly the descriptive, historical, and geopolitical method in understanding the course of events and their development, to anticipate the consequences of near and long-term events, and to verify the sincerity of the answer to the most important question: Do Israel's settlement ambitions herald a united and sovereign Palestinian state?

The study concluded that the West Bank has become far removed from the Palestinian geographic and demographic coherence, and that the coming years will reflect many negative consequences on the Palestinians, especially with regard to the urban growth of Palestinian communities, which have become overcrowded human islands in the middle of an extended settlement environment, which proves the fact that peace agreement (Oslo) still represents a means and not an end for Israel.

The study concluded that the two-state solution has ended, and that the other image of this solution is represented by the state of Palestinian cantons, in addition to Israel's endeavor to maintain the status quo, and to invest the time factor in the expansionist and systematic geopolitical encroachment, and the study showed Israel's opposition to all the options presented, including the bi-national democratic one-state solution; which in its content, represented the reunification of the Palestinians in the lands of 1948, and the Palestinians of the West Bank and Gaza into one political entity, and the possibility of their political control over this entity in light of an expected Palestinian majority between the *Jordan* River and the Mediterranean Sea in the coming years as indicated by the study, which portends a demographic danger to the Jewish nation-state, which suffers mainly from the lack of structural homogeneity of its population.

The study recommended the necessity of the Palestinian rejection of any geographically distorted political entity whose capital is not Jerusalem, and to pursuit the Palestinian right to struggle by all the available means, with the need to build links between the Palestinians inside the occupied West Bank, Gaza and the diaspora, and investing the media to mobilize Arab and international positions.

Keywords: West Bank; Settlement; Demography; The tow-state solution.